

منشورات

الثقافة الجديدة



نيسان 2021

البنية الاجتماعية / الطبقية في العراق وتحولاتها منذ 2003

**البنية الاجتماعية / الطبقية
في العراق
وتحولاتها منذ 2003**

ورقة عمل مجلة (الثقافة الجديدة)

تتعاطم الحاجة أكثر من أي وقت مضى، الى دراسات أكثر انضباطا للتكوينات الاجتماعية في بلدان "العالم الثالث" ومنها بلدنا العراق، والى تحليل أكثر ملموسية للبنية الاجتماعية والوزن النوعي لكل طبقة وفئة وشريحة فيها، بشكل صحيح ومعلل. ويمكن القول إنه وعلى بالرغم من "السيل الهائل" من الدراسات التي ظهرت خلال العقود الاخيرة، فإننا مازلنا حتى اللحظة، مع استثناءات ليست كثيرة طبعاً، على دراية بواقع هذه المجتمعات هي أقرب الى "المعرفة العادية" منها الى المعرفة العلمية، في أحيان عديدة، هذا عدا عن اختلاط المفاهيم واضطرابها. ومن هنا تتأتى ضرورة التأمل في واقعنا، رؤيته كما هو، وليس تفصيله وفقاً لمقاسات نظرية مخططة في الذهن، غير قابلة للنقاش، تبدو وكأنها كلية القدرة.

شهدت العقود الاخيرة "تحولات عميقة" في البنية الاجتماعية والطبقية، وتزايد الوزن النوعي للعديد من الفئات والشرائح وتعاطم دورها "الفعال" في تحديد اتجاهات "التطور"، بعد أن ظلت لفترة طويلة على "هامش التاريخ". كما ظهر على "المسرح" طبقات وفئات وشرائح جديدة بدأت تلعب دوراً نشيطاً في مختلف مستويات التشكيلات الاجتماعية، لكن برغم هذا الدور وتعاطمه فإنها ما زالت بدون تحديد دقيق. ويبدو وكما تشير التجربة، أن هناك فجوة بين الواقع الملموس لهذه الفئات والشرائح وبين رؤية الفكر النظري لها، الذي ما زال، على ما يبدو غير قادر على توصيفها بدقة وتحديد "هويتها". ولهذا فإن إحدى "تغرات" هذه الفجوة بين الواقع وفكر الواقع تمثلت بظهور العديد من المصطلحات والمفاهيم و"المقولات"، كلها تريد أو تحاول أن تعبر عن هذه الظواهر مفهوماً. لذا فإن دراسة هذه الطبقات والفئات ضرورية جداً، فإنناج معرفة صحيحة بأي ظاهرة أو عملية هو أفضل بكثير من الادعاء بمعرفتها سلفاً.

بعد كل هذا توجب القول إنه حان الوقت لتجاوز المفاهيم "الجاهزة". تلك التي ليس لها أي رصيد، في الواقع العملي، والسعي الى أعمال الذهن في العديد من الظواهر والسيرورات الاجتماعية، بشكل دقيق، وتوصيفها توصيفاً ملموساً ومعللاً علمياً.

لا شك أن موضوع ندوتنا او الطاولة المستديرة الموسومة: "البنية الاجتماعية/ الطبقة في العراق وتحولاتها منذ 2003" هو موضوع واسع النطاق ومتعدد الأبعاد ومتشابك، هذا إضافة الى انه يعد واحدا من أهم المواضيع التي كثر حولها الجدل وتفاوتت بشأنها الآراء والمقاربات، وكانت ولا تزال وستبقى نيرانها الفكرية والسياسية والاستراتيجية مشتعلة، ويبدو ان أوارها لن يهدأ قريبا. فالقضية الاساسية في صراع الطبقات والقوى التي تعبر عنها هي قضية السلطة والاستحواد عليها وتوظيف الدولة وأجهزتها المختلفة لتحقيق اهداف هذه الطبقة (او الائتلاف الطبقي) أو تلك. طبعاً، هناك من يسعى للتمويه على المقاربة التي تؤكد أن ما يجري في العراق ليس صراعا بين الطوائف والإثنيات المتحاربة بل صراع طبقي في جوهره.

يبدو أن التطور التاريخي للتجربة "التنموية" في بلادنا منذ ان اطلق الحاكم المدني لسلطة الاحتلال بول بريمر "المانيفست الاقتصادي" في منتصف 2003 وما "فرخه" هذا المشروع من طبقات فئات وشرائح اجتماعية وقوى جديدة ومتنوعة أثار وما زال يثير العديد من التساؤلات الاضافية حول طبيعة التشكيلة العراقية وطبيعة السلطة "الجديدة" الناشطة فيها، وموقع الدولة في هذه السيرورات المعقدة والمحاولات الكثيرة لإعادة تأويله في ضوء صعود الفكر النيوليبرالي الذي نافح ضد أي دور للدولة في الاقتصاد، وان ينحصر في دور الدركي فقط، والرهان على الخصخصة بطبعة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

لهذا لم تعد هذه الموضوعات ومعالجتها منهجيا ترفا نظريا بقدر ما هو تعبير عن الحاجة الى تأصيل منهجي ونظري لقضايا وإشكاليات عملية تواجه الكثير من "البلدان النامية" ومنها العراق؛ ففي بلادنا مثلا يأتي هذا الاهتمام ارتباطا بالتحولات المتسارعة في البنية الطبقيّة/ الاجتماعية للمجتمع والقاعدة الاجتماعية للحكم والتمايزات التي شهدتها والاستقطابات التي حصلت وأدت الى بروز لوحة جديدة من الاستقطاب الاجتماعي والسياسي. وكل هذا يستدعي التحليل الملموس لهذه الظواهر، وما يرافقها من إشكاليات تطرح تحديات منهجية ونظرية وسياسية عملية، الأمر الذي يتطلب البحث في اسباب وعوامل نشوئها وآفاق تطورها، ارتقاؤها وإمكانيات تراجعها، باعتبارها ظواهر ملموسة في جسد الاقتصاد والمجتمع.

ومن المؤكد ان دراسات موضوعية لطبيعة السلطة والدولة وشكلها

ومضمونها والصراعات حولها، هذا اضافة الى التحولات الطبقيّة الحاصلة وصعود ملحوظ لفئات وشرائح مختلفة الى قمة الهرم الطبقي/ الاجتماعي، كالبيروقراطية والطفيلية والكومبرادور عمل يكتسي أهمية راهنة، ذلك لأنها تمثل من جهة فئات وشرائح ذات ملامح خاصة محددة داخل التركيب الاجتماعي، ولأنها تجسد من جهة ثانية مشاكلها الاجتماعية بارزة الوضوح والحدّة. ولهذا فإن الدراسة المنهجية لهذه القضايا ينبغي ان لا تظهر وتوضح التناقضات والسمات الخاصة بتشكّل وانبثاق هذه الفئات كفئات مهيمنة في البنية الاجتماعية – الاقتصادية فحسب، بل وكذلك دراسة وتحديد المقدمات الضرورية لتجاوزها وشروط ذلك.

نحن إذن امام لوحة اجتماعية/ طبقية تمتاز بعدة معالم، من بينها تعدد الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية التي تمثل طرائق وأشكالا مختلفة للإنتاج، وايضا درجة تمايز هذه الطبقات والفئات والشرائح بعضها عن البعض الآخر من الناحية الاجتماعية، وما تعرضت وتعرض له العديد منها الى عمليات طحن وإعادة صياغة. وأهم هذه العمليات الاجتماعية هو الانقسام والتفكك والنمو المتزايد للشرائح والفئات الاجتماعية الوسطي وتنامي الجهاز الحكومي بجميع حلقاته وتعاطم مظاهر العسكرة، والفقر والبطالة... الخ. ومن هنا تصبح دراسة دور جهاز الدولة وطبيعة السلطة والصراع الدائر حولها، بأشكال مختلفة، مهمة ملحة.

واستنادا الى الملاحظات اعلاه يمكن القول إنّ مسألة "من سيريح المعركة" الدائرة حول السلطة ذات علاقة جدلية بنتائج الصراع الطبقي عموما والصراع بين تلك الأنماط، وطبعاً بين الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية والبنى السياسية التي تمثلها.

إنّ الفهم الدقيق لطبيعة السلطة في العراق بعد 2003 يستلزم التوقف عند عدة قضايا وإشكاليات من بينها:

- تحديد الملامح الاساسية للخريطة الطبقيّة – الاجتماعية وكيف تبلورت بالملحوس منذ 2003؛

- وبالنظر لطبيعة الاقتصاد العراقي الذي هو اقتصاد ريعي الطابع وتعتمد البلاد على الريوع النفطية بالأساس وهذه الاخيرة هي التي تحدد اتجاهات الانفاق وحركة المجتمع وصيروراته، فلا بدّ من بحث تأثيرات الدخول الريعية على الاقتصاد والطبقات الاجتماعية بعد 2003.

- ثم ما هي معالم واتجاهات التبدلات الحاصلة في الخريطة الطبقيّة الاجتماعية في العراق بعد 2003 وما الذي تحمله من دلالات فعلية؟

- وما هو محتوى وتجليات الصراع على الجبهة الاقتصادية في المرحلة الراهنة؟

- وأخيراً، الفئات الهامشية، البروليتاريا الرثة، حثالة البروليتاريا، رعا ع المدن... الخ، ومسألة اصولها الطبقية والانحدار الاجتماعي لهذه الفئات والشرائح. إن تحديد جذور هذه الفئات والشرائح يجب أن يرتبط بتحليل خاصة تطور التكوين الاجتماعي في بلدان "الاطراف" ومنها العراق. لذا فإن إنتاج معرفة منتظمة بصدد "الفئات الهامشية" يجب أن يرتبط بتحليل خاصة التطور الرأسمالي في العراق، حيث سمة الريعية وبالتالي رثاة الاقتصاد والمجتمع هما السماتان المميزتان.

عقدت مجلة (الثقافة الجديدة) مساء يوم الجمعة، المصادف 12/ شباط/ 2021، ندوة تحت عنوان (البنية الاجتماعية/ الطبقية في العراق وتحولاتها منذ 2003)، استضافت فيها عددا من الشخصيات الاكاديمية في الاقتصاد وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، من داخل العراق وخارجه. وقد عقدت الندوة عبر الدائرة الالكترونية المغلقة، وقد ادارها رئيس تحرير المجلة الدكتور صالح ياسر.

وقد ساهم في أعمال الندوة الاساتذة:

- (1) الدكتور حسن عبد الله بدر (دكتوراه اقتصاد متخصص في حقل النظرية الاقتصادية)
- (2) الدكتور حيدر سعيد (مفكر وباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)
- (3) الاستاذ رائد فهمي (سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي)
- (4) الدكتور سناء عبد القادر مصطفى (دكتور في الاقتصاد الصناعي)
- (5) الدكتور علاء جواد كاظم (باحث اكايمي في الانثروبولوجيا الثقافية)
- (6) الدكتور علي جواد وتوت (باحث اكايمي في سوسيولوجيا السياسة)
- (7) الدكتور كاظم حبيب (بروفسور في العلوم الاقتصادية واستاذ جامعي متقاعد)
- (8) الدكتور مازن مرسول (باحث اكايمي في سوسيولوجيا السياسة)

(9) الدكتور مظهر محمد صالح (باحث وكاتب اقتصادي اكايمي، مستشار الحكومة العراقية في السياسة المالية والنقدية) وبعد ان رَحِب بالسادة المساهمين في اعمال الطاولة، وشكرهم على تلبية الدعوة، بدأ د. صالح ياسر مداخلته قائلا:

”من المعروف أن بنية المجتمع العراقي ومكوناته الطبقية تعرضت إلى تبدلات متواصلة فرضتها جملة من العوامل والأسباب، ومن بينها عدم تبلور رؤية تنموية تعرف ما تريد، وأطلقت حراكاً اجتماعياً أفضى، مؤقتاً، إلى طمس المعالم والحدود الفاصلة بين الطبقات والفئات والشرائح الطبقية وأعاق عملية تبلورها بالوجهة المطلوبة.

وإذا ما بحثنا في مسار الاستقطابات الطبقية - الاجتماعية الملموسة في بلادنا، فإنه يمكن القول ان حصيلة السنوات الـ 18 الأخيرة بيّنت تفاقم التفاوتات الاجتماعية وتعمق الفرز الطبقي والاجتماعي، اضافة الى تعاضم مستويات الفقر والتهميش الاجتماعي. وتعود أسباب ذلك الى النظام المحاصصي الطوائفي - الاثني وما أسسه من علاقات الاجتماعية، وفي مقدمتها علاقات الملكية وبنية السلطة التي افرزت هذه الاوضاع، حيث تم تحويل الثروة من الفقراء الى حيتان السلطة وحاشيتها وتمركزها، ما عزز مواقع فئات وشرائح محددة. ولا بد من التأكيد هنا على أن ما جرى ويجري من استقطاب ليس قدراً محتوماً بل هو نتاج النظام المهيمن وبنية السلطة ومنظومة علاقات الانتاج المهيمنة وهيكل الملكية السائد، وأيضاً بنية الاقتصاد العراقي وطبيعته الربعية والمتخلفة والأحادية الجانب، نتيجة لانخراطه المبكر في قسمة العمل الدولية الرأسمالية واحتلاله موقع المتخلف والتابع.

ولا شك أن موضوع الطاولة المستديرة الموسومة: ”البنية الاجتماعية/ الطبقية في العراق وتحولاتها منذ 2003 وحتى الان“ هو موضوع واسع النطاق ومتعدد الأبعاد ومتشابه. هذا إضافة الى انه يعد واحداً من أهم المواضيع التي كُنْز حولها الجدل وتفاوتت بشأنها الآراء والمقاربات. وكانت ولا تزال وستبقى نيرانها الفكرية والسياسية مشتعلة. ويبدو ان أوارها لن يهدأ قريباً. فالقضية الاساسية في صراع الطبقات والقوى التي تعبر عنها هي قضية السلطة والاستحواذ عليها، وتوظيف الدولة واجهزتها المختلفة لتحقيق اهداف هذه الطبقة (او الائتلاف الطبقي) أو تلك.

لذلك يحدونا الامل في ان تساهم المناقشات والرؤى التي سيطرحها المشاركون في هذه الندوة في الاجابة على الاسئلة التي طرحتها ورقة

العمل، بما يجعلنا على معرفة افضل بواقعنا الاقتصادي - الاجتماعي المتحرك، لكي يتم العمل على تغييره، وليس تفسيره فقط. ومن المؤكد ان دراسات موضوعية لطبيعة السلطة والدولة وشكلها ومضمونها والصراعات حولها، هذا اضافة الى التحولات الاجتماعية - الطبقيّة الحاصلة، وصعود ملحوظ لفئات وشرائح مختلفة الى قمة الهرم الطبقي/ الاجتماعي، كالبيروقراطية والطفيلية والكومبرادور عمل يكتسي أهمية راهنة، ذلك لانها تمثل من جهة طبقات وفئات وشرائح ذات ملامح خاصة محددة داخل التركيب الاجتماعي، ولأنها تجسد من جهة ثانية مشاكلها الاجتماعية بارزة الواضوح والحدة.

نكرر شكرنا لكم، اساتذتنا الكرام، على تليبتكم دعوتنا متمنيا لكم جميعا الصحة الوافرة والعافية المستدامة، مقرونة بالمزيد من التآلق في عملكم ونشاطكم البحثي“.

بعد ذلك انطلقت المناقشات وكان أول المتحدثين د. حسن عبد الله بدر

”الاتفاق الحكومي الاستثماري والفئات الميسورة“

د.صالح: ارحب بكم مجددا زميلي العزيز د. حسن عبد الله بدر. وأتساءل، ترى ما هو الاثر الذي تركه الاتفاق الحكومي في العراق الذي بلغ ارقاما فلكية، وبخاصة الاستثماري منه، على تشكل واغتناء الفئات الميسورة في العراق في السنوات الأخيرة، وما أحدثه من اصطفاقات طبقية - اجتماعية؟ وما هي الرؤية التي حكمت هذا النمط ”الاستثماري“؟

د.حسن عبد الله بدر: في العراق، اذا كان هناك اجماع واحد بين الاقتصاديين العراقيين، على اختلاف آرائهم المعروف، فهو الاتفاق على هذا الموضوع أو هذه العلاقة: ان ما تقوم الدولة به من انفاقات يؤثر ليس فقط على البناء الاقتصادي للبلد، بل وعلى تكوينه الاجتماعي. وهذه العلاقة كانت تلاحظ حين تشرع الدولة بمحاولة البناء الاقتصادي منذ بداية الخمسينات. ما اريد قوله، باختصار، ان التغييرات الاجتماعية الكبيرة التي حدثت بعد 2003، مبعثها هو هذه الانفاقات الهائلة من جانب الدولة. وخاصة الاستثماري منها.

هذه هي الفكرة العامة، وهي معروفة، وأنا قلت حتى ما قبل 2003 كان هذا هو الاتجاه العام، وذلك تبعا لطبيعة الدولة نفسها.

والعراق، تاريخياً أيضاً منذ بداية الخمسينات، استطيع ان اقول، مقارنة بكثير من البلدان النامية، كان ينجح في تخصيص نسبة معقولة من دخله القومي، او من ناتجه المحلي الاجمالي تحديداً، الى الاستثمار. وأحياناً، استطيع ان اقول إن النسبة كانت اكثر من معقولة حين كانت تزيد على 20%. وبعد 2003، حدث الامر نفسه حيث نجح البلد ايضا في تخصيص نسبة كبيرة من دخله القومي لأغراض الاستثمار، لكن توجد مفارقة بصدد الانفاقات الاستثمارية. بالفترات من 2003 الى الآن عندما كان الوضع الاقتصادي اعتيادياً. كان يُخصص للاستثمار نسبة كبيرة من الدخل، لكن دون ان يقابل هذا الانفاق الاستثماري المعلن بناء فعلي في مجال السلع الاستثمارية، إذ يُعلن عن تخصيصات استثمارية دون ان يقابلها تكوين فعلي للسلع الرأسمالية أو الانتاجية. والمقصود بالسلع الرأسمالية هي السلع المخصصة لأغراض الانتاج، مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل والبناء وللأغراض الانتاجية.

وهكذا لم تتكون في هذه الفترة طاقات انتاجية، وخصوصاً في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية على اساس انهما القطاعان المنتجان للسلع، لم تتحقق هذه الطاقات، ولذلك، كنا وما نزال نشبع حاجتنا من سلع الاستهلاك، ومن سلع الاستثمار عن طريق الاستيراد. هذا الحال كان يحدث حين كان وضعنا الاقتصادي طبيعياً، حين كنا نصدر كميات معقولة من النفط بأسعار وصلت، ذات مرة، لـ 100 دولار. المفارقة حين يكون الوضع على غير ذلك، حين تنخفض ايراداتنا من النفط، كان يُخصص أيضاً للاستثمار مبالغ معينة، ولكن كانت تجري عملية مناقلة لتلك المبالغ واستعمالها لأغراض التشغيل والأغراض الاستهلاكية على أساس أن الضرورات الاستهلاكية كانت أكثر إلحاحاً في حينه. وهكذا لم تكن تتحقق سلع رأسمالية حقيقية في كلتا الحالتين: لا حين يكون البلد في وضع اقتصادي طبيعي، ولا في وضع آخر غير طبيعي. إذ يُعلن عن إنفاقات أو تخصيصات دون ان يتحقق بناء رأسمالي بالفعل. ومما يدعم هذا القول ما كان يصدر من تصريحات ووثائق من مختلف اجهزة الدولة بهذا الصدد. فاللجنة المالية النيابية تقول، غير مرة، ان هناك نفقات استثمارية تزيد على 300 مليار دولار ضاعت هباءً.

وعلى هذا النحو الذي من شأنه أن لا يؤدي أي انفاق الى بناء فعلي، كانت هذه الاموال العامة المخصصة للاستهلاك والاستثمار تتسرب الى فئات المجتمع، وذلك تبعاً لطبيعة الدولة. وانا اذكر، في المادة

(المقالة أو الورقة المقدّمة للمنتدى)، أكثر من 11 قناة تتسرب من خلالها الأموال العامة، أو موازنة البلاد، بعيداً عن اغراضها المقصودة اصلاً. ومن ضمن هذه القنوات رواتب الموظفين والجنود "الفضائيين". وكمثال على ذلك: لو كان لدينا 200 ألف موظف، ويأخذ كل واحد منهم مليون دينار في الشهر الواحد، فسيتسرب حوالي ملياري دولار، وهو مبلغ كبير، وخاصة حين ننظر إليه كجزء من مدخرات البلاد أو كجزء من الفائض الذي يمكن ان يُخصص للبناء أو للاستثمار. التسرب الآخر يحدث من خلال عدم تسديد الايجارات للعقارات الحكومية، احد الاقتصاديين، وهو الدكتور همّام الشماع، يذكر ان ما لا يُسدّد من ايجارات العقارات الحكومية تصل قيمته الى حوالي 2 مليار دولار في السنة. كما يشير هو نفسه الى ان الاحزاب الحاكمة لا تسدّد اثمان ما تشتريه من المنتجات النفطية، وهو يقدر قيمة ذلك بحدود ترليون دينار في الشهر، أو حوالي 12 مليار دولار سنوياً على السعر القديم للدولار. المصدر الآخر للتسرب، وهو مشهور جداً، هو ما يتسرب من أموال من خلال بيع العملة وخروجها الى الخارج. تهريب النفط، الذي لا ينتهي الحديث عنه، هو قناة أو مصدر آخر معروف ايضا. المصدر الكبير الآخر هو الضرائب والكمارك: عدم تسديد إلا نسبة محدودة منها لأغراض تمويل الميزانية. هذه 6 أو 7 من بين القنوات التي اذكرها، وهي بالتأكيد لا تمثل كل شيء، وربما لا تمثل حتى القنوات الاساسية التي من خلالها تتسرب اموال الدولة المخصصة أصلاً للاستثمار والتشغيل، بعيداً عن مقاصدها.

في ضوء كل هذه التسريبات - القنوات، واستنادا الى المصادر التي رجعتُ اليها، وجدت ان الفئات الميسورة الآن أو بعد 2003 تتمثل، أولاً، في الرئاسات الثلاث وملاكها، ومن ثم ذوي الدرجات الخاصة والموظفين من الدرجة الرابعة حتى الدرجة الاولى، وكذلك منتسبي الدفاع والأمن. هذه الفئة تتمتع بمستوى معيشي مرموق، ونفوذ اجتماعي في الوقت نفسه مقارنة بباقي فئات المجتمع، ويتسرب إليها جزء هام من أموال الدولة. الفئة الكبيرة التالية هي ما اسميته التجار، ولكن بالمعنى الواسع لان التجار في العراق لديهم صلات بالمقاولين والمجهزين، والى حد ما الصناعيين والزراعيين. بمعنى ان أكثر من استفاد هم فئة التجار وصلاتهم بالمقاولين والمجهزين والى حد ما، اذا جاز القول، ما نسميه البرجوازية الصناعية والزراعية. الدكتور صالح ياسر، في احدي مقالاته، يقول، في اطار

العلاقة بين هذه الفئات، ان هناك كبتا في مجال امتداد أو انتقال اموال التجار وغيرهم الى القطاع الانتاجي الزراعي والصناعي. في ورقتي، أشرتُ الى هذه النقطة، ولكني حاولتُ تفسيرها (الكبت أو عدم الانتقال) بأن رأس المال الخاص، بالظروف العراقية بعد 2003، لا يتوجه الى القطاعين الزراعي او الصناعي لا لعدم اهميتها او عدم ايمانه بذلك بل لانه يفتقد احساسه بوجود جدوى اقتصادية في هذين القطاعين مقارنة بباقي القطاعات. بعبارة أخرى اكثر تحديدا: في ظروف البلاد الحالية، المنتج العراقي في الصناعة والزراعة تكاليفه عالية فلا يستطيع ان يجاري المنتج الاجنبي بكلفته الواطنة، وبالتالي سعره الواطئ. تكاليف الانتاج لدينا عالية لاسباب معروفة، لانعدام الامان وتكاليف الطاقة، وغير ذلك، اضافة الى ان سعر الصرف كان غير محابٍ للاستثمار الانتاجي، لان سعر الدينار كان يجعل من الافضل ان نستورد.

هذه، باختصار، هي اللوحة التي حاولتُ ان ارسمها بالنسبة الى الفئات الميسورة في مجتمعنا العراقي حاليا، والتي تعتمد على قنوات التسريب التي ذكرتها، والتي بدورها تعود الى إنفاقات الدولة، وخاصة الانفاق الاستثماري.

الدولية وأثرها في التحولات الاجتماعية والطبقية

وبعد ذلك اعاد الدكتور صالح ترحيبه بالدكتور حيدر سعيد، قانلا: من المعروف أن إعادة الإنتاج الموسع للطبقات الاجتماعية (وللعلاقات الاجتماعية) تستلزم عمليتين لا يمكن تواجدهما بمعزل عن الأخرى، بل هما في وحدة جدلية: الاولى، هي عملية إعادة إنتاج موسعة للمراكز التي يحتلها الوسطاء. والثانية، هي عملية إعادة إنتاج للوسطاء أنفسهم وتوزيعهم على هذه المراكز.

تتحكم مشكلات التمثيل والتوسط في ما يسمى بـ "الاستقلال النسبي" للدولة.

إن معنى هذه العبارة (الاستقلال النسبي للدولة) هو أن سياستها تمثل محصلة الممارسة السياسية العملية، والتي يتعين عليها وباستمرار أن توفق بين مصالح مجموعات مختلفة ومتصارعة، والتي تكون شديدة التأثير بتاريخ طويل لمثل هذه التسويات والأيديولوجيات التي تقف وراءها. ولذلك فإن سياسة الدولة ليست بالضرورة عقلانية بأي معنى من المعاني البسيطة.

والسؤال المطروح هنا هو: ما أثر الدولتية [مركزية الدولة] Etatism على التحولات الاجتماعية والطبقية في العراق مع اشارة خاصة الى الطبقة الوسطى باعتبارها قاطرة النمو؟

د.حيدر سعيد: اعتقد ان الموضوع المطروح شديد التعقيد. ليس من السهل الخوض فيه لعدة اسباب. فمن جهة نحن نتحدث عن مجموعة من الاشكالات النظرية التي لا تزال خاضعة للجدل، رغم السجال الذي حدث في هذه المجال. هل نستطيع التحدث عن تشكيل طبقي كمجتمع مثل المجتمع العراقي مناظر للتشكيل الطبقي في المجتمعات الاوربية. هناك جملة من الإشكاليات النظرية، في تقديري نحن لم ندرس المجتمع العراقي ميدانيا، خصوصا في الفترة الاخيرة. أنا ساهمت في كتابة تقرير التنمية البشرية في المرتين، والذي صدر عن بيت الحكمة، ومركز الاحصاء لديه ارقام مهمة جدا، ولكن في تقديري لا تزال - كباحثين - ربما لم نستعمل هذه الارقام. الصعوبة الثالثة اننا جميعا نتصور ان المجتمع العراقي لا يزال في طور انتقالي. يعني لا نستطيع ان نقول ان هذه المرحلة التي وصلها المجتمع العراقي هي مرحلة الاستقرار، وبالتالي يصبح قابلا للدراسة. نحن لا نزال نعتقد ان هذا كله مخاض سينتج شيئا، وبالتالي لا نستطيع ان نؤسس على هذه الانتقالية ان صح التعبير. حنا بطاطو يقول ان العراق ما قبل الحديث فيه التراتبية الاجتماعية، تقوم على اساس المكانة وليس على أساس الطبقة. وهو يعتقد ان انتقال العراق الى الحداثة حتى ما قبل الدولة يعني ربما من اواخر القرن التاسع عشر، حينما ارتبط العراق بالسوق الرأسمالية العالمية ثم اتت الدولة الحديثة بالجهاز البيروقراطي الموسع الذي نشأ. وهذه كلها تحولات ضخمة. ويعتقد (بطاطو) انه نشأت طبقة في العراق مع نشوء فكرة الملكية. هو يعتقد ان طبقات العراق دخلت فيها روح مجموعات المكانة التقليدية. بمعنى انه لن نستطيع ان ننتج طبقة بالمعنى الحديث. واعتقد ان ظهور الدولة الحديثة هو اهم معطى يشهده المجتمع العراقي. واقف عند مجموعة تحولات خاصة في علاقة الدولة بالاقتصاد. نحن نتحدث عن رحلة طويلة بدءا من ظهور اول انتاج للنفط اواخر العشرينيات من القرن الماضي، ثم بما عرف باتفاقية المناصفة في الخمسينيات، ثم رحلة التأميم الصعبة من بداية الستينيات الى السبعينيات، ثم الى ما بات يعرف منذ سنة 70 ما

يسميه الباحث الايراني المهدي بـ "الاقتصاد الريعي". واعتقد ان هذا اهم عامل. سنستعمل المفهوم الذي استخدمه الدكتور عصام الخفاجي مبكرا في السبعينيات لوصف الحالة العراقية، حينما قال نحن امام رأسمالية دولة، طبعا رأسمالية الدولة هو مفهوم وليس من نتاج الدكتور عصام؛ فالمفهوم المذكور ابكر طبعا لكن د.عصام هو من استعمله في السبعينيات لوصف الحالة العراقية. بمعنى اننا امام نظام كان يسمى نفسه اشتراكيا، لكن في الحقيقة امام نظام رأسمالي، وسائل الانتاج فيه مملوكة من قبل الدولة. وأعتقد ان هذه النقطة هي التي يجب أن ننطلق منها لتحليل الحالة الراهنة. انا اعتقد انه خلال السنوات السابقة تدرجنا من تحليل خصوصية التشكيل الطبقي في العراق ووصلنا الى ما سمي برأسمالية الدولة. وانا استعمل مفهوم الدولية. والدولية في تقديري هي مفهوم اوسع من رأسمالية الدولية، لانه ليس مفهوما اقتصاديا فقط. الدولية مفهوم مرتبط بمركزية الدولة والقطاع العام الواسع، ولكن يرافق ايمانا مجتمعيا بمركزية الدولة. وهذا عامل اساسي في تحديد الحراك المجتمعي. وأود هنا ان طرح مجموعة من الاسئلة. السؤال الذي يشغلني هو: هل يسمح هذا النظام بتشكيلات طبقية ام لا. انا اعتقد أن ما يجري في ظل هذا النظام هو محاولة التقرب او الافادة من الربح الذي تسيطر عليه وتديره الدولة، بالتالي نحن نتحدث عن فئة مرتبطة بنيويا بالدولة، بوصفها مالكة لوسائل الانتاج. وسأستعمل هنا اجرائيا تعبير الطبقة الوسطى، وكما قلت هناك الكثير من الباحثين يعترضون على مفهوم الطبقة الوسطى، ويعتبرونه مفهوما غير تحليلي لا يفسر شيئا. لكن انا اعتقد اننا اذا استعملناه بهذا الشكل، وهي الفئة المرتبطة بنيويا بالدولة، وتحاول الافادة من الربح الذي تديره وتشرف عليه الدولة؛ فنحن نستطيع ان نتحدث عن نشوء طبقة وسطى بهذا المعنى في الاقل منذ الخمسينيات. هنا سنتحدث عن علاقة الدولة وسيطرتها على عوائد النفط، بدءا من الخمسينيات منذ ما عرف باتفاقيات المناصفة ثم عمليات التأميم التي وصفتها بعملية طويلة تنتهي بالسبعينيات، عندما حصل ما يسمى بالتأميم الشامل. هذه الطبقة بما انها مرتبطة بالدولة فإنها، في تقديري، تقوى وتضعف مع قوة الدولة وضعفها، فربما نمت هذه الطبقة في الخمسينيات، وربما بدأت تضعف اواخر الثمانينات حينما بدأت الدولة تضعف بسبب اعباء الحرب مع ايران، وبعض الاجراءات الليبرالية التي اتخذت في ذلك الوقت في اطار ما سمي بالثورة الادارية

سنة 1987 والتي كانت عمليا واحدا من مؤشرات ضعف الدولة وضعف الطبقة الوسطى في العراق.

الفلسفة التي جاء بها الامريكان للعراق منذ 2003، اعتقد انهم اتوا بفلسفة نيوليبرالية للعراق، كان هناك ترويج لفكرة الاقتصاد السياسي للاستبداد. بالتالي ليصل المجتمع العراقي الى الديمقراطية، يجب اضعاف الدولة لصالح مجتمع قوي، وصولا الى ما يسمى في الادبيات النيوليبرالية "دولة الحد الأدنى". طبعا لم تنجح هذه الفلسفة بسبب المقاومة من النخب السياسية العراقية. في النهاية نحن لم ننته الى دولة الحد الأدنى، بل بالعكس جرى بشكل منهجي، على الاقل في حقبة رئيس الوزراء نوري المالكي، توسيع منهجي للقطاع العام. توسيع في التوظيف وصلنا الى ارقام على الاقل ثلاثة اضعاف نسبة الموظفين. أي الى 6 او 7 ملايين شخص يتسلمون مرتبات من الدولة، سواء موظفين او متعاقدين او متقاعدین او منتسبين للقوى الامنية. وهذا واحد من الارقام العالية جدا في العالم. المنظمات الدولية والامم المتحدة تحسب نسبة العائلة في مجتمع كالمجتمع العراقي بـ 6 افراد كمعدل. إذا هؤلاء الـ 6 او 7 ملايين، كل واحد منهم لديه عائلة من 6 افراد، فهذا يعني ان كل فرد في المجتمع، يتسلم مرتبا من الدولة. في تقديري ان هذا كان واحدا من ادوات السيطرة على المجتمع العراقي. الازمة حدثت مع ازمة الفساد في 2008 ثم انخفاض اسعار النفط حينها بدأت الدولة تضعف مرة اخرى الى درجة عدم القدرة على تسديد المرتبات، وضعفت الطبقة التي نمت ما بعد 2003.

آخر نقطة، هذا الوضع في تقديري، حين بدأت الدولة تضعف بسبب انحدار عوائد النفط، في تقديري ان الحركة الاحتجاجية التي بدأت منذ 2010 وصولا الى ثورة تشرين في 2019، في تقديري ان الحركة الاحتجاجية في 2010 كانت اول رد فعل مباشر على انخفاض اسعار النفط، وضعف قدرة الدولة. وانا كتبتُ بحثا كاملا في هذا الاتجاه. وباعتقادي ان الحركة الاحتجاجية تنشط حين تضعف الدولة. اريد هنا ان اطرح سؤالا نظريا: أليست هناك تفاوتات ضمن هذه الفئة؟ نحن نتحدث عن بلد نسبة التفاوت بالمرتبات تصل الى حوالي 300 ضعف بين ادنى واعلى مرتب في العراق. وهذا يقودني الى سؤال آخر: هل هذه التفاوتات تنتج طبقة ام لا؟ جوابي انها لا تنتج طبقة لان الاختلاف ليس بعلاقة ملكية وسائل الانتاج وثانيا ليس هناك تضامن او وعي طبقي. لقد قلت سابقا ان ثورة 2019 صارت ثورة بسبب دخول الطبقة

الوسطى المتوسطة والعليا لها. يعني انها لم تعد مطلوبة لأنها اتت من خارج الفئات الوسطى، ولا هي كانت مطالب للفئات الوسطى الدنيا. واذا كنا نذكر اول مظاهرة في ثورة تشرين، كانت لحملة الشهادات، وكانوا يطالبون بالتوظيف. واعتقد ان هذا هو اساس الثورة.

”البروليتاريا الرثة“ تهيمن على موارد وإدارة الاقتصاد الوطني العراقي

بعد ذلك وجّه د. صالح سؤاله للدكتور سناء عبد القادر مصطفى
قائلا:

أرحب بك مرة أخرى أخي العزيز د. سناء. البروليتاريا الرثة ظاهرة مهمة، لما تركته من ارتهان وآثار ومخاطر على التطور، بسبب طبيعة وخصوصيات نشوئها.

وسؤالنا هنا زميلي العزيز د. سناء هو: ما هي العلامات المميزة للبروليتاريا الرثة في بلادنا وكيف استطاعت ان تهيمن على موارد وإدارة الاقتصاد الوطني؟ ونأمل ان تركز ايضا على الآليات التي اعتمدها ”البروليتاريا الرثة“ والتي مكنتها من الاستحواذ على جزء كبير من الربح النفطي في العراق؟

د. سناء عبد القادر مصطفى: اول ما ابدأ بتعريف البروليتاريا الرثة (Lumpenproletariat)، فحسب تعريف (كارل ماركس) أنها الفئات المعدمة والفقيرة التي انفصلت عن طبقتها الاصلية وتشمل المشردين والافاقين والصعاليك والمجرمين وبقية الاشخاص الذين لا ينتمون الى طبقة اجتماعية محددة، ومكانتها في قاع المجتمع. وفي اكثر الأحيان أن البروليتاري الرث هو الشخص الذي لا يملك اي دخل خاص به كالراتب الشهري او يحصل على مساعدة اجتماعية من الدولة بأي شكل من الاشكال. وكما عرفها (لينين) فإنها تشمل الفئات المنفصلة او الخارجة عن طبقتها، وفي تناقض مع المجتمع وهم الافاقون والصعاليك والمعدمون والمجرمون والعاهرات وما اشبه ذلك. وحصل مصطلح البروليتاريا الرثة على انتشار واسع في ظروف تطور الرأسمالية التي تجندهم من مختلف الطبقات حسب التعريف اللينيني حيث تتميز بعدم قدرتها على التنظيم السياسي والصراع الطبقي، ولكنها تميل الى المغامرة من اجل

الاستيلاء على السلطة بالتحالف مع الفئات البرجوازية الصغيرة. ومثال على ذلك انقلاب 1963 في العراق وتأسيس الحرس القومي الذي يعتبر احد تنظيمات البروليتاريا الرثة التي صالت وجالت في العراق من قتل وتعذيب المعارضين والتحرش الجنسي واغتصاب النساء وكذلك انقلابا 17 و30 تموز 1968 اللذين جاءا بحزب البعث الى السلطة، وبالإضافة الى ذلك الفئات المغامرة التي جاءت بمعية الاحتلال الامريكي للعراق في ربيع العام 2003. وتشكل البروليتاريا الرثة الاساس الاجتماعي للفوضوية التي من اهم منظريةها من البرجوازية الصغيرة هو الروسي (باكونين) و(ف. فيتلينغ) الالمانى اللذان نظرا الى الفوضوية بواسطة هدم سلطة الدولة وتدهورها عن طريق الاضرابات العفوية الهدامة. وتستخدم البرجوازية الفلاحين مع البروليتاريا الرثة والفئات الفاشية في كسر الاضرابات العمالية المطالبة بحقوقها والقضاء على البناء الرأسمالي. ويمكن وصف البروليتاريا الرثة بالإضافة الى ما ذكر اعلاه بأنها تلك الفئات التي تقع دون او تحت البروليتاريا من حيث السلم الاجتماعي، ولا يحظون بأي نوع من انواع الوعي الطبقي، ولا يمكن الاستفادة منهم في العملية الانتاجية، ولا حتى اجتماعيا في النضال الطبقي لانهم يشكلون عائقا امام تطور المجتمع، كما هو الحال في العراق. وهم حثالة الفئات الدنيا من المجتمع فأنها قد تنجرف هنا وهناك في الحركة الثورية بفعل ثورة بروليتارية لكنها بحكم وضعها الحياتي المعيشي تصبح اكثر استعدادا لبيع نفسها لمكائد الفئات الرجعية كما وصفها (كارل ماركس) و(فريدريك انجلز) في "بيان الحزب الشيوعي" الصادر في 21 شباط سنة 1848. وهناك تسميات اخرى للبروليتاريا الرثة على سبيل المثال لا الحصر: الفئات الدنيا او فئات القعر الاجتماعي او جماهير نصف البروليتاريا او شبه البروليتاريا او حثالة البروليتاريا او الغوغائيين او الرعاع. وهذه مفاهيم مرادفة للبروليتاريا الرثة التي تسميها الادبيات الماركسية اللينينة وجميعها تعني واحدا هي البروليتاريا الرثة.

ويشرح (فرانز عمر فانون) - (1961) Franz Omar Fanon (1925) الأسباب الرئيسية لتكوين تلك الفئات الاجتماعية، إذ يكتب "أن الفلاحين الذين لا يملكون أرضا والذين يطرح عليهم تزايد السكان مشكلة لا سبيل لحلها، يهجرون الريف وينزحون الى المدن، فتراهم يتكدسون في أكواخ الصفيح ويحاولون أن يتسربوا الى الموانئ والمدن التي أوجدها الاستعمار فيشكلون هناك البروليتاريا الرثة".

ولدينا مثال على هجرة الفلاحين من الناصرية والبصرة والعمارة الى بغداد في خمسينيات القرن الماضي، وتحديدًا ما يسمى بمدينة الثورة، او ما يسمى وراء السدة او الشاكرية كذلك.

انتقل الى المسألة الاخرى. قامت البروليتاريا الرثة في العراق بتأسيس جامعات أهلية معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي العراقية، بعد ان نالت البروليتاريا الرثة شهادات الدكتوراه في مختلف الاختصاصات، من خلال شراء الشهادات المزورة من سوق مريدي في مدينة الثورة في بغداد او من خلال تقديم الرشوات الى الجامعات المعترف بها: جامعتا بغداد والبصرة وغيرهما، او الى القائمين على وزارة التعليم العالي، كما هو الحال في زمن احد الوزراء عن طريق شراء الذمم او بالترغيب او بالتهديد. ولدينا امثلة في وزارة التعليم العالي في هذا المجال، وبهذا نصل الى الواقع العملي الذي يكشف لنا بأن الاقتصاد الوطني العراقي يدار معظمه من قبل البروليتاريا الرثة، التي تملك ثقلًا نوعيًا في الحكومة العراقية، وفي مجلس النواب واللجان الاقتصادية التابعة للحزب السياسية التي تستحوذ على عقود الوزارات التابعة لها، بالاضافة الى المراكز الادارية المهمة في اجهزة الدولة العراقية، التي يجلس فيها اعضاء هذه الاحزاب وتابعوهم وحتى في الجيش العراقي والشرطة الاتحادية والحشد الشعبي. يمتد الاخطبوط المافيو للبروليتاريا الرثة بقدراته المالية الى سوق البورصة العراقي ومزاد العملة في البنك المركزي العراقي وشركات الاستيراد والتصدير وشركات البناء وبيع العقارات والموانئ البحرية وحتى البرية. هذا وتملك البروليتاريا الرثة مكان قدم وسط الزعامات الدينية والعشائرية وتملك مليشياتها المسلحة المتوسطة والخفيفة وحتى الثقيلة كما في البصرة الدبابات والمدرعات، وتمتد تلك الزعامات بالاسلحة والاموال الطائلة من أجل كسب ودها واسنادها. ولهذا السبب قاموا بتفعيل قانون العشائر العراقي الذي كان سائدًا قبل ثورة 14 تموز 1958، الى حياة العراق الاجتماعية، وانتشر بشكل واسع الفصل العشائري السيئ الصيت، الذي استغلته البروليتاريا الرثة لصالحها. وخير مثال على ذلك النزاعات المسلحة بين العشائر في وسط وجنوب العراق، التي اخذت تزداد في السنوات الخمسة الاخيرة.

لقد تمكنت البروليتاريا الرثة من الاستحواذ على جزء كبير من الربيع النفطي في العراق من خلال وزاراتها السيادية بشكل مباشر او غير مباشر، وتستثمر ثروة الشعب العراقي المنهوبة في خارج العراق في دول

الجوار او في الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية، سواء بواسطة الطريق الرسمي القانوني عبر المصارف الرسمية او عبر غسيل الاموال. والانكى من ذلك ان مصارف دول الجوار تستقبل الاموال دون السؤال عن مصدرها، كما هو الحال في ايران والاردن والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر ولبنان وتركيا وبريطانيا، وذلك من خلال التعاون مع الجهات المافيوية الموجودة في تلك الدول، ضاربين بعرض الحائط جميع القوانين الدولية الخاصة بغسيل الاموال ومثال على ذلك، 70 % من رأس مال بنك الاسكان في الاردن هو من الاموال العراقية التي غسلت.

ولم تتوانَ البروليتاريا الرثة عن استخدام اجهزة الاعلام الرسمية وغير الرسمية التابعة لها من اجل ترسيخ موقعها السلطوي من خلال شراء صحفيين وكتاب واعلاميين وانصاف المثقفين يدبجون لها المقالات في الصحف اليومية والمجلات والبرامج الاذاعية والتلفزيونية، ويكيلون المديح لها على طريقة وعاظ السلاطين، وهي بدورها تغدق عليهم من أموال السحت الحرام. وبهذا الشكل انخفض المستوى الثقافي في البلاد الى مستوى الحضيض. أما المشاكل اليومية للشعب العراقي التي يعاني منها منذ العام 2003 جراء تدهور الخدمات الصحية والبلدية وقطاع الكهرباء لعدة سنوات والبطالة ونقص المياه وانتشار الامية بسبب تسرب التلاميذ من المدارس والدراسة ونقص عدد المدراس الذي تجاوز الألفين مدرسة، بالإضافة الى التجبيرات اليومية وسوء الامن والنظام. والقائمة تطول لأن البروليتاريا الرثة لا تفكر ولا تشغل حتى بالها بايجاد حل لهذه المسألة، لأنها لا تدخل ضمن مشروعها الذي يتخلص في سلب ونهب الشعب العراقي.

ومن الصفات الاخرى للبروليتاريا الرثة في العراق أنها تغلف نفسها بغلاف وهالة دينية وتستخدم الدين غطاء لها لأنها في الاساس بعيدة كل البعد عن القيم الاخلاقية، حتى تستغل الناس البسطاء وتستخدمهم في مشاريعها للانسانية هذا من جهة. ومن جهة اخرى تقوم بمسح العلاقات الاجتماعية الرصينة وادخال علاقات اجتماعية تقوم على المصلحة الذاتية وحب الذات والانانية وكذلك تقوم بافراغ المجتمع من الخصال الجيدة لترسم لها "خصائل" النصب والاحتيال والتنكيل بالغير واتهام الغير بتهم كيدية تؤدي بهم الى السجن او تقوم بتصفيتهم جسديا كما يحدث الآن في العراق. ان جميع البرامج التنموية للاقتصاد الوطني العراقي التي تضعها

الحكومة لا تدخل في عداد مصلحة البروليتاريا الرثة، وانما تقوم الاخيرة بعرقلة تنفيذها وهذا ما نراه في الواقع العملي فالقطاع الصناعي العام والخاص الوطني الذي يكمن هدفه في تنمية وتطور الاقتصاد الوطني العراقي، ويقلل من استيراد السلع من الخارج، لا يلبي مصالح البروليتاريا الرثة التي تجني المبالغ الطائلة من عمليات الاستيراد. ولهذا تراها تدعم الاخير اي الاستيراد. وستحاول بكل جهدها عرقلة خطة التنمية الوطنية للفترة الزمنية 2018 الى 2022، الصادرة من وزارة التخطيط، لأنها وضعت من قبل كوادر مختصة في الوزارة، وبمشاركة كافة الوزارات والجهات الرسمية وغير الرسمية، وكوادر من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. ذلك لان البروليتاريا الرثة لا تؤمن بالتخطيط العلمي مهما كان نوعه، قصيرا كان او متوسطا او بعيد المدى لاقتصاد ما، ولا بخطط تنموية استراتيجية تمتد لسنوات طويلة. فإلى العام 2003 كما هو واضح ومعروف لدينا من خطط وزارة التخطيط العراقية. جل ما تؤمن به البروليتاريا الرثة ويهمها هو الحصول على ربح بأسرع وقت وبأسهل طريقة، وهي نفس طريقة اللصوص وقطاعي الطرق والشقاوات والبلطجية وما شاكل ذلك. ان كل ما يعنيهها هو ان يستمر الاقتصاد العراق ربعيا واستهلاكيا حتى تحقق مآربها وتكون من ضمن النخب الحاكمة وما الانتخابات البرلمانية الاخيرة في العام 2018، الاخير دليل على سيطرة البروليتاريا الرثة على مقاليد الحكم في العراق والاقتصاد العراقي من خلال شراء الاصوات الانتخابية الى شراء المقاعد النيابية وآخرها مفهوم ومصطلح "الكتلة الاكبر"، والذي هو خطأ من الناحية اللغوية وقواعد اللغة العربية، وهذا دليل على أمية الكتل السياسية، وعدم إلمامها بأبسط قواعد اللغة الأم، اذ يجب ان تكون الكتلة النيابية الاكثر عددا. وهنا تتجلى اولى سمات سيطرة البروليتاريا الرثة على مقاليد الحكم في العراق، وعدم الاتفاق حول الرئيس ونوابه، ومن ثم رئاسة الوزراء، وهذا ما نلاحظه من خلال عادل عبد المهدي ومحمد توفيق علاوي.. الخ.

ونتيجة لكل ما قيل اعلاه يدور اقتصاد العراق والحكومة في فلك وحلقة مفرغة من المشاكل وفي جملة من المشاكل المتنوعة التي ليس من السهولة حلها، وفي مقدمتها أزمة اقتصادية اجتماعية وصحية مركبة وضخمة. وخير مثال على ذلك هو انتفاضة تشرين سنة 2019، في وسط وجنوب العراق ومظاهرات عارمة، أدت الى استشهاد 800 شهيد، واكثر من 25 الف جريح ومعاق. ومن جملة أسباب انتفاضة تشرين 2019 هو

سوء الخدمات الصحيّة والبلدية والبطالة والبنى التحتية وعدم توفر الماء الصالح للشرب وانقطاع الكهرباء لساعات طويلة في اليوم. هذا ما جنّته البروليتاريا الرثة، ومن ثم الهجوم على المنتفضين، واغتيال الكثير من الناشطين السياسيين وحتى ظاهرة الموظفين الفضائين هي كذلك ظاهرة قامت بها البروليتاريا الرثة، وآخر شيء هو تصريح وزير المالية في لقاء متلفز في يوم الجمعة المصادف 2021/ 2/ 6 حيث قال: ”تمتلك ما يكفي من الأدلة عن مزاد العملة في البنك المركزي، والذي كان سابقاً جزءاً مهماً في نشر الفساد. وهناك كتل سياسية كبرى متورطة به، وتتخذ من أسماء وشخصيات مشاركة في المزاد واجهة لها“. و اضاف ”لا أملك الحصانة القضائية وحتى إجراءات الحماية القانونية غير كافية لكشف هذه الأسماء“، مشيراً الى ان ”الفساد قلّ كثيراً بسبب قلة الموارد المالية في التعيينات وغيرها، لكنه يبقى متجذراً بسبب تراكمات الاعوام الماضية“. كل هذا بسبب البروليتاريا الرثة.

السوسيولوجي العراقي في مواجهة أسئلة البنية التطبيقية في العراق

د.صالح: أرخب بك مرة اخرى عزيزي د.علاء.

احد الاغراض الاساسية من علم الاجتماع في تحليل وتفسير قيام المجتمع وبناءه التطبيقية وما يطرحه تطوره من اسئلة، تحتاج الى تفسير، عدة قضايا من بينها السؤال المهم وهو: لماذا اتخذت البنية التطبيقية لمجتمع ما في لحظة محددة هذه الواجهة دون غيرها. وهذا يتطلب دراسة الروابط والصلات بين مختلف البنى والعلاقات الاجتماعية في علاقتها ببعضها البعض، وعلاقة الاجزاء بالكل الاجتماعي. وثمة العديد من المناهج والمقاربات السوسيولوجية لن ننشغل بتفاصيلها هنا، بل سنركز سؤالنا على الاتي:

ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه السوسيولوجي العراقي في مواجهة اسئلة البنية التطبيقية في العراق؟

د. علاء جواد كاظم: بداية اقدم شكري وتقديري لرئيس تحرير واسرة مجلة (الثقافة الجديدة) لهذه الدعوة الرائعة، وثانيا سعيد وفخور انني التقني هذه العقول الجميلة والرائعة.....

مداخلتي ستكون حول: ”السوسيولوجي العراقي في مواجهة سؤالات وتحديات عالم ومجتمع متغير“.

سأبين من خلالها سريعا - اشكاليات - الباحث السوسيولوجي في

مواجهة تحديات بنية طبقية متسارعة في تحولاتها الاجتماعية في العراق. وبتصوري ان هذا الموضوع مهم لأننا لا يمكن مناقشة اشكالية مجتمع، ولا معضلات بنيته الطبقية، ما لم نحسم، وبشكل نهائي وعلمي ومعرفي طبيعة وماهية ومعنى كل المقولات، فضلا عن بناء وتقديم تصور منهجي وعلمي عن المجتمع وانسانه وقضاياها. وهذه كلها مهام السوسولوجي بالعمل المشترك مع كل الباحثين في العلوم الانسانية.

بداية، وسريعا جدا سأذكر واياكم مقولة مهمة تنسب لسان سيمون قانلا فيها لتلميذه أوكست كونت: "قد يسيطر الريان على الزورق او المركب لكنه لا يسيطر على البحر، كما ان مجرد استمرار هذا الزورق بالعموم لا يعني انه يسيطر على حركة الماء!"

تنطبق هذه المقولة على علم الاجتماع وباحثيه وبشدة. الريان هو الباحث السوسولوجي، والبحر الهائج هو المجتمع وتحولاته الكبرى والقائل هو مؤسس السوسولوجيا الحقيقية (سيمون)، والتلميذ هو (كونت) السوسولوجي المغرق بذاتية لا تصدق، والذي احوال علم الاجتماع الى علم محافظ رجعي، نسبي ذاتي..

طيب من هو السوسولوجي هنا؟ هو: كارل ماركس، وسان سيمون، وكونت ودوركايم وماكس فيبر، وبروديو، وهابرماس والوردي ود.فالح عبد الجبار.. الخ، نجح بعضهم وفشل الكثير منهم.. وهذا ما تخبرنا به السوسولوجيا العراقية الفقيرة بكل معنى الكلمة، بعد ان غيبتها دكتاتورية مقبئة، ابتاعتها لمدة نصف قرن استمرارا الى اليوم. ولذا اسأل نفسي دائما ماذا فعلنا نحن باحثي العلوم الانسانية والاجتماعية؟ وماذا قدمنا لانفسنا وللناس وللجمع؟!

اما المجتمع فهو البحر في تحولاته. المجتمع المحكوم بالصراعات الطبقية والمصالح، واحكام الايديولوجيا الرجعية والتقدمية على الناس وتحكمها بهم. المجتمع هو تاريخ مليء بالصراعات والدم، هو احتلال، ولصوص وانتهازيون وانتلجنسيا نرجسية، وطبقات فارغة، ثورات وانتفاضات كبرى، وعجلة اغتياالات بدأت منذ نصف قرن ولم تنته، هو حركة "ذات" غير مكتملة تحلم بالوصول الى بر الأمان... الخ.

بتصوري، الان كنتيجة اولى ان الريان العراقي يقف عاجزا مذهولا خائفا مفلسا، امام حركة المجتمع وتحولاته وجماهيره، وعن تفسيره وفهمه وعن فهم الاسس النظرية والمنهجية التي يجب ان ينطلق منها... ولهذا السبب سأقول اننا بحاجة ماسة الى سوسولوجيا جديدة (حقيقية).

هذه الكلمة (حقيقي) اكثر أهمية من السوسيولوجيا نفسها، تنفذ ما تبقى. بالطبع انا واقعي جدا ولا اقول بحاجتنا الى علم اجتماع جديد، بل الى تصور جديد او فهم عميق وحقيقي للحياة والعالم.. او سنبقى نراوح في نفس المكان لعشرات السنين الاخرى.

دعوني الآن بالتحديد ان استند الى واحدة من الاشارات الكبيرة التي تقدم بها اوكست كونت قبل 200 عام عندما قال في كتابه (دروس في الفلسفة الوضعية) في الجزء الرابع: إن "الازمات الاجتماعية والسياسية عقلانية بالدرجة الاولى، ويجب ان يكون دواؤها ذا طبيعة عقلية، فالافكار هي التي تحكم وتبطل العالم، ونظام الافكار لدى الانسان في مجتمع معين يسبق ويلحق نظام الدولة والمجتمع"، طبعا لدي اعتراضات كبيرة على هذه الرؤية المثالية (البرجوازية) لكنها تتضمن ما نحتاج اليه هذه الفترة. نحن بأمس الحاجة الى افكار عظيمة، تقود الحياة الاجتماعية، ويستند اليها التحول الاجتماعي.

ولذا لا يمكننا الخروج بنتيجة واقعية ومنطقية بدون عقل سوسيولوجي عظيم يمسك بإخلاص بحركة الحياة ومصائر الناس ويقدم تصورا عظيما، وليس سوسيولوجيا سفسطائيا، فارغا و"كلاوجي"...! نحن بحاجة الى عقل مجنون عظيم مثل عقل كارل ماركس وسيمون، وفوريه، وفوكو ودريدا وبورديو.

الان دعني اقسام سريعا الباحثين السوسيولوجيين المشتغلين في العلوم الانسانية الى نوعين :

1. السوسيولوجي الملتصق بالنظرية، والذي يعتقد ان هذه النظرية هي كل ما يملكه كسوسيولوجي من وسائل وادوات تفكير، والذي يرى ان المجتمع نظام نظري، لا يمكن ان يتغير، طالما ان نظريته ثابتة ستاتيكية، لا يحيد عنها، ولا يحلم لا بمجتمع جديد، ولا حتى انسان جديد، ويعتقد ان الحياة قد توقفت هاهنا (وهذا السوسيولوجي التقليدي).

2. السوسيولوجي الملتصق بنفسه وأهوائه هو، النرجسي، الانتهازي، الذي يؤمن ان "المجتمع" لا يستحق الدراسة ما دام انه قد تخرج على تصورات، وان لا أمل بالجماهير، ولا بقوانين التطور. وبالتالي لا يحلم لا بإنسان جديد ولا بمجتمع جديد، يفكر بما يعلي من نرجسيته وانظمتها الذاتية واللغوية (وهذا هو السوسيولوجي الانتهازي) الحديث.

3. السوسيولوجي الحقيقي، الملتصق بمجتمعه وبتحولات هذا المجتمع وبالحقيقة في حالات ثباتها، وفي تحولاتها العميقة وحتى في تشظيها،

الملتصق بالجماهير، بسيكولوجيا وثقافة وهزائم وانكسارات وانتصارات هذه الجماهير، بالمجتمع كما سيكون وليس بالمجتمع كما هو الآن.. الملتصق بالنظرية والمجتمع ونفسه وموقفه هو من الحياة. السوسويولوجي الحقيقي هو الذي يعيش في تصوراته التقدمية عن مجتمع قادم، الذي يؤمن بالناس وفعالهم وتصوراتهم.

دعني أبين سريعا ان الباحث الحقيقي الذي افكر به الآن، هو ذلك الذي يدرك وبعمق شديد خارطة البنية الطبقية في العراق، ويدرك اننا لسنا امام مجتمع طبقي، لكي نقسمه الى طبقتين كلاسيكيتين (بروليتاريا وبرجوازية) ولسنا مجتمعا صناعيا منتجا، لكي نناقش فكرة (وسائل الانتاج وقوى الانتاج)، وليس لدينا افكار عظيمة لكي نفكر بطريقة (كونت)، وليس لدينا نظام طائفي متمايز لكي نفكر بطريقة ماكس فيبر، ونرى اي منهما سيذهب بنا للجنة على الارض والرزق. ولسنا مجتمعا ريعيا بالمعنى العميق للكلمة..! كيف يمكن ان نستثمر هذه الاعتراضات النظرية...؟! كذلك علينا ان نفكر في كيف اثرت العولمة في ترتيب خارطة البنى الطبقية والقوى الاجتماعية في العراق...!؟

لهذا اميل الى استنتاج الاتي:

1. يجب ان ننظر الى السوسويولوجي والباحث في العلوم الانسانية لا بوصفه مختصا بل بوصفه (فاعلا اجتماعيا اساسيا) طبيب مجتمعا، لأنه اذا وضع تفسيرات اصيلة وحقيقية، وتمكن من تشخيص الازمات الاجتماعية، سينهي الكثير من المشاكل. وكما انتقدنا (الطب في العالم المتقدم) عندما فشلوا في السيطرة على فايروس سخي، ابتلع ارواح ملايين البشر، ننتقد العلوم الانسانية التي فشلت في اكثر من مرة في ايجاد تفسير عميق، او تصور جديد، او تشخيص عميق لطبيعة المجتمع العراقي، وبنيته او نظامه الطبقي.

2. إن قبول الباحث السوسويولوجي بواقع اجتماعي كما هو او التعامل مع المجتمع بصورته كما هو على انه واقع محض، يتعالى على التفسير، فان هذا يتضمن نوعا من الانتحار. نعم، لان معناه انه قضى على نفسه بوصفه سوسولوجيست..!

3. يجب ان يفكر السوسويولوجي وكل الباحثين في العلوم الانسانية وفورا في كل الاسئلة المطروحة، ويعيد النظر في كل هذه المقولات التي تضمنتها اسئلتنا: العلاقة بين المجتمع والدولة، القوى المتصارعة،

والصراع الطبقي، التطور اللامتكافئ، نمط الانتاج الاسيوي، الطبقة الفارغة، الوعي الاجتماعي.. وووو)، او سنقف امام مجتمع لا نملك شيئا غير اعتباره مجتمعا منتظيا، كما قال استاذنا (د.متعب السامرائي) رحمه الله. لاننا – بدون ذلك – سنبقى ندور نطوف حول المشكلة (طبيعة المجتمع) بلا فائدة ترجى.

السوسيولوجيا ورصد التغيرات

في البنية الطبقيّة

الدكتور صالح: اكرر ترحيبي بالدكتور علي جواد، وهو باحث معروف في سوسيولوجيا السياسة. ولأن ثمة تداخلا عميقا وعلاقة جدلية بين السوسيولوجي والاقتصادي فان سؤالنا يطرح نفسه هنا، وهو هل يمكن للباحثين في السوسيولوجيا او علم الاجتماع رصد التغيرات في البنية الطبقيّة في العراق؟ علما ان هناك مقاربات سوسيولوجية عديدة في هذا المجال... نطمح منك عزيزي د. علي الى ان تسلط مزيدا من الضوء على هذه الاشكالية.

د.علي جواد وتوت: أبدأ القول إن نظريات النقد الحديث تطالب من يوجه النقد بتقديم البدائل، وقد ذهب الدكتور علاء عبر ورقته التي سبقت مداخلتني هذه، بعيداً في نقد السيسولوجيا، وفي نقد جارح وغير منصف لجهود السوسيولوجيين العراقيين، عبر عن جلدٍ للذات. لا نعرف له مبرراً.

سوف اوجز بوضع دقائق فقط تصوري عن هذه الإشكالية. لم يكن المفكر الاقتصادي (غونار ميردال G. Myrdal) أميركياً، بل من دولة السويد، البلد الذي لا يوجد فيه تمييز عنصري، لقد احتاجت امريكا الى باحث من خارجها، ليس لعدم وجود باحثين في السيسولوجيا الامريكية، فمدارس السوسيولوجيا الحديثة يتزعمها سوسيولوجيون أميركان غالباً، وأميركا هي من تتسيد السيسولوجيا الآن، لكن في بعض الاحيان بالذات مع المجتمعات المتنوعة فإنك بحاجة الى باحث من خارج الجماعة ليقدم تحليلاً نظرياً أكثر موضوعية ودقة لوصف تلك الجماعة. فقد شخّص ميردال معضلة أميركا بموضوعية، عندما تناول قضية التمييز العنصري. هكذا لو ان لكل الباحثين العراقيين واولهم شيخنا الوردي لو توفرت الفرصة التي توفرت لـ (حنا بطاطو) من وثائق الامن السري

والشرطة الجنائية العراقية، لأبداع أيما ابداع في ظني.. فعلى سبيل المثال يتابع باحثون عراقيون في الولايات المتحدة اليوم وثائق حزب البعث التي صادرتها قوات الاحتلال منذ 2003، وتم الكشف عن بعضها مؤخراً.. ونأمل ان تصدر قريباً دراسات معمقة جداً لما حدث في السنوات الـ 37 لحكم البعث المقبور.

وفي عودة إلى ورقتي سأقول ان المقولات الغربية لم تنجح في تفسير معضلات المجتمع في العراق. واقول (المجتمع في العراق) وليس (المجتمع العراقي) لأنه ولأكثر من مئة عام، لم تبلور الدولة العراقية هوية عراقية محددة.

لأننا في العراق نعيش في دولة دون عداد فإن مشكلاته، بل أزماته سنظل دون حل! بفعل أن هذه الأزمات والمشكلات لا تُعطى حجمها الفعلي في معظم الأحيان. كما أنها لن تلقى الاهتمام المقترض. فهذا الغموض ولا شك يشكل عقبة كداء في تفصي وجود البنية الطبقيّة وفقاً لأي تنظير علمي؛ فالباحث لا بدّ له من مؤشرات إحصائية تساعده في التعرف الى الخطوط التي تفصل بين شرائح المجتمع المتجاورة طبقيّاً. ولأننا في بلد اعتمد الربع منذ سبعينات القرن الماضي، فنحن في (دولة ريعية) بامتياز، الدولة الريعية وكما يعرفها مهداوي (باحث إيراني)، يتراجع فيها الانتاج الاقتصادي الى أدنى حدوده، ففي مجتمع لا يصل فيه إجمالي الناتج المحلي إلى ما دون (15 %) بمعنى أنه ينتج أقل من 15% من أسباب معاشه، مجتمع كهذا لا يدخل في عملية الفرز الطبقي.. كما أن هذا يشكل عقدة ثانية تحول دون إمكانية تفصي أي باحث للبنية الطبقيّة في العراق.

ومع كل الاشكالات والغموض الذي يحيط بمفهوم الطبقة (كما تعرفون)، فهناك تنظيران هما الأشهر، والاكثر ذيوماً في تفسير الطبقة وقضاياها، هما التنظير الماركسي والتنظير الفايبري (نسبة إلى ماكس فيبر).

في ورشة علمية حول (كتابة الاوراق السياسية) التي تقدم لصانع القرار، جرت في عمان عام 2006 كان المحاضر الاول فيها المفكر والباحث السياسي الانكليزي (توبي دوج)، ألقى على مسامعنا نصيحة ذهبية، (لا توجهوا النقد للجهة التي دعتكم للكتابة والبحث)، غير أنني لن التزم بنصيحة (دوج) هنا اليوم، ولهذا أقول أنّ المقاربة الحديثة لمفهوم البنية الطبقيّة تشير الى تراجع التفسير الماركسي في رصد هذه البنية.

ماركس الذي أكد على المقترّب الواحد (الاقتصاد)، وأشار إلى أن

لا تحدد في ضوء ظروف العمل أو الدخل أو الدخل أو الاستهلاك، بل تحدد أساساً في ضوء نمط الإنتاج، ذلك أن العلاقة بين هذين المتغيرين (الموضوعي والذاتي) هي التي تولد الوعي الطبقي. ولقد كان ماركس واعياً تماماً بأهمية الوعي الطبقي وتشكيله، الأمر الذي دفعه إلى نفي صفة الطبقة عن الفلاحين مثلاً بسبب افتقارهم لوعي عام مشترك. ولكن على كل الأحوال تبقى حقيقة أن ماركس قد حدد الطبقة بكونها جماعة من الأشخاص تنجز عملاً واحداً في إطار عملية إنتاجية واحدة، وتختلف باختلاف وضعها الاقتصادي وموقعها من عملية الإنتاج، وهذا يعيدنا إلى الحسابات الحقيقية، عندما كان هناك فعلاً إنتاج اجتماعي في العراق، بالتزامن مع وعي أفراد طبقة معينة أسهم في تبلور تلك الطبقة.

أما بالنسبة للفكر الوظيفي، فقد كانت له تصورات مختلفة نحو البناء الطبقي للمجتمع، وله نظراته المختلفة لمفهوم الطبقة الذي يعني عند واحد من رواد هذا الاتجاه وهو ماكس فيبر. ويرى فيبر أن العامل المادي ليس العامل الأوحيد المهم في تحديد مكانة الفرد، بل إن هذه المكانة إنما تتحدد استناداً إلى عوامل أخرى، لها ذات الأهمية التي يحتلها العامل المادي، وهي العوامل الثقافية والدينية والسياسية، وأن الصراع ليس حتمياً بين الطبقات، وذلك لأن شريحة أو فئة اجتماعية يشكل أفرادها مكانات اجتماعية تترتب عليها أدوار اجتماعية مختلفة، وأن الصراع لا يقع بين الطبقات الاجتماعية بقدر ما يقع بين الأدوار المختلفة في المراكز والمكانة الاجتماعية، وهو ما يشكل منافسة وليس صراعاً.

إن التاريخ الاجتماعي للمجتمعات المعاصرة يفرز وجود تقسيمات طبقية، مرة بدت متبلورة وواضحة جداً كما هو الحال في مجتمعات أوروبا في القرن التاسع عشر. وفي مرة أخرى مائعة بشكل كبير كما هو الحال اليوم، ما يجعل من الصعب على الباحث في السوسيولوجيا اليوم أن يميز بين الطبقات بالمعنى الحديث أو المقاربة العلمية للمفهوم، حتى المجتمعات الحديثة صارت تميل لذاتها وفق عوامل جديدة.

في ظني إن هذه الطاولة هي للبحث في مستقبل الطبقة الوسطى وتوصيفها أيضاً، باعتبارها الحامل الأساس للديمقراطية، ولأنها يتبلور فيها إمكانية التغيير المجتمعي المطلوب، فهذه الطبقة كما تعلمون بدأت بالنمو مع اطراد النمو الاقتصادي الذي صاحبه نمو اجتماعي واقتصادي وسياسي في مجتمعات أوروبا في القرن التاسع عشر، أفرز طبقتين: طبقة أصحاب رأس المال، وطبقة العمال. وظهرت بين هاتين الطبقتين

الطبقة المتوسطة التي تميزت عن الطبقة العاملة بتمتعها بمدخرات مالية وعقارية أتاحت لها فرصة التخلص من شعور فقدان الامن الذي تعيشه الطبقة العمالية.

تحاول البلدان الديمقراطية اليوم استبعاد الفروق الطبقيّة القديمة استبعاداً نهائياً تقريباً، وتحاول تخفيف الفوارق الاجتماعيّة القائمة بين البيئات المحليّة الريفية والحضرية وغيرها، وحتى البيئات الصناعيّة، بل تؤكد إرادتها في محاولة اخفاء الفروق بين الطبقات.

أما العراق فيمر اليوم بأزمات بل بكوارث مرعبة ليس أقلها وجوده ككل، لا يبدو منظورا اي انتماء طبقي على مستوى الوعي، فان حاولت ان تنظر بعين الباحث العلمي سيكون من الصعب عليك تمييز مثل هذا المعنى. لكن سأذهب الى هذا المثل البسيط في وقت الحرب الاهلية الطائفية في الأعوام 2006 و2007 و2008، تابعت بدقة التعامل الاقتصادي الذي كان يجري بوتيرة متواصلة بين تجار مدن الوسط والجنوب "الشيعية"، وتجار الغرب والشمال "السنة"، ما هذه المفارقة؟ أليس هذا تناقضا جليا في حد ذاته؟ لماذا يكون الاقتصاد هو الجامع، ولماذا لا يكون هو الجامع للجماعة العراقية؟

من يتتبع موازنات العراق للسنوات العشرة الماضية من 2007 تقريبا سيشاهد ان كل واحدة منها زادت عن 60 مليار دولار. هذه الموازنات التي وصلت في بعض الاحيان الى اكثر من 120 مليارا، كما هو في الاعوام 2012 و2013. ارقام صادمة لكننا كعراقيين ومن خلال تفاصيل حياتنا اليومية نعرف أن البنية التحتية لا توازي نظيراتها في دول العالم الفقيرة، لا توازي البنى التحتية في الاردن ولا لبنان ولا حتى في سوريا، والخدمات بأدنى شروطها. الفساد يستهلك جزءاً كبيراً من اموال هذه الميزانية الضخمة. الفساد الذي يقدره احد التقارير الدولية بان 30 سنتا من كل دولار يصرف في اعمار العراق. علينا ان نضع في اعتبارنا ان القطاع الخاص كان يعاني لزمان طويل من وطأة الدولة، ممثلة بالنظام الدكتاتوري السابق؛ فالدولة هي أكبر ملاك (رأسمالي) في العراق.. فهي تملك معظم رأس المال العراقي، وهي من تقرر من يعمل ومن لا يعمل. هكذا جعلت هيمنة الدولة على الاقتصاد وهيمنة الدكتاتورية على الدولة، جعلت التمايز الطبقي يتراجع الا بمقدار ارتباطه بالنظام السياسي وليس بالاقتصاد.

حينما أتت سلطة الاحتلال لا شك ان القطاع الخاص شهد تطوراً كبيراً،

وتخلص من سيطرة الدولة، وانخرط بمشاريع اعادة الاعمار التي رفعت كفاءته واكسبته خبرات مهمة لغاية اليوم، لكن هذا لا يبرر انتشار الفساد في هذا القطاع. يعرف الجميع ان سلطة الاحتلال عندما أنتت ارادت خلق طبقة جديدة موالية، تكون الحامل لأفكارها، وأنا هنا لا أزيد على حضراتكم من أصحاب التوجه الماركسي، لكن انتم تعرفون ان خلق طبقة جديدة، أصبح أمراً واقعاً من سياسيين ومقاولين ومترجمين. هؤلاء أسهموا في انتشار الفساد في قطاعات عدة، كما هو عليه الحال في الوقت الحاضر. اللافت للنظر ان معظم أفراد هذه الطبقة، وصلوا الى ما وصلوا اليه من خلال سلوكيات مختلفة للفساد.

أختم بالسؤال الاتي: بعد كل هذا هل يمكن الحديث عن جمود في البنية التطبيقية في العراق أم عن تغيرات لا يمكن ملاحظتها في هذه العجالة، لأن الواقع يشير إلى عدم تقديم دراسات وافية خلال السبعة عشر عاماً الماضية، كما أن أرقاماً دقيقة عن البنية التطبيقية في العراق، لا توجد لكي يكتب أو يقدم تنظير موضوعي عن هذه القضية.

طبيعة العلاقات الإنتاجية السائدة في بنية الاقتصاد العراقي

وبعد ذلك توجه الدكتور صالح بالحديث الى الدكتور كاظم حبيب
قائلاً:

اكرر الترحيب بكم عزيزي د. كاظم. تنطلق دوما في مقارباتك العلمية من فرضية قوامها: انه ومن اجل دراسة البنية التطبيقية للمجتمع العراقي يستوجب ابتداء دراسة طبيعة العلاقات الإنتاجية السائدة في الاقتصاد والمجتمع، ومن ثم بنية الاقتصاد العراقي، فهذه العلاقات الإنتاجية ومن ثم البنية الاقتصادية هما اللتان تنشأ منهما و عنهما البنية الاجتماعية. كما يمكن و بحدود معقولة تشخيص مستوى الوعي الاجتماعي الفردي والجمعي في المجتمع. وتلعب طبيعة الدولة وسياساتها ومجمل البناء الفوقي، دوراً محورياً في التأثير المباشر على البنيتين الاقتصادية والاجتماعية، وعلى مستوى وبنية الوعي الاجتماعي.

وتعني هذه الملاحظة أنك تركز الاهتمام هنا على العلاقة الجدلية بين البنية الاقتصادية والبنية الاجتماعية في المجتمع العراقي. وتعطي دوراً محورياً لطبيعة الدولة وسياساتها ومجمل البناء الفوقي في التأثير المباشر

على هاتين البنيتين، وايضا على مستوى وبنية الوعي الاجتماعي. نتطلع منكم استاذنا الفاضل الى اضاءة تفصيلية لهذه الاشكاليات، في وحدتها الجدلية وتأثيرها المباشر على بعضها البعض، لتنتج لنا المشهد الذي أخذ صورته الحالية، وليس غيرها، المتمثل من بين عديد من السمات تلك السمة الالهة: السمة الربعية المميزة للاقتصاد العراقي، وما اقترن بها من خصائص مميزة ومشوهة للاقتصاد والمجتمع.

د. كاظم حبيب: شكراً جزيلاً للعزيز الدكتور صالح على التقديم والعرض.

في الحقيقة أي دراسة للمجتمع ينبغي ان ترتبط مباشرةً بعدد من المسائل المهمة جداً، المسألة الاولى ما هو نمط الانتاج السائد في البلد، المسألة الثانية ما هي بنية الاقتصاد الوطني ومستوى تطوره، والمسألة الثالثة ما هي طبيعة السلطة السياسية ومنهجها السياسي وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والخارجية، ثم تأتي على رؤية ومتابعة النتائج أو العواقب الناتجة عن ذلك في البنية الاجتماعية أو الطبقيّة للمجتمع، وفي الوعي السياسي والاجتماعي للفرد والمجتمع. هذه كلها ترتبط ببعضها بعلاقات جدلية متبادلة التأثير ومؤثرة على مجمل عملية التطورية الجارية في البلاد. هذا هو الجوهر الاساسي الذي يفترض أن يكون المنطلق في البحث عن البنية الطبقيّة. فما هو نمط الانتاج السائد في العراق حالياً؟ أنا اعتقد أن الاخوة المشاركين كلهم أشاروا بوضوح جداً إلى أن هناك اقتصاداً او مجتمعاً ما يزال يعيش في علاقات انتاجية ما قبل الرأسمالية وعلاقات انتاجية رأسمالية طفيلية غير انتاجية من حيث المبدأ والواقع، علاقات تجارية كومبرادورية، علاقات مقاولات، علاقات مالية، وعلاقات عقارية مضاربة. ونادر جداً ان تكون هناك علاقات اقتصادية انتاجية سليمة في الصناعة والزراعة. كما أن هناك انتاجاً سلعياً صغيراً يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي. فالعلاقات الانتاجية الرأسمالية القائمة في العراق هي علاقات رأسمالية حتى الآن طفيلية. علاقات رأسمالية تجارية مؤثرة جداً، ومعرفلة لتطور العملية الاقتصادية كلها، ومعيقة لعملية التنمية الصناعية والزراعية، بل حتى مؤذية للإنتاج السلعي الصغير. الاقتصاد العراقي وحيد الجانب ومشوه، اقتصاد ريعي نفطي، والريع يشكل نسبة عالية من الدخل القومي ونسبة عالية جداً من الميزانية العامة، ومن صادرات العراق. الاقتصاد الريعي يخلق معه جملة من المسائل السلبية على المجتمع والاقتصاد الوطني

بما في ذلك الاستبداد وهيمنة الدولة على المجتمع والتحكم بالموظفين والمتقاعدين ورواتبهم، إضافة إلى نشوء الفساد والإفساد وإهمال تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى. كل هذا الجوانب السلبية نجدها في واقع المجتمع العراقي الراهن، العلاقات الانتاجية الرأسمالية القائمة في العراق هي علاقات مشوهة ومتخلفة ومضرة بالاقتصاد الوطني، وبالبنية الطبقية للمجتمع. فهي ليست نيوليبرالية تماما، فيما عدا إبعاد دور الدولة عن العملية الاقتصادية وتفكيك قطاع الدولة الاقتصادي الإنتاجي، وهي ليست ليبرالية، لأنها تهمل دور القطاع الخاص في العملية الإنتاجية، وهي بالتالي ليست ذات طابع تقدمي للمجتمع الديمقراطي الذي نسعى إليه. وبالتالي هذا الواقع جعل الاقتصاد الوطني ضعيفا متخلفا ومشوه البنية الاقتصادية، لا سيما تدهور دور ومكانة ومساهمة الصناعة والزراعة في تكوين الدخل القومي. أثر هذا الواقع بشكل واضح جدا على البنية الاجتماعية. فما هي بنية المجتمع الطبقية الراهنة في العراق؟ اعتقد جازما، على حسب قناعاتي الشخصية، بأن هناك تراجعاً شديداً جداً وواضحاً تماماً في بنية الطبقة العاملة او العمال، الذين ارتفع عددهم في السبعينيات الى حدود عالية نسبياً، في حين لا نمتلك اليوم سوى طبقة عاملة ضعيفة جدا من حيث العدد والدور والمشاركة، وهي موجودة في الغالب في قطاعات غير إنتاجية، في مجالات خدمية، وقلة قليلة في الصناعة والزراعة وفي الخدمات الانتاجية.

الشيء الثاني الملاحظ في الزراعة، إن لم يعد هناك شباب يعملون في الزراعة، إذ أن اكثرهم من كبار السن، والتهمت القوات المسلحة والميليشيات المسلحة وقطاع خدمية متخلفة أخرى نسبة عالية من الشباب العراقي. كما تراجع الانتاج الزراعي كثيرا الى حدود معينة، كما فقدت الارض الزراعية المستخدمة خصوبتها وبدأت تتراجع في معدلات الغلة. وسبب ذلك يكمن في واقع التوجه الشامل صوب الاستيراد والمنافسة الفعلية للإنتاج الزراعي المحلي. من هنا نجد أن هناك تراجعاً ايضا في حجم الفئات الفلاحية الشبابة ودورها في المجتمع ودورها في الاقتصاد الوطني.

أشير هنا إلى المسألة الأخرى في البنية الاجتماعية، كانت لدينا في الستينيات والسبعينيات برجوازية صناعية متوسطة لا بأس بها، أما الان فقد تقلصت وتراجعت إلى حدود بعيدة، فقد ضعف حجمها وحجم رساميلها ودورها. كما ضعف وعيها وضعف التزامها بما ينبغي ان تقوم به. وما

يمكن أن يشار إليه هو أنها تخشى من عدم تحقيق الربح وتريد الربح السريع من خلال القطاعات غير الانتاجية الخدمية والقطاعات الطفيلية: التجارة والعقار والمال والمضاربات والى اخره.

لدينا البرجوازية الصغيرة التي اتسعت قاعدتها الى حد ما، ولكن كثير منها، ومن أصول فلاحية بشكل خاص، ومن الطبقة العاملة، قد انحدروا الى مواقع الفئات الاجتماعية الأكثر رثاة من أشباه البروليتاريا، فحالتهم في العراق هي اسوأ بكثير من حالة الفئات التي يطلق عليها بالبروليتاريا الرثة، سواء في اوضاعهم الاجتماعية أو هامشيتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية. ويلعب هذا الواقع دوراً كبيراً جداً في التأثير عليهم وعلى مواقفهم. لدينا فئات اخرى انتعشت في العراق، وهي فئة التجار الكومبرادور التي ترتبط مصالحها بالاستيراد بشكل خاص وبمحاربة التصنيع وتحديث الزراعة والتقدم، وفئة المقاولين وفئة المضاربين بالعقار وفئة المالبين من ذوي النعمة الحديثة بشكل خاص، إضافة إلى الفئة البيروقراطية الكبيرة العاملة في أجهزة الدولة. هذه الفئات الخمسة التي كانت موجودة قبل ذلك، لكنها تقدمت كثيراً جداً وهيمنت منذ عام 2003 الى الآن، فقد نما دورها واشتد ساعدها واتسعت وتنامت ثروتها لاسيما من السحت الحرام. هذه الفئات هي المهيمنة مع جمهرة من شيوخ العشائر ومجموعة صغيرة من بقايا كبار الملاكين القدامى وجمهرة من شيوخ الدين وهي المتحكمة بالدولة بسلطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية. فالدولة القائمة حالياً هي دولة فئات اجتماعية متنوعة، ولكنها كلها فئات اجتماعية رثة وطفيلية من حيث الفكر والسلوك والممارسة. وهي تلعب دوراً سلبياً في التأثير على بنية وتطور الاقتصاد والمجتمع، وتتخذ مواقف سيئة جداً من التنمية الاقتصادية، إضافة الى تأثير الخارج الكبير جداً، وبشكل خاص ايران وتركيا، إذ لهما تأثير كبير جداً على عملية التنمية الصناعية والزراعية من خلال إغراق السوق المحلي العراقي بتصديرها السلع الى العراق وتأثيرها على مجمل العملية التنموية وإعاقة إقامة المشاريع الصناعي والتنمية الزراعية. انا اعتقد بأن هذا الانحسار الكبير في بنية البرجوازية المتوسطة، وكذلك في بنية الطبقة العاملة له تأثير كبير جداً على مجرى التطور الاجتماعي والاقتصادي في العراق، إذ أن هاتين الفئتين، أو هاتين الطبقتين، الطبقة العاملة والطبقة البرجوازية المتوسطة، هما حاملتا المجتمع المدني والديمقراطي الذي تسعى اليه جملة من القوى الطبقيّة، ومنهم فئة المثقفين والمثقفات. وأنا اختلف مع الاخوان الذين يقولون بأن هناك طبقة وسطى. اعتقد بان هناك فئات

اجتماعية متعددة، ليست هناك طبقة وسطى، هناك طبقة برجوازية وسطى وبرجوازية كبيرة وبرجوازية صغيرة، لكن ليس هناك طبقة وسطى تجمع هؤلاء جميعاً، وقد كتبنا وتناقشنا مع الزميل الدكتور مظهر محمد صالح ومع آخرين بهذا الصدد.

هناك فئة اجتماعية اتسعت قاعدتها في العراق، وهي فئة المثقفين والمتعلمين من الرجال والنساء، ولكن هذه الفئة المثقفة والمتعلمة لم تلعب حتى الآن دوراً كبيراً ولموسماً في العملية الثقافية، دع عنك الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لأن النظام السياسي القائم هو نظام طائفي فاسد متخلف ومشوه. وبالتالي رث بكل معنى الكلمة: رث اخلاقي، رث سياسي، رث اجتماعي، رث اقتصادي، رث ثقافي، رث ديني ومناهض للثقافة الحرة والديمقراطية. لذلك لا يستطيع الإنسان ان يتوقع من هذا النظام السياسي الطائفي الفاسد ان يساعد على بروز فئة اجتماعية كالمثقفين والمتعلمين لتلعب دوراً مهماً في الحياة الاجتماعية والثقافية العراقية، وفي تنوير المجتمع أيضاً.

اذن، نحن نتابع نمواً كبيراً جداً في الفئة الاجتماعية الرثة الاكثر بؤساً وفاقة وحرماناً، وهي التي في واقع الحال شكلت قوام قوى الانتفاضة التشرينية مع جماعات من المثقفين والمثقفات. وكان لأوضاعها المعيشية السيئة والبطالة والفقر المدقع من الأسباب التي دفعت هذه الفئات الاجتماعية التي تعيش في المناطق العشوائية في مناطق الثورة والشعلة وغيرهما، وأصحاب البسطات أيضاً، الدور المميز في انتفاضة 2019 - 2020 والتي لم تنته بعد. هذه الفئات ليست من تلك الفئات الرثة التي تشكل قوام الدولة بسلطاتها الثلاث، بل هي انتفاض عليها.

السؤال الذي يدور في بالي، ما هي العوامل التي تسببت في بروز هذه الظواهر في الموقف من التنمية وفي الموقف من الاقتصاد الوطني، وفي الموقف من الحياة والديمقراطية والحياة العامة؟ انا اعتقد أن هيمنة الدكتاتورية المطلقة على الدولة لسنوات طويلة جداً، ومصادرتها للحريات العامة وحقوق الانسان، إضافة إلى عوامل اجتماعية وتاريخية وتقاليد وعادات وسلوكية، لعبت دوراً كبيراً جداً في نشوء هذا الواقع العراقي المتخلف حالياً، في نشوء الحروب التي خاضتها هذه الدولة في زمن البعث وصدام حسين، وكذلك السياسات التي مارسها الدولة الطائفية الجديدة قد لعبت دوراً كبيراً ومميزاً في ايقاف عملية التنمية. اشار أحد الزملاء الى أن هناك توجهاً باستثمارات كبيرة في الاقتصاد

الوطني. هذا ليس صحيحاً، لم توجه استثمارات كبيرة للاقتصاد الوطني بعد 2003، هذه التخصيصات التي وضعت لم تنفذ، بل سرقت ونهبت ودمرت الادوات والمكانن التي استوردت. هذه حقائق الوضع في العراق. لذلك انا اعتقد أن الدكتاتورية لعبت دوراً كبيراً جداً في تدمير الاقتصاد الوطني، وكذلك الحروب التي مارستها هذه الدولة والاهمال الكبير للاقتصاد الوطني وخاصة للتصنيع والزراعة هو الذي لعب دوره في تشويه البنية الاجتماعية للمجتمع. هذا التشوه الراهن، هذا التخلف الراهن في المجتمع، هذا الوعي المتخلف، هذا الوعي الغيبي والخرافي الذي اشتد لدى الجماهير، لعب دوراً كبيراً، إضافة إلى الاستبداد والفسوة في التعامل مع البشر. لقد برزت مظاهر توحش في المجتمع، هذا التوحش هو ليس جزءاً من طبيعة المجتمع، بل الدولة وعوامل كثيرة أخرى، هي التي نشرت هذا التوحش في المجتمع، وكذلك الدور الدولي والإقليمي. لاحظوا ان قوات الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا اللتين خاضتا الحرب في العراق على رأس تحالف دولي، خارج الشرعية الدولية، لعب دوراً كبيراً جداً في تدمير الدولة ومؤسساتها وأجهزتها، ومن ثم في تدمير البنية التحتية أثناء الحرب وما بعدها. وبالتالي هذا العراق الذي عانى من كل ذلك، وجد تعبيره في البنية الطبقية للمجتمع، في هذا التدهور، في هذا التراجع للطبقة العاملة والفلاحين الشباب وللبرجوازية الصناعية المتوسطة، وللاستثمارات الدولة في القطاعات الانتاجية او لاستثمارات القطاع الخاص في القطاعات الإنتاجية. من هنا انا اعتقد أن أوضاعنا الاقتصادية والوضع الطبقي في المجتمع العراقي هو في وضع مشوه، فلا حدود طبقية واضحة، إذ ليست هناك عملية تبلور واضحة في بنية الطبقات الاجتماعية في العراق. ليس هناك تبلور واضح في الطبقة العاملة وفي فئات الفلاحين وفي فئات البرجوازية الصغيرة، حتى في شرائح الفئات الرثة. لذلك يحاول البعض أن يطلق على بعض الفئات بالميسورة، في حين أن هؤلاء لهم فئات اجتماعية ينضون تحتها ومصالح اقتصادية وروى وفلسفة وايدولوجية، لذلك اعتقد أن هذه المسائل بحاجة الى دراسة موسعة ومعقدة من جانبنا، ربما نستطيع ان نتوصل الى نتائج أكثر عمقاً في التحليل وأكثر دقة في معرفة طبيعة الاقتصاد الوطني وطبيعة المجتمع العراقي واتجاهات تطوره. أستطيع أن اقول باختصار إن هناك علاقة طردية واضحة بين طبيعة البنية الاقتصادية والبنية الاجتماعية، إذ كلما تطور الاقتصاد الوطني وتراجع تشوهه وربيعيته، تحسنت بنيته الاجتماعية.

إن تطور بنية الاقتصاد الانتاجية وعلاقتها بالخدمات الإنتاجية، خاصة الصناعة والزراعة وايضا بنية التصنيع وبنية الزراعة، كلها تلعب دوراً كبيراً جداً على البنية الاجتماعية، والعكس صحيح أيضاً، إذ كلما تراجعت تلك البنية الاقتصادية انعكس ذلك على البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي. ويمكن ملاحظة ذلك خلال السنوات الاربعين الاخيرة بشكل خاص. نحن نعاني من تراجع شديد جدا وتشوه أكبر في البنية الاقتصادية، ومن ثم في البنية الاجتماعية وفي طبيعة علاقات الانتاج السائدة في العراق، فهي علاقات متشابكة ما قبل الرأسمالية ورأس مالية طفيلية ورأس مالية مضاربة وفسادة. الفساد الموجود في العراق لم يعد ظواهر بل نظام ثابت ومتقدم يشمل الدولة والمجتمع بشكل واسع جدا، وهذه مصيبة كبيرة، لأن الظواهر تستطيع ان تقضي عليها، ولكن حين تكون نظاماً، عندها ينبغي تغييره بالكامل، لأنه مرتبط بنظام الحكم كله. وبالتالي بالمجتمع الذي تراجعت قيمه ومعاييره كثيرا. هناك ردة حقيقية في المجتمع العراقي، ردة اقتصادية اجتماعية فكرية سياسية رهيبية جدا بحاجة الى تغيير. ولذلك فإن الانتفاضة التي حصلت لن تستطيع ان تنجز الكثير ما لم تتوحد قواها، ما لم تتوضح اهدافها، ما لم تنشأ لها احزابها وقواها السياسية، وبالتالي ما لم تتكون قيادة حقيقية لتلك الانتفاضة، حتى لو سميها ثورة مجازاً، فهي ليست المشكلة، ولكن هذه الانتفاضة لا يمكن لها أن تحقق أهدافها ما لم تحقق شروطا معينة لنجاحها ومستلزمات اساسية لكي تستطيع ان تحقق ما تسعى اليه وما تريده.

المُهَمَّشون الجُدد: طحن المُعدم وتوسيع تهميشه

د. صالح: أُجَدِّد الترحيب بكم الزميل العزيز د. مازن
نعود مرة أخرى الى موقع الفئات الهامشية في البنية الاجتماعية/
الطبقية لبلدان "الاطراف" ومنها بلادنا. ان مسألة الاصول الطبقية
والانحدار الاجتماعي لهذه الفئات في البلدان النامية ما زالت تُثير نقاشات
صاخبة. لهذا ومن المفيد أولاً أن نشير الى حقيقة مهمة جداً، وهي أن
تحديد جذور هذه الفئات يجب أن يرتبط بتحليل خاصة تطوّر التكوين
الاجتماعي في بلدان "الاطراف"، أي تحليل خاصة ظهور الرأسمالية
هنا، تحديد أصولها، والنتائج، والعواقب المرافقة لها.

ويمكن ملاحظة ذلك في العديد من القضايا من بينها ان الرأسمالية "المحمولة" من الخارج لم تحطم البنى التقليدية، بل وعملت في أحسن الاحوال على تكيفها وفقاً لاحتياجاتها، وقد خضعت هذه البنى لتطورٍ بطيء ومؤلّم دون أن تتعرّض لتخطيم كامل.

وسؤالنا الملموس هنا هو حول ما يجري في بلادنا من تعاضم عمليات التهميش والاستقطاب الاجتماعي التي افرزت المزيد من المُهمّشين الجُدد، حيث تتم عمليات طحن المعدم وتوسيع تهميشه... نتطلع من جنابكم الى توصيفٍ من عمقِ الازمة لهذه العمليات الجارية على قدمٍ وساق في المجتمع العراقي وما تتركه من آثار.

د. مازن مرسل: في الحقيقة طرحت العديد من الأفكار من خلال الأوراق التي قُدمت من قبل الاخوة، ولربما نتفق مع عددٍ منها ونختلف مع العدد الآخر. عموماً ما أود طرحه هو توصيفات تتعلّق بأزمات المجتمع العراقي، كإنسان يعيش ومندمج في هذا المجتمع، هذه التوصيفات جاءت تحت عنوان المُهمّشون الجُدد: طحن المعدم وتوسيع تهميشه. توصيف من عمقِ الأزمة في المُجتمع العراقي.

لا يمكن عد فترة حكم النظام البعثي السابق، مرحلة طبيعية سادت فيها بعض التناقضات والصراعات ومآلات ذلك على المجتمع العراقي، بل رسّخ هذا النظام أسسه وممارساته بصور أعادت صياغة شكل المجتمع وشكل الدولة ومؤسساتها والبنية الاجتماعية من جديد، صور قائمة على التبعية الجبرية، المتضمنة قهراً واضحا لشرائح المجتمع المُختلفة بدكتاتورية فردية مقبنة جمعت حولها عشيرة السلطة العميقة التي أدارت البلاد وفق دوغمائية مُرعبة، كمّمت الأفواه وبعثرت الهوية وسلخت الفرد العراقي من منظومته الثقافية، بجعله مُجرد تابع ومُنفذ لِكُل ما تُمليه عليه أيديولوجيا نظام الحزب الواحد.

ووفق هذه التركيبة البنوية المُهيمن عليها من قبل استراتيجيات وتسلّط حزب البعث، تمزّق هذا المجتمع واتسعت الفوارق بين طبقاته بشكلٍ عميق، وتبعثرت مُقوّمات بناء مجتمع بالمعنى الحقيقي والدقيق، بالتأسيس للفقر المُدقع لعامة الشعب واتساع طبقة المهمشين وسحقهم اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً وصحياً، مقابل زيادة تخمة الطبقة المُتنبذة المُهيمنة، مع إخفاء قصدي للطبقة الوسطى وفق مُنطقات عمل أرغمت الفرد العراقي على الرضوخ للاضطهاد بطمس معالم العيش كإنسان وجعله عبداً مُطيعاً ليس إلا، وفق النّزّر اليسير الذي يحفظ حياته من مُتطلبات العيش.

ما بعد الانهيار

وبالرغم من توالي وترسخ أزمات هذا المجتمع في عهد القهر البعثي السابق، إلا أن الأمر لم يتغير كثيراً بعد انهيار هذا النظام وزوال دكتاتورية الفرد الواحد، إذ عبر المجتمع العراقي من مرحلة الاضطهاد المقيت الذي تخلّته الحرب العراقية الإيرانية وانتكاساتها للنسيج المجتمعي العراقي وغزو الكويت وتداعيات الحصار الاقتصادي وحرب الخليج بتدمير ما تبقى بهذا المجتمع بنوياً وهويّاتياً، إلى مرحلة جديدة أخرى شهدت الخلاص من السياسة العنيفة للنظام السابق، إلا أن المسألة وفق هذا الخلاص لم تكن بالسهولة التي يمكن معها التأسيس لنظام سلطوي جديد قائم على النزاهة والحكم الرشيد وتلافي تعثرات ما مضى، وإنما شهدت المرحلة تعقيدات عديدة انبرت على أساسها تناقضات تتعلق بإدارة سلطة البلاد والتكالب عليها، وبروز المد الهويّاتي الواسع في مجتمع يحتكم إلى التّنوّع العرقي والمذهبي والطائفي واللغوي والقومي والديني والهويّاتي والاجتماعي، ومرارة المجتمع في تمني العيش وفق مُقدّرات جديدة تختلف عن كل ما سبق.

ووفق ذلك، ابتغينا التركيز بتوصيف دقيق على ما مرّت به الفئات الفقيرة والمهمّشة في المجتمع والتي تم ترحيلها من مرحلة حكم نظام البعث إلى مرحلة ما بعد 2003.

فهل تلاشت واختفت هذه الفئات بزوال نظام البعث في العراق وتلاشي ممارساته التي همّشت الفرد العراقي وأسهمت بصورة كبيرة في مسخ وجوده في هذه الحياة؟

أم أن الأمر بقي على حاله مع اتساع هذه الفئات وحدث حراك أفقي وعمودي فيها بالانتقال داخل الطبقة الواحدة من مرحلة إلى أخرى أو الزحف نحو الطبقات العليا وفق مُعطيات ما حدث؟

لذلك فالكلام هنا سيكون عن طبقة الفقراء والمهمشين التي أوجدها النظام البعثي السابق، والتي بقي العديد من الأفراد فيها على حالهم ومُعاناتهم رغم انهيار النظام ودخول مرحلة ما بعد 2003، الأمر الذي ازداد معه إفقار العديد من أفرادها بعد زوال دكتاتورية الفرد الواحد.

لم تأت الأمور وفق ما كان متوقعا لها أن يكون ما بعد 2003 على كافة المستويات، فالذهنية العراقية آنذاك كانت تُمني النفس بعد الخلاص بأعجوبة من بطش النظام السابق، بتحولات عميقة تقلب الوضع رأساً

على عقب، وتُغيّر صور المجتمع المُتهالك إلى مجتمع ينفض غبار الماضي عنه، إلا أنها اصطدمت بتعقيداتٍ جديدة بل التأسيس لـ تناحراتٍ مُتعدّدة هويّاتياً وعرقياً وطائفيّاً وسياسياً، وجد المجتمع نفسه بمواجهتها لمعرفة ما يجب عليه ان يسير وفقه، إذ وجد هناك صراعاً جديداً برز بحسب الفراغ في السلطة وضرورة التّصدي لسدة الحكم، والذي جلب معه الصراع على التّسيّد والإسهام بحكم البلاد، بما تحمله تلك الجهات المُتصدية من أيديولوجيا معينة حاولت أن ترتفع بها على حساب الجهات الأخرى، وبروز التّشدّد والانغلاق الفئوي العميق لهذه الجهات بمحاولة ترسيخ هوية المذهب والطائفة والعرق واللغة والقومية والدين على حساب مصلحة الوطن والمجتمع، الأمر الذي انعكس بصورة سريعة ومُعقدة على مُجرياتِ بنية المجتمع وسلوكياته وأفرز صدامات وتحزبات واقتتالات طائفية عقدت من صورة الموقف.

فكل هذه التناقضات المُعقدة الجديدة وأدت هذا التبعر الطبقى وتغييب الطبقة الوسطى بشكل كبير، وبات هناك بون شاسع بين الطبقة المطحونة المُتمثلة بالفقراء وبين من هم في الطبقات العليا من مُمتلكي الأموال ومنتفذي السلطة، الأمر الذي ولد قطيعة مباشرة وعداء وصراعاً بينهما مُستمرّاً إلى الآن، إذ وجدت الطبقة الفقيرة أن كل أحلامها بالخلاص قد تبعرت بتفاهم الأوضاع وازديادها سوءاً بفعل التناحرات والمُحاصصات السياسية القائمة على الفئويات والارتداد الديني والمذهبي المُعقد، وتخوف أصحاب الطبقات العليا من ثورة وغضب المسحوقين، الأمر الذي شكّل عدم ارتياح لهم ومحاولات لكبح الطبقة الفقيرة واشغالها بأمر الحياة واضطهادها مرة أخرى بعد أن كانت مُضطهدة سابقاً.

لذلك أكد هذا التشكل البنيوي والسلطوي والاجتماعي الجديد ما بعد 2003 خرافة انحسار الطبقة الفقيرة والمُهمّشين، فلم تختف هذه الطبقة بعد أن كانت لها قاعدة أساسية عانت ما عانت وأفرزت تناقضات كبيرة للواقع المُعاش في عهد النظام البعثي السابق، وإنما ترسّخت فيها صور جديدة للفقر بحسب تقادم الزمن وتغير صور الحياة، وتم تأصيل هذا الفقر بفعل السياسات التي تناوبت على حكم المجتمع العراقي بعد 2003، فكيف نتوقع من مجتمع يتمكن من القضاء على التهميش والفقر الذي كان يحيط بأفراده، في ظلّ صراعات سياسية وطائفية وعرقية وتدخلات أجنبية، أدت إلى اضطراب موازين العيش والحياة فيه؟

الفساد وزيادة الإفقار المجتمعي

وبالرغم من صور الفساد القديمة التي جسدها النظام الحاكم بحكم المجتمع وفق آليات واستراتيجيات فاسدة أطاحت بالبنى الحياتية لهذا المجتمع وهزمت الإنسان العراقي وأدت إلى تشرذمه هوياتياً وقطعت أوصال حياته، إلا أن الأمر تفاقم بعد انهيار هذا النظام بل ابتكرت صور عدة للفساد في الحصول على مكتسبات السلطة والانضمام لها والتلاعب بمقدرات عيش المواطن العراقي ونهب ثرواته للملذات الشخصية والفئوية وشيوع الممارسات السلوكية الفاسدة في ثنايا المجتمع، بفعل ضعف القانون وسباته في أحيان كثيرة وعدم التوزيع العادل للثروات وتأصيل الظلم الاجتماعي. كل صور الفساد تلك، أسهمت بشكل أو بآخر في توسيع قاعدة الفقر والتهميش، وإدخال الفقراء في دوامة العيش وصعوبة الخلاص من أوضاعهم المزرية. إذ إن حرمان الأفراد من أبسط حقوقهم والتعالي عليهم وإدخالهم في دوامة البحث عن لقمة العيش بتبديد ثرواتهم وتجبيرها لصالح مُتفذي ومُتسلطي هذه البلاد، يُمثل أبشع أنواع وصور الفساد، الأمر الذي أسس لثقافة الفساد بصورها المختلفة وتجليات هذه الثقافة على مستوى العيش الإنساني والتوافق مع الواقع وطبيعة النظرة للمستقبل.

الديمقراطية المعلبة والمهمشون الجدد

يمكن القول إن الطبقة الفقيرة أو مُعدمي المجتمع العراقي هم الوحيدون الذين تمسكوا بجدوى الديمقراطية عند طرحها كمشروع خلاصي للعراق في بداية الأمر، على عكس ممن هم خارج هذه الطبقة الذين لم يعيروا لها أهمية وأيقنوا بصعوبة تطبيقها في مجتمع يعج بكل هذه التناقضات والصراعات وصور الفساد والتَّمزق الهويّاتي الكبير.

فلا يمكن السير نحو الديمقراطية في مجتمع لم يفقه منها شيئاً، فليس الأمر بهذه السهولة مع وجود هذا التنوع الكبير في المجتمع العراقي والذي لم يتحوّل إلى قوة سائدة لهذا المجتمع بل عامل تجزئة شرذم بقايا أواصره وألحق الخراب والتفكك بالنسيج الاجتماعي.

وفي الحقيقة لم يجن المجتمع كافة من تجربة الديمقراطية إلا بعض صورها الشكلية، والمُتمثلة بممارسة حق التصويت والاقتراع عبر الصناديق، وغير ذلك لم يحصل هذا المجتمع على مكاسب تطبيق هذه

التجربة، وهل كانت مُناسبة لأوضاع مثل أوضاع المجتمع العراقي، وهل جنى ثمارها بتحقيق العدالة الأجماعية وضمن حقوق الأفراد والقضاء على الدكتاتوريات المقيتة وَالتَّسَلُّطِ وَالاضْطهاد، وبالتالي إعادة الاندماج الاجتماعي والقضاء على التَّمزُّقِ والتفاوت الطبقي في ما بين الأفراد وانحسار الفقر بشكل كبير جداً؟

فلم يشعر الفرد العراقي بشكل أكبر بشيء اسمه الديمقراطية إلا بممارسة التصويت، لذلك لم تكن كتجربة ناجحة بمعنى النجاح الذي يضمن للمجتمع السير وفق أسس سليمة، وإنما انطوت على تَعَثُّرَاتٍ عدة شملت الصراع على السلطة ورفض التنازل عن العديد من المكتسبات الفئوية والطائفية للمصلحة العامة.

كل ذلك جعل الديمقراطية كتجربة ممكن أن تنجح في المجتمع العراقي بعد انهيارات 2003، مجرد كذبة وحدث غير مُكتمل أو وجوده في غير محله، فمن الصعوبة تطبيق هذا النموذج أو التجربة في مجتمع لديه هذه الخارطة القيمية والعرقية والطائفية والدينية في العراق، إذ أن نجاحها محكوم بضرورة وجود أجواء لازمة لها، وعبءها من قبيل مثلاً، الابتعاد عن الفئويات وَالتَّحَرُّبَاتِ وَالتَّخندقِ قبائلياً وعشائرياً، وضرب هيبة الدولة والولاء للطائفة والمذهب والمُعتقد والدين دون الوطن الأوحده، إذ لا يمكن تحقيق ديمقراطية بوجود انتماءات قبلية اجتماعية في الميدان السياسي تُحدِّد من هم الأكثرية والأقلية وتوزع المكتسبات على أساس هذا النهج الطائفي.

وبطبيعة الحال تشوَّهت صورة الديمقراطية كنظام ممكن أن يُحيل المجتمع إلى صور أخرى، وبالذات لدى البروليتاريا والمُهمَّشين، الذين عدَّوا هذه التَّجربة من الأمور التي صدَّع بها مُتسيدي السلطة الجدد رؤوس الأغلبية من المجتمع، فهي من مستلزمات طرح سياساتهم للمجتمع وإيهام أفرادِه بأنها ستنتفذهم مما كانوا عليه، رغم إيمان هؤلاء المُتسيدين الخفي بان لا جدوى منها إطلاقاً في ظل تَبَيُّهْم للسياسات الإقصائية القائمة على التَّحَرُّبِ الطائفي والعربي والمذهبي والمصالح الخاصة دون العامة. الأمر الذي جعل المهمشين يعانون من اغتراب حقيقي وغياب الثقة كاملاً بشيء اسمه الممارسة السياسية وبمُتسيدي السلطة.

وبطبيعة الحال فان علاج ذلك لا يتحقق بالكلام، وإنما بالتطبيق الفعلي الذي يتطلَّب إلغاء كل الفروق المُمنهجة على مستوى الطائفة

والعرق والملة والمذهب والدين واللغة والقومية والمعتقد والثقافة، وإدماجها كوحدة كُليّة تنظر للصالح العام دون الخاص، والإيمان بتطبيق هذه التجربة سيفسح المجال واسعاً لاجتثاث كل تناقضات الماضي، وإعادة صياغة السلطة وفق الصورة التي تؤمن بتحقيق العدالة وإلغاء الفوارق الطبقية وإزالة مُعانة الأفراد والقضاء على الفقر وترك التناحرات السلطوية والمصلحية جانباً.

الطبقة الوسطى وراهنية انحسار الدور

بعد أن فُوضت الطبقة الوسطى بشكلٍ مُرعب في عهد النظام البعثي السابق وتشرذمت بصورة واضحة، بات هناك ان بونا شاسعاً بين الطبقة الفقيرة الرثة والطبقات العليا، بفعل السياسات الإقصائية المُتَّبعة من قِبَل نظام حزب البعث ودكتاتورية الفرد الواحد التي أسست للأزمات وخلقت ظروف انوجادها، فاتسعت صور التهميش وانجرفت أعداد كبيرة ممن كانوا في الطبقة الوسطى إلى قيعان البروليتاريا الرثة، وعند انهيار هذا النظام كان من المؤمل أن تعود الطبقة الوسطى لحيويتها بزحف عدد من فقراء الطبقة الدنيا إلى هذه الطبقة بتحسّن أحوالهم مادياً واجتماعياً وثقافياً، وقد تم ذلك لكن ليس بالطريقة التي يُطمح منها إلى القضاء على مستويات الفقر بشكلٍ واسع، إذ عادت الطبقة الوسطى تُمارس حياتها بشيء من التَحْفِظِ والخوف على مواقعها ومكانتها، دون ان يكون لها موقف مؤثر تجاه الطبقات الفقيرة وكيفية الحث على انتشارها من واقعها، أي انتعش وجودها لكن ليس بالمستوى الطموح الذي يقضي من خلاله على تناقضات العيش في الطبقة المسحوقة.

هناك تذبذب كبير في الصعود نحو الطبقة الوسطى والعودة نحو الطبقات الفقيرة والتعرّض للطحن، وجاء هذا التذبذب بحكم توالي الأزمات وندرة الثبات والاستقرار في كافة ميادين حياة المجتمع العراقي، الأمر الذي خلق خشية بنسبة أكبر لدى العديد من أفراد هذه الطبقة لئلا يفقدوا مراكزهم ومكاناتهم بشكلٍ أوسع، بحيث إن عملها ونشاطها الآن ليس بالمستوى المطلوب الذي يُعوّل عليه لإعادة التوازن للمجتمع العراقي.

لذلك باتت الطبقة الوسطى اليوم مُكبّلة بظروف البقاء وارتباطها بالدولة والسلطة، الأمر الذي جعل منها مُجرد وجود هامشي قد لا يكون ذا فائدة مرجوة، فلم نلحظ دوراً محورياً لهذه الطبقة سوى الحراك الذي مارسه بعض أفرادها صعوداً نحو الطبقات العليا، بفعل الوصول إلى المراكز

المُتنفذة في السلطة أو اكتساب الثروات ليصبحوا من مُلاك المجتمع، أو الهبوط نحو الطبقة الفقيرة بفعل عدم استقرار الأوضاع حياتياً وتذبذب سُبل العيش وضياع عناصر الضمان في كل ميادين الحياة، واستمرار هذا التذبذب صعوداً وهبوطاً ببقاء تأزم الأوضاع وفقدان بوصلة الثبات للمجتمع.

ودخول العراق في مرحلة جديدة ما بعد 2003 كان يُعوّل عليها انتعاش هذه الطبقة لدورها الجوهرية في المجتمع وصياغة التركيبة الواضحة له، إلا أنها عاشت نوعاً من الانزواء رغم الهزات العنيفة وفق نزوع لا يمكن معه تجسيد المصلحة العامة، فهي طبقة مُخدّرة، مُفرّغة هشّة غير ضامنة لوضعها نوعاً ما، الأمر الذي لم يُشكّل وجودها وعودتها للحياة أي أثر يُذكر من ناحية التأثير على موقع الطبقة الفقيرة والبروليتاريا، بحكم ما تحمله من ثقل كبير يُفترض أن يوجد في المجتمع، باعتبارها الرافد الحقيقي له بما تملكه من رأسمال ثقافي واجتماعي وفق أسس قيادية تُشكّل طليعة لهذا المجتمع، إذ تُعاني حالياً من غياب أو انحسار الدور الحقيقي والأصيل لها كموجّه للمجتمع بحسب ما تمتلكه من قدرات بشرية قادرة على تخطّي الأزمات لو اجتمعت ظروف الانطلاق عندها، إذ بقيت مُكبّلة بظروف البقاء وارتباطها بالدولة والسلطة.

البروليتاريا والوعي الجديد

(المُهمّشون الجدد)

ربما كانت الأوضاع في عهد النظام السلطوي البعثي السابق قبل عام 2003 تختلف من ناحية وعي الأمور بالنسبة للطبقة الرثة أو البروليتاريا، فلم يكن هناك بحكم خصائص ومُنطلقات المرحلة آنذاك، أي قدرة على التّحكّم بالوعي في إدارة مُجريات الحياة، إذ كان الإنسان العراقي بشكل عام لا سيما الفقراء والمسحوقين على الأغلب مُغيّبي الوعي وممسوخى الشخصية، وهم عبارة عن أدوات تستعملها السلطة لتلبية أمورها ومُتطلباتها. بمعنى قد تعطل العقل العراقي عن التفكير والرغبة في بناء الشخصية والانطلاق في الحياة، إذ طمست الشخصية وأصبحت تابعة خاضعة مُضطّدة، غير قادرة على النهوض والشعور بالتقويض والتقرُّم، بفعل الجبرية الحياتية والقهر الذي مورس عليها إبان تلك الفترة، على عكس مرحلة ما بعد 2003 بدأت الشخصية العراقية تُعيد جذوتها ومحاولتها لتبني أدوار الحياة وانتعشت ملكة الوعي لديها، إذ أصبح هناك

نوع من التمييز أو قدرة على الوعي بزوال الاضطهاد ودكتاتورية الفرد الواحد، ومحاولة التفكير بأمور العيش وبطالان ما تنمّطت عليه حياتهم في السابق، إلا أن الوعي العراقي للمُهمّشين الجُدد بكل ما حمله من رغبة في التغيير نحو الأفضل ونفض غبار الماضي ومقاومة الاضطهاد الجديد والدكتاتوريات، قد اصطدم بتعقيدات تولّي السلطة من جديد والتناحرات العرقية والطائفية والمذهبية والمصلحية، الأمر الذي أجبره على التفكير بما هو أفضل له، لكن دون جدوى حتى مع اللجوء لوسائل الضغط التي يمكن أن تُعيد نصاب الأمور له بالاحتجاجات والتظاهرات المطالبة بالإنصاف والحقوق، لذلك بات وعي المُهمّشين الجُدد هذا مقموعاً بشكل كبير، لا يُحسب له حساب، فهو وعي غير مُترجم على أرض الواقع بفعل التناقضات التي وجد الأفراد أنفسهم بضمنها، وبالمقابل ولد هذا الوعي الجديد اضطراباً لمُتسيدي السلطة والخوف دائماً من ثورة الجياع والمُهمّشين والفقر هذه، والتي تُنذر بفوضى وخراب مجتمعي كبير، إذ بات هناك نوع من التصادم والصراع بين رأس الهرم السياسي والطبقات الفقيرة، ما دام هناك فشل سياسي ينجم عنه فوضى في التعامل مع الثروات ومصادرة حقوق وإفقار مجتمعي واسع.

الطحن الاقتصادي المُمنهج

من غير المعقول أن نتوقع رفاها اقتصاديا واضحا واقتصادا قويا في ظلّ هذه الأزمات وعمليات الشد والجذب بين مُتسيدي السلطة والزاحفين نحوها ومُلاك الثروات والطبقات الدنيا، الأمر الذي أضر بشكل نوعي على مستويات الدخل الفردي وتغيير خارطة الحياة وتحصيل العيش. فصناعة الفقر جاءت مُترافقة مع استمرار هذه الأوضاع المأساوية للفرد العراقي من الذين قبعوا في قيعان الطبقات الرثة مرورا من عهد النظام البعثي السابق واستمراراً مع الأوضاع الحالية، إذ إن احتكار السيطرة على ثروات البلاد والفشل في توزيعها بالشكل العادل وهدرها بسبب قضايا الفساد وتعقيداته، فضلا عن التناحرات والتناقضات التي أعاقت سير الحياة في المجتمع العراقي بشكل كبير، كل تلك المُلابسات ضربت اقتصاد البلاد في الصميم، فلا تنمية وتقدّم وتطور واستثمار ناجح مع كل هذه المُعوقات، ولا ارتفاع في مستويات الدخل الفردي وزوال مُعوقات الحياة مع ضياع حقوق المواطن ونهب ثروات البلاد والدخول بدوامه كبيرة من الفساد.

لذلك طُحَن الفرد العراقي اقتصادياً، وبخاصةً أولئك المنتمين للطبقة الفقيرة، هذه الطبقة التي اتسع تهميشها وازدادت معها وتوالت الأزمات عليها وضاعت سبل العيش في وجهها، الأمر الذي كوّن نوعاً من النعمة على من هم في السلطة، مع يأسٍ شديد من تحسّن الأوضاع ومحاولات تعديل كل معوج، وبالرغم من الوعي الشديد بأهمية أن تتغير الأحوال لهذه الطبقة من قبل أفرادها وأنبروا يحاولون الحصول على فرص الوجود لهم بحياة آمنة مستقرة تختلف عن سابقتها، وترجموا ذلك بعددٍ من الاحتجاجات والصيحات هنا وهناك، إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل بتضافر عوامل الفساد للإطاحة بهذا المجتمع وتوزيع مغانم ثرواته.

وقد أدت عملية سحق الفرد العراقي اقتصادياً بضمن طبقة المسحوقين إلى اشتداد الصراع بين أفراد هذه الطبقة ومن يمتلك الثروات ويديرها في البلاد، وبخاصةً ان العراق يتمتع بثروات هائلة من الممكن أن تؤدي إلى علو شأن الإنسان العراقي لو وظفت بالصورة النوعية وفق تنظيم دقيق مع زوال كل تعقيدات التكاليف على السلطة والفساد واستغلال خيرات البلاد.

وكخلاصات أخيرة لهذه الورقة يمكن القول إن التهميش والإفقار القسدي الذي كان عليه أفراد الطبقة الفقيرة في المجتمع العراقي، قد ترسّخا بشكل كبير بعد انهيار النظام البعثي السابق عام 2003، فلم يؤد زوال النظام الدكتاتوري إلى اختفاء ملامح الفقر نهائياً أو تقلص طبقة المعدمين هذه، وإنما بسبب التخبُّط بالسياسات الحالية أدى ذلك إلى بقاء الفقر وسحق الفقراء بطريقة قد صوّرت لهم بأنه لا سبيل للخلاص من هذه الأوضاع المأساوية، بل آمن العديد منهم بحتمية سوء الأوضاع وصعوبة الفرار من جبرية هذا الطحن والسحق الاجتماعي بكافة أنواعه، واختلف وعي الطبقة الفقيرة في عهد النظام السابق عنه في ظل سياسات الأنظمة الحالية، إذ كان الفقير سابقاً قبل عام 2003 تابعاً ومُستلب الشخصية ومُعَيَّباً بشكل كبير، فهو مجرد أداة وحطب للحروب قد استعملها النظام آنذاك لتحقيق مكاسبه والوصول إلى غاياته، وبحكم سطوة واضطهاد وجبروت ذلك النظام والخوف العميق منه، لم يكن يتجرأ أي فرد آنذاك على التصرف بسلوكيات معينة أو يبدي رأيه أو يُعبّر عن شخصيته، إذ وفق النهج الدكتاتوري المُتبع سُحقت هذه الطبقة وهُمشت وتم إقصاؤها وعاشت حياة ملؤها الفقر المُدقع وتردي أوضاع العيش الإنساني وفقدان الهوية وتبعثرها وضياح كرامة الإنسان العراقي، إلا أن مرحلة ما بعد 2003 أفصحت عن زوال دكتاتورية الفرد الواحد وتبلور وعي حقيقي

لهذه الطبقة بمحاولة وضع جميع مُتطلبات حياتها على طاولة التشريح لمُعالجة ما يعترئها من تعقيداتٍ وتناقضات، وبدأت مرحلة حرية التعبير عن الرأي وان كانت بشكلٍ منقوص، ومحاولات إيصال أصوات وصرخات الفقراء لمُتسدي السلطة، وتم وعي المرحلة على أنها لا تقي بنلية كل هذه المتطلبات، حتى مع دخول التجربة الديمقراطية التي أثبتت فشلها بشكلٍ كبير في تغيير أحوال المجتمع العراقي ونقله نقلة نوعية تختفي معها سياسات البطش والاضطهاد وضياع الحقوق، الأمر الذي ولد صراعاً حقيقياً بين البروليتاريا الرثة والطبقة العليا من متنفذي ومُتسدي الهرم السلطوي، بل باتت هذه الطبقة الفقيرة تُشكل مصدر إزعاج وقلق كبير للسلطة والانظمة الحاكمة في العراق، بسبب سلوكياتها الاحتجاجية المُطالبه بالتغيير وتحسين أوضاع الحياة في العراق وتطبيق كل أدوات تنقية المجتمع وازالة العثرات منها وتعرية جوانب الفساد ومحاولة القضاء على صورته، الأمر الذي جعل هناك ندية في التعامل العلاقتي هذا، مع غياب واضح وحقيقي لدور الطبقة الوسطى التي عادت للظهور بعد أحداث 2003 بتشكلها واتساعها، لكن دون تادية الدور الجوهرى لها وفقاً لعدة اعتبارات منها ما يتعلق بالتأزم الواضح الذي تمر به البلاد وكثرة التعقيدات السياسية والاقتصادية والحراك السريع صعوداً نحو الطبقة العليا وهبوطاً نحو الطبقة الفقيرة والتذبذب في ذلك، وتزام صور الفساد، والخوف والقلق الكبير من فقدان المكانة المُرتبطة بهذه الطبقة لدى الكثير من الأفراد وفق كل ملايسات ما يحدث من عدم استقرار على كافة الجوانب، وبطبيعة الحال كل ذلك شهد تراجعاً كبيراً لدى أفراد الطبقة الفقيرة عن الاستمرار بالصراع للحصول على ضمانات العيش بحكم تأزم واقع الحياة المعيشية وانشغالهم ب الهم الأكبر المُتمثل بضرورات العيش الإنساني، بل الإحباط الذي بات مُحيماً على غالبيتهم بلا جدوى التعامل مع الأنظمة الحاكمة ولا جدوى الحصول على مُكتسبات من هذا البلد ومن خيراته، واستحالة زوال التناحرات والفنويات والتناقضات بوجود فئات حاكمة ومُتنفذة تبحث عن المصلحة الشخصية دون العام.

وبتراكم هذه الظروف أصبح هناك تجسيد حقيقي لمديات الفقر والتهميش، والتي باتت تُشكل ثقلًا كبيراً على عاتق المجتمع، عقبات قصدية تم وضعها أمام محاولات تطوّر وتقدّم المجتمع، فالمآلات التي نتجت وستنتج من ترسيخ الفقر وازدياد إفقار أفراد الطبقة المُهمشة، سيكون لها أكبر الأثر على جوانب المجتمع الأخرى، الأمر الذي أنذر بخراب مجتمعي كبير

قوَضُ أَسُ الحِياةِ ومحاوَلاتِ تغييرِ الواقعِ ورَسَخِ في مُخَيَّلَةِ العديِدِ صعوبَةِ تحقيقِ ما يُؤدِي إلى نِهوضِ هذا المِجتمِعِ وتقدِّمِهِ، إلا عِنْدَ زوالِ صورِ التناحرِ والتخَنُّقِ المِصلِحِيِّ والفنويِّ والعِرقيِّ والطانفيِّ وتبَدُّدِ صورِ الفسادِ وتطبيقِ التِجربةِ الديمقراطيَّةِ بنسبٍ مقبولةٍ تتيحُ للمِجتمِعِ القُدرةَ على النِهوضِ رِبا ما ن جديِدِ.

النظام الاقتصادي في العراق والإشكالية الطبقيّة

د.صالح ياسر: أرحّب بكم مجددا عزيزي د. مظهر محمد صالح.
يبدو أن التطور التاريخي للتجربة "التنموية" في بلادنا منذ ان اطلق الحاكم المدني لسلطة الاحتلال حينذاك، بول بريمر، "المانيفست الاقتصادي" في منتصف 2003 وما "فرّخه" هذا المشروع من طبقات وفئات وشرائح اجتماعية وقوى جديدة ومتنوعة قد أثار وما زال يثير العديد من التساؤلات حول طبيعة التشكيلة الطبقيّة وطبيعة السلطة "الجديدة" الناشطة فيها وموقع الدولة في هذه السيرورات المعقدة والمحاوَلات الكثيرة لإعادة تأويله في ضوء صعود الفكر النيوليبرالي الذي نافح ضد أي دور للدولة في الاقتصاد، وان ينحصر في دور "الدركي" فقط، والرهان على الخصخصة بطبعة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
ويبدو أن مشروع السيد بريمر كان يهدف الى أن يكون بمثابة الاطار النظري للمشروع "التاريخي" الذي سعى التحالف الاجتماعي الجديد الذي تشكل على خلفية الحرب والاحتلال، لتوطيد مواقعه والتطلع نحو الاندماج في النسق الرأسمالي العالمي والحصول على موقع محدد في تراتيبية هذا النسق البالغ التعقيد، حيث تأخذ الدورة الانتاجية بموجب ذلك مسارات جديدة وتناسبات مجتمعية جديدة وتحالفات جديدة ايضا.
وبات اقتصادنا منذ تلك اللحظة يخضع الى "قيادة مركزية خارجية"، أي الى المستوى الدولي ممثلا بالمنظمات الاقتصادية الدولية وماتحي القروض والمستثمرين الاجانب والشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية.
وسؤالنا هنا: هو عن اثر الدالة الانتاجية وواقعها [القطاع الانتاجي] على التحولات الاجتماعية الطبقيّة التي حصلت بعد 2003، خصوصا من جهة تأثير السياسات اللبرالية الجديدة واقتصاد السوق المنفلت على الاقتصاد والمجتمع في آن واحد؟

الدكتور مظهر محمد صالح: من الصدف اللافتة ان المنعطفات السياسية التي حصلت في العراق في العام 2003 ومخاضاتها الاقتصادية والاجتماعية اللاحقة، جاءت متوافقة زمنياً والتغيرات الكبرى التي شهدتها الرأسمالية العالمية وانتقالها الى محاور استكملت فيها شروطها المعولمة كافة Global capitalism وهي تستقر في قمة تغيراتها التي بلورت ظهور الطبقة الرأسمالية العابرة للوطنية The transnational capitalist class وهي طبقة تأسست على ولادة سلاسل علاقات دولية لامركزية وفئات من المديرين والوكلاء والشبكات والمصالح ذات العلاقة العابرة للوطنية وقوى عمالية موزعة على تلك السلاسل الانتاجية العابرة للبلدان، ولا يجمعها اي تنظيم عمالي، يدافع عن حقوق العمل. في حين يستظل نسق الانتاج العابر (اللامركزي) بمؤسسة (مركزية) تمسك في نهاية المطاف بقاعدة المعلومات وسلاسل الانتاج والتبادلات المالية عبر وكالات يتعاضم من خلالها التراكم الرأسمالي العابر لمصلحتها المركزية. وتوفر المراكز المذكورة في الوقت نفسه لتلك الشبكات اللامركزية روافع امتصاص الفائض الكامن في كل زاوية او ثغر انتاجي في العالم. اي ان أنظمة العولمة العابرة للوطنية تعمل (في نطاق سيطرة وهيمنة رأسمالية مركزية على الاقتصاد العالمي) بطريقة لا مركزية تقوم على تفكيك مراحل الانتاج والتجميع العابر للامم، والتي اطلق عليها الدكتور صالح ياسر حقا (القيادة المركزية الخارجية للرأسمالية).

فالعراق والتغيرات الاقتصادية والطبقية التي حصلت فيه بالتزامن مع العولمة، كان لا بد لها من ان تعكس اشد التحولات الاقتصادية اغتراباً وعبوراً للاقتصاد الوطني تماماً.. ولكن يبقى السؤال هو .. كيف؟

يمكن القول بأن الاشارات الاولى جاءت على وفق ما يسمى بالدولة الصغيرة small state assumption والتي عبر عنها الدكتور حيدر سعيد باصطلاح (الحد الأدنى للدولة) لتأخذ سلطة الدولة دورها الابتدائي والمركزي في العراق الليبرالي الجديد بمنحى وفهم مختلف تماماً، ينسجم مع النسق الاقتصادي للعولمة.

فالدولة الصغيرة التي امست جزءاً من مبادئ اجماع واشنطن Was- 1989 ington Consensus وهي ترنو الى فك القيود الرقابية الحكومية والتحرر من أي قيود أو ضوابط على ادارة الاقتصاد بالإضافة الى خصخصة الشركات المملوكة للدولة SOE,s .

فالخصخصة (التي لم تكتمل في بلادنا) قد استبدلت بنمط جديد هو اخطر من الخصخصة نفسها تمثل باحلال قوى السوق وتذويبها في كيان الدولة لنحصل على مايسمى بالزبائنية الاقتصادية economic clien-ism . وهي نمط من التعايش السياسي الاقتصادي بين المتنفذين في ادارة الدولة الريعية والقطاع الخاص لتعظيم دائرة غامضة من التراكم سأطلق عليها: التراكم الرأسمالي الموازي parallel capital accumul-tion وذلك باستنفاد الربح النفطي من خلال الانتفاع من فرص الانفاق الحكومي والخضوع الى مايسمى بقيد الموازنة الهشة soft budget constraint (اي اختراق الانفاق الحكومي لتخصيصات الموازنة دون ان يرتب مساءلة قانونية).

وهكذا ولدت الزبائنية الاقتصادية بين اصحاب المصلحة واطرافها من الدولة والسوق، لتصبح عندها (الزبائنية المذكورة) ظاهرة عابرة للوطنية transnational clientism.

وعليه، وفي ضوء ما تقدم يمكن توصيف النظام الاقتصادي في العراق بكونه (نظاما ريعياً مركزياً وبسوق ليبرالي معولم تتوافر له ضوابط شديدة الهشاشة).

فلسفة الدولة الصغيرة بعد العام 2003 جاءت كما نوهنا آنفا كتعبير عن تغيير نمط الانتاج الحكومي او ضمور دالة الانتاج الحكومية السلعية وتفكيكها. اذ ورثت الدولة عبر اجيالها قطاعاً عاماً ممثلاً بمشروع الدولة الصناعي والانتاجي الكبير، وهو نمط من انماط رأسمالية الدولة التي أوقفها قيد الدولة الصغيرة في العام 2003، وعد تفكيك دالة الانتاج الحكومية بمثابة المفهوم المناسب لاجماع واشنطن في تعريف الدولة الصغيرة او الحد الأدنى للدولة. وهكذا عطلت دالة الانتاج الحكومية (الصناعية) وضربت بالصميم من خلال تجميد الحياة المصنعية للدولة، لتفهم الدولة الصغيرة على انها تعطيل وتفكيك المصنع الحكومي واي انتاج رسمي حقيقي باستثناء انتاج الخدمات الهشة ضعيفة الارتباط بالنشاط الحقيقي نفسه، ان وجدت. بل ظل قرابة نصف مليون عامل صناعي حكومي من اصل 750 الف عامل في القطاع المملوك للدولة SOE,s معطلين عن العمل خلال العقدين الماضيين تقريباً، وهم ما زالوا يتقاضون اجورهم ومرتباتهم بشكل (منح شهرية) تدفع من الموازنة العامة للدولة تعويضاً عن (تآكلهم الفني) وحتى اللحظة. ولم يعد لتلك المصانع والنشاطات الحقيقية في الغالب من وجود تكنولوجي او قيمة اقتصادية باستثناء بعض

النشاطات المصنعية المرتبطة بقطاع الطاقة (النفط والكهرباء). وهكذا تبلور الموديل الريعي – الليبرالي السائد ليقوم على مقايضة عوائد النفط بالاستيرادات الاستهلاكية بالغالب وتحويل الربح الى ارباح تراكمية في دوائر انتاج العولمة.

ولكن يبقى التساؤل هو ما الذي حدث في اقتصاد الحكومة المنتج باستثناء القطاع النفطي؟ يمكن القول ان الدولة قد تحولت الى دولة صغيرة في تعطيل الانتاج الحقيقي، ولكن ظلت كبيرة في توزيع عوائد الربح النفطي على نشاطات خدمية تشغيلية حكومية تضم الملايين من قوة العمل، ولا تتعدى خدماتها 1200 خدمة، ويشغلها حالياً - كما نوهنا - اكثر من اربعة ملايين موظف حكومي، وهي في حقيقة الامر لا تستحق اكثر من 500 ألف موظف او وظيفة، فجلهم منغمس بالوظيفة العاطلة، وتسودهم مظاهر البطالة المقنّعة والانتاجية الهابطة التي لا تتعدى 18 دقيقة عمل يوميا، من اصل ساعات العمل الثمانية يومياً. فقد

تضاعفت اعداد الموظفين الحكوميين بحوالي 5 مرات خلال العقدين المنصرمين وزادت الرواتب والمعاشات قرابة 7 مرات، في حين لم يزد انتاج النفط نفسه إلا مرتين ولكن زادت متوسطات الربح النفطي على 5 مرات، عبر دورة الاصول النفطية وتحولت الدولة الصغيرة بمفهومها الى دولة ريعية غير منتجة بامتياز.

اما الاشكالية الاساسية الاخرى في مركبات الدولة الصغيرة في تمييع الانتاج الحكومي، فهي تعمق دور مفهوم الزبائنية الاقتصادية ec-nomic clientism بتركيبها الذي حل في مفاصل الدولة الصغيرة كنسيج سياسي تجاري، يربط مصالح بعض الساسة ومتخذي القرار بأنشطة السوق ووكلائهم، كزبائن من القطاع الاهلي سواء من تجهزين او مقاولين وأحزاب (ومكاتب اقتصادية)، ضمن هرمية افرزها النظام الاقتصادي القائم على (مبدأ الغنيمة the booty). في حين فكك اقتصاد السوق market economy مقومات انتاجه، بعد ان اظهر ان (دالة الانتاج الاهلية) قد بدأت في التفكك هي الاخرى بافتراق العمل عن راس المال. اذ اخذت عوامل الانتاج بالذوبان من خلال توقف قرابة 800 الف عامل صناعي اهلي وذهاب اغلبهم في التحري عن فرص عمل حكومي. اي ثمة ذوبان بشري اقتصادي بالدولة الخدمية الكبيرة من خلال استبدال سوق العمل بالوظيفة العامة الريعية المضمونة الاجر. فمساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، بقيت على سبيل المثال

متدنية بشكل كبير، وهي اقل حتى من 1% وتبلغ حوالي (0.8%) من الناتج المحلي الاجمالي. كما ان القطاع الصناعي الاهلي الذي يضم تاريخياً قرابة 35 الف مصنع متوسط وكبير، وعلى وفق بيانات مؤسسة التنمية الصناعية، مضافاً الى ذلك قرابة 60 الف مصنع او ورشة صغيرة وحسب بيانات اتحاد الصناعات العراقي، انتهوا جميعاً الى الشلل التام. وان اعداد العاملين فيها التي تقدر بنحو 750 الف عامل حرفي وصناعي، هي الاخرى معطلة، ولا تتعدى المصانع والورش التي تشتغل حالياً الا قرابة 10% من اعدادها وبطاقات انتاج متواضعة او هابطة من مجموع مصانع او شركات القطاع الصناعي الخاص المذكورة آنفاً.

ولم يتلق القطاع الصناعي الاهلي اي دعم حكومي ملموس طوال اكثر من عقد ونيف من الزمن، وبقي يتقلب ضمن سياسة صناعية غامضة، وسوق تتسم بالإغراق السلعي القامع للصناعة المحلية، باستثناء مبادرة تمويلية جاء بها البنك المركزي العراقي في العام 2015 لتنشيط الاقتصاد الوطني وانتشاله من حالة الركود الشديد وتفشي البطالة التي استقرت وما زالت عند مرتبتين عشرين.

وإزاء تفوق مساحة العاملين المضمونين بالدولة، شهد متوسط دخل الفرد الحكومي تفوقاً يزيد بالاقبل على مرتين دخل الفرد العراقي من حصته السنوية في الناتج المحلي الاجمالي. في حين ابتلعت فقرة الرواتب والمعاشات الحكومية حوالي 120% من الايرادات النفطية في العام 2020 ذلك في خضم ازمة مالية وصحية خانقة تخبطت بها البلاد، طوال العام الماضي، لتحافظ على تفوقها على الرغم من انخفاض النمو في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار بلغ سالب 11%. وهكذا اصبحت الوظائف الحكومية مغرية تمتلك اشارات تفكيك لدالة الانتاج الاهلي من خلال اثر الكلفة في مستويات الاجر الحكومي على الاجر الاهلي، دون اثر للإنتاجية، والذي يسمى Bomual effect او cost disease.

فقد غدت ظاهرة مغادرة العمل من دالة الانتاج الاهلية الحقيقية الى اشغال الوظيفة الحكومية الخدمية او المكتبية هو النمط السائد في طموح القوى العاملة ما ولد حاضنة عمل طبقية هجينة حكومية، يمكن توصيفها (بالطبقة العاملة الريعية - الخدمية) والتي ينعمد فيها الانتاج السلعي او الحقيقي.

اما الطبقة الرأسمالية عموماً والزبائنية او الزبائنية الاقتصادية خصوصاً، كما سميها آنفاً، فهي ظلت تمتلك القدرة الفائقة على امتصاص

ريع الدولة بشكل مباشر من خلال المقاولات والتجهيز والسعي وراء الريع rent seeking في التهرب من القيود الضريبية والاجرائية وغيرها او التربح بشكل غير مباشر عن طريق قوة امساكها بدورتي الاستهلاك والتمويل في السوق وتدوير الفائض الاقتصادي الوطني وتحويله الى تراكمات مغتربة عابرة للوطنية وربطه في سلاسل (الوكالات) الخارجية للعلامة والتي تعنى بتعظيم التراكم وتدويره على الصعيد العالمي بصورة سلاسل لا مركزية.

كما تفككت بقايا دالة الانتاج في القطاع الاهلي التقليدي لتنضم هي الاخرى الى ظاهرة تكوين رأس المال التمويلي او الرأسمالية التمويلية financial capitalism. اذ ذهبت الرأسمالية العراقية بجلها نحو استبدال تكوينها العقاري او الصناعي وغيره والتوجه نحو تأسيس المصارف والشركات المالية وتمويل التجارة المرتبطة بها وتصفية نشاطاتها (العقارية والزراعية والصناعية). فالنمط السائد للتجارة هو النمط التجاري الاستهلاكي السريع الربح والقادر بالوقت نفسه على تدوير التراكم الكامن Potential capital accumulation وربطه برأسمالية العولمة المالية التي تمثلها سلاسل النشاطات الدولية المتمثلة بأسواق الاوراق المالية العابرة للوطنية (بكونها وكالات العولمة والتي تعنى بامتصاص التراكم على الصعيد الاممي).

وبالمقابل عندما ننظر الى سوق الاوراق المالية العراقية تجدها سوق محلية هشة معزولة لا تشكل اي تنوع اقتصادي او تجسيد لقاعدة انتاج متنوعة النشاط بل تجد ان 90% من تداولاتها هي اسهم مصرفية اهلية، و90% من قيمة الاسهم تعبر عن حقوق الملكية او رأس المال السهمي لتلك المصارف، حيث تتخفص قيمها السوقية عن القيم الاسمية لها. معنى ذلك ان هناك تراكم رأسمالي ريعي (سالب او مغترب). في وقت تعد فيه تلك المؤسسات الرأسمالية المالية رابحة بالغالب ولكن بعمليات خارج الموازنة off balance sheet، وذلك بسبب تركيب ملكيتها المهيمنة وانعدام فصل الادارة عن الملكية بشكل واضح، اذ تجد ان ثمة تراكما سريعا عبر دورها في امتصاص تمويل التجارة الخارجية الاستهلاكية، ولكن بالغالب بعمليات خارج الموازنة. وعد المصرف رافعة مالية لطبقة رأس المال المالي (الاوليغارشي) والمهيمنة على فرص الربح كافة لمصلحتها، بعيدا عن مصالح صغار المساهمين. فمصادر الربح التراكمي بصفاته الريعية من خارج الميزانية، أمست لا تتعدى خطابات الضمان

للمشاريع الحكومية او التبرج السريع من نافذة العملة الاجنبية، وهما مظهران ريعيان مهمان في تطور مظاهر الفائض الاقتصادي الطبقي لمصلحة الرأسمالية المالية، والتي أمست زبائنتها معولمة كما نوهنا.

فالمحصلة الطبقيّة لاقتصاد السوق الحر في العراق هما الحصول على متغيرين متناقضين، يتمثلان بمركب العمل ومركب رأس المال، فالاول، يتلخص ببقاء قوة العمل في القطاع الحر او الخاص وهي مازالت تعمل هامشيا بالغالب وبأجر جزئي ومؤقت، ولا توجد منظمات عمالية فاعلة او أنظمة حماية كفاءة، تتعاطى مع سوق العمل التي تضم اليوم قرابة 7 ملايين عامل. وان وجدت تلك النظم الحمائية فلا قيمة عملية لها. اما رأس المال كمتغير ثاني، فليس له مؤسسات وطنية وانما المؤسسات الخارجية التي تعمل كوكالات او حواضن للعولمة global agencies تتولى اليوم وبقوة امتصاص الفائض الاقتصادي الداخلي وتحويل التراكمات المحلية لتصبح عابرة للوطنية وتدمج بالرأسمالية المالية المعولمة العابرة للوطنية financial transnational capitalist class. فالاقتصاديات الطرفية للعولمة والموجودة في البلدان المحيطة بالعراق setilites economies قد عملت على تدوير التراكمات الرأسمالية العراقية بسرعة مذهلة وامتصاص هائل، بعد تحويلها الى رأسمالية مالية عابرة كما اسلفنا. وتعد تلك الرأسمالية المالية في انظمة العولمة اقل كلفة في الادارة واسرع اندماجا في رأس المال العالمي ووكالاته من خلال اسواق الاوراق المالية الدولية ومجمل الاقتصاد الرمزي المعولم Global token economy .

وهكذا افرغ العراق من مقومين من مقومات دالة انتاجه؛ الاول، العمل المنتج اذ غدت سوق العمل العراقية رمادية التوصيف gray وهي خدمية وهامشية. والثاني، هو ان البلاد افرغت من رأس المال واخليت دورات التراكم الرأسمالي لتستقر في معاقل العولمة ووكالاتها وسلاسلها المالية اللامركزية ضمن تشكيل انتاج متسلسل اسميها مجازا: بدالة الانتاج المغتربة expat production function وهي دالة تتغذى بالتراكم الرأسمالي الوطني او العراقي المتسرب او العابر نحو الخارج.

اذ اندمجت دالة الانتاج العراقي المغتربة برأس المال والكثير من العمل في دالة انتاج العولمة وبالتالي خسر العراق تراكم رؤوس أموال مادية وبشرية وقاعدته الانتاجية التي امست مغتربة بسبب ليبرالية النظام الاقتصادي، والتمسك بمفهوم منقلب للدولة الصغيرة الذي اشاع البطالة وفكك النمو الاقتصادي ليس إلا.

وتاسيساً على ما تقدم، يظهر التحليل الطبقي ان رؤوس الاموال العراقية المغتربة (كطبقة بنفسها) امست جزءاً من الرأسمالية العالمية العابرة للوطنية. وغدا رأس المال العراقي يوصف بكونه مغترباً او عابراً للوطنية. وتشكلت في الوقت نفسه حواضن لرأس المال المالي العراقي العابر للوطنية في دول الجوار الاقليمي وهي تمثل (معسكرات امتصاص متقدمة) لتلقي رأس المال وتدوير التراكم وتسربه الى خارج بلادنا، وعدها ظواهر التصاق جديدة وجسور عبور نحو اقتصاد العولمة. فقد ظهرت وكالات متقدمة للعولمة محيطة بالعراق تسمى (بالاحيائية الاقليمية bioregionalism) وهي ميكانيزم تعمل على تدفق التراكم الرأسمالي العراقي الى الاقاليم الجغرافية التي يتناغم معها رأس المال العابر عرقياً او طائفياً او اثنيّاً او ايديولوجياً، ليشكل دالة انتاج في دول الجوار، كتعبير عن جاذبية ثقافة رأس المال العراقي وسهولة تعاطيه اثنيّاً وعرقياً او طائفيّاً ليصبح عابراً للوطنية، وبأفق ضيق نحو شبكات العولمة.

وبالمقابل، أصبحت قوة العمل العراقية الداخلية في حالة (اغتراب ذاتي) عدا حالات الاغتراب alienation الخارجي لتتعثر بين حالات توقف نشاطات الانتاج المحلي واضطراب سوق العمل، لتنتهي بتعاطم جيوش العاطلين تحت مطرقتي ندرة فرص العمل الدائم وضيق أفق الاستثمار المحلي مقابل استمرار تفكك قاعدة الانتاج وسرعة تركيز تدوير رأس المال الوطني واجمالي التراكم الرأسمالي ليتسرب الى معاقله خارج البلاد.

فمنذ العام 2003 الى اليوم لم تتخفف معدلات البطالة في صفوف العاملين عن مرتبتين عشرين وهي بطالة هائلة تتسع بين صفوف الشباب وتصل الى 27% من قوة العمل الشابة المهيمنة مع فقر كبير وهشاشة اجتماعية واسعة.

وما نريد قوله ان هناك نمطين من الفائض: الاول، (فائض انساني human surplus) وهو البطالة الداخلية. والآخر، (فائض في رأس المال) الذي يتسرب الى معاقله الخارجية مندمجاً في معاقل التراكم المتسارع للعولمة ضمن الطبقة الرأسمالية العابرة للوطنية. وهو اليوم جزء لا يتجزأ من الطبقة الرأسمالية المعولمة.

وهكذا أصبحت الرأسمالية الوطنية كطبقة بأموالها هي ضمن تشكيل رأس المال المالي العالمي العابر للأوطان، ويعمل في اطار دوال انتاج مغتربة expat production functions كما ذكرنا انفاً، تقابله قوى

انسانية فائضة مغتربة داخلياً. فمثلما هناك فائض انساني داخلي، هناك فائض قيمة مغترب خارجي عابر للعراق.

وإزاء الفجوة الطباقية classes gap بين (الفائض الانساني داخل العراق) و(فائض القيمة) او التراكم لرأس المال العابر للوطنية لطبقة رأس المال العراقي والمغترب خارج البلاد، فقد خلقت لدينا (فجوة هيكلية في التنمية الاقتصادية)، يمكن ان نسميها مجازاً بـ(فجوة التنمية الاقتصادية economic development gap). فاذا ما اخذنا احداث تشرين 2019 وموجة الاضطرابات وقت ذلك، فهو تجسيد لاضطراب اجتماعي داخل فجوة التنمية نفسها، وأسميها مجازاً (صخب الفائض الانساني human surplus clamor) ذلك في اطار تشخيص الاشكالية الطباقية للعراق منذ العام 2003.

اما الانتاج السلعي الذي تحدث عنه الاستاذ الجليل الدكتور كاظم حبيب، فهو شيء لافت حقاً. فما زالت الزراعة لا تشكل سوى 5% من الناتج المحلي الاجمالي والصناعة التحويلية تمثل اقل من 1% من الناتج المحلي الاجمالي كما ذكرنا سابقاً. فقطاعا الزراعة والصناعة التحويلية يشكلان اليوم مساهمة بين 5 أو 6 % من الناتج المحلي الاجمالي، وهما يضمن قرابة 38 % من قوة العمل العاطلة او المهمشة في هذين النشاطين الحقيقيين. يقابلها قوة العمل الحكومية، وهو فائض عمل انساني مغلف بالعمل يعتاش في مؤسسة حكومية حامية من البطالة الفعلية، وتستظل في الوقت نفسه باستدامة بطالتها المقنعة أو تشغيلها الخالي من الانتاجية التي تناسب الأجر.

فهكذا ظلت مستويات البطالة داخل البلاد متفوقة وتعلوها الانتاجية الهابطة في مستويات تعطل خطيرة جداً.

يلاحظ ان في مثل هكذا نمط انتاج ريعي - ليبرالي، لا تولد ثقافة عضوية فاعلة ولا طبقة ذات وعي عضوي مؤثر، ولا فكر تنموي ناشط، وانما هو وجود نمط حياة وطرز معيشة هش طبقياً، داخل المجتمع، يتقاتل افراده على قطرات النفط وريوعه وهو موزع بين طبقة رأسمالية (نهمة مغتربة) تعيش على عوائد التراكم الرأسمالي العابر للوطنية، وبين طبقة عاملة (فائضة بشرياً) تعتاش على فتات الربيع النفطي وهي اشد اغتراباً.

واخيراً، يمكن ان نستخلص ان البلاد تعيش فراغ التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وتبعثر الوعي الطبقي في اطار دولة ريعية - ليبرالية

شديدة الزبائنية، وان اخطر هذه الفراغات هو (فراغ التنمية) الذي سببته اخطاء المنهج الاقتصادي في توصيف الاقتصاد نفسه، او فقدان (المنهجية الاقتصادية) والولوج بإجماع واشنطن الذي ابتداءً اساساً بقمع الوظيفة الانتاجية للدولة (رأسمالية دولة)، وتقويض أسس التنوع الاقتصادي والسير بأحادية الاقتصاد الى اقصى شوط واحلال قطاع (رأسمالي اهلي) هارب بتراكمات مالية نحو شبكات العولمة.

فمع تعطل وظيفة الدولة الانتاجية كإنتاج سلعي حقيقي، قمعت ابديات التنمية الاقتصادية وولد اقتصاد سوق غامضاً، يعمل بليبرالية كبيرة. اذ اوجد التحرر الاقتصادي المنفلت تناقضاً طبقياً واجتماعياً حاداً بات مفككا ومغيباً لدالة الانتاج الوطنية: اولهما، يتمثل بتركز رأس المال المالي المغترب وهو يبحث بتراكماته عن مؤسسات أمنة تحتضنه، وليس أمامه سوى فروع الشركات المعولمة بشبكاتهما العابرة للوطنية. والثاني تراكم (فائض انساني) يبحث عن مؤسسات وسوق منظمة للعمل ولم يجدها، فضلاً عن تهافت دور التنظيمات النقابية العمالية المدافعة والتي غيب عملها.

نحن نعيش في اقتصاد (الحالة الراهنة) ويتمثل بغياب دوال الانتاج الوطنية التي تفكك فيها رأس المال الوطني، واغترب مالياً وطبقياً صوب معازل العولمة وشبكات المدورة للتراكم الرأسمالي ولمصلحة مراكزها.

كما اضافت الليبرالية العراقية نظاماً طبقياً مقلوباً رأساً على عقب لترسي بدورها عقدين آخرين من عقود التنمية الضائعة. ولم تؤسس تراكماتها الكبيرة لتنمية حقيقية، إنما أسست لفوضى السوق الاستهلاكية السريعة الربح والممولة بالحد الأدنى من عوائد رأس المال المالي، وأهدرت فيها الثروات الرأسمالية على مدى عقدين من الزمن، بعد ان التحقت تراكماتها المغتربة بالطبقة الرأسمالية المعولمة العابرة للوطن *transnational capitalist class*. وولدت بطالة عمل مستدامة في الداخل ونماذج نمو صفرية بالغالب.

وهكذا امتدت عقود التنمية الضائعة في العراق، واستطالت لتصبح أربعة عقود من التراجع والتقهر الاقتصادي تخللتها ظاهرتان عرف فيهما الفائض الاقتصادي المغترب للعراق: احدهما بشرية وهي: (تراكم الفائض الانساني من العاطلين المغتربين داخلياً)،

والاخرى مادية تمثلت بـ: (تراكم فائض القيمة لراس المال المغترب خارجياً او العابر للوطنية).
ختاماً، لقد تفككت دوال الانتاج الوطنية الكلية، وفقدت تجانسها الطبقي في سوقي العمل ورأس المال، تحت وطأة ظاهرة الاغتراب الشامل Comprehensive Alienation، والارتباط برأس المال العالمي.

تعمق الاقتصاد الريعي ودور الدولة الريعية في العراق بعد 2003

وبعد ذلك كرّر د. صالح ياسر الترحيب بالأستاذ راند فهمي. ثم قال:
ان واحدا من التحديات الكبرى التي تواجهها عمليات الانتقال الديمقراطي هي طبيعة الاقتصاد العراقي وهو اقتصاد ريعي بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، مما يطرح جملة تناقضات، من بينها التناقضات بين الديمقراطية والاقتصاد الريعي. وهذه التناقضات هي تناقضات بنوية وليست عابرة، إذ أنها تتعلق ببنية الدولة الريعية وطبيعتها التي لا تولد الممكنات لبناء الديمقراطية، وإنما تعزز السمات التسلطية (الدكتاتورية)، حيث ان الدولة، وفي ظروف ضعف المؤسسات التمثيلية الديمقراطية، هي المتحكم بالثروة الوطنية وبكيفية توزيعها واعادة توزيعها، علما ان الدولة في العراق هي أكبر رب عمل.

وهكذا، اذن، وبدلا من ان تتيح الثروة النفطية فرصا حقيقية للتراكم، وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما تمثله هذه الثروة من موارد مالية ضخمة جاهزة، فانها غالبا ما افضت الى نشوء اقتصاد مشوه وتابع واحادي الجانب وريعي.

وبينت التجربة ان التصرف بثروة نفطية كبيرة أتاح للدولة، والنظام السياسي السائد، والى مدى بعيد، التحكم بالحراك الاجتماعي وتراكم الثروة لدى الفئات والشرائح المختلفة. وبفضل ذلك استطاع النظام السائد خلال فترة زمنية وجيزة نسبيا، أن يلحق تغييرات جوهرية في الاصطفاف الاجتماعي، من خلال التحكم بتوزيع الثروة، ما افضى الى تدهور وتبدد شرائح وفئات اجتماعية، وظهور شرائح وفئات اخرى ترتبط مباشرة، من خلال وشائج الولاء والقرابة والمحاسيب، بالخبذة المهيمنة على الدولة ونظامها السياسي.

وسؤالنا هنا هو الاتي:
ما هو أثر تعمق الاقتصاد الريعي ودور الدولة الريعية على التحولات
الاجتماعية في العراق بعد 2003؟

رائد فهمي: من خلال المشاركات التي مسحت الواقع العراقي أنا اسميه افقيا وعموديا. افقيا بمعنى اللوحة للمجتمع، كما هو بكل تضاريسه وتنويعاته، كذلك عموديا من خلال البنية الاجتماعية بكل عناصرها، ولا اقول الطبقيّة لأن هذا المفهوم مثلما جرت الإشارة له هو الان موضوعنا. وانا اعتقد علينا ان نتفق ان العراق في حالة انتقالية على صعيدي الاقتصاد والمجتمع ككل. والسؤال حاليا هو هل نحن نمتلك، مقارنة بـ 2003، معطيات أكثر وأفضل لتوصيفهما، أي المجتمع والاقتصاد، بحيث نستطيع أن نشخص ونتعرف الى طبيعة التناقضات والديناميكيات لهما، وفيما اذا كانت الظواهر والتناقضات المنتجة للأزمات، التي أشرت لها في مقدمة سؤالكم، والتي تطبع التطورات السياسية والاجتماعية – الاقتصادية، منذ التغيير في ظل تركز وتعمق الطابع الريعي للاقتصاد العراقي وتداعياته الاجتماعية - السياسية، قادرة على الاستمرار، وان يعيد هذا النظام المرتكز على البنية الريعية انتاج نفسه الى مديات زمنية طويلة جدا، أم ان تناقضاته تصل الى حد، يقود الى طريق مسدود تنتج عنه بالتالي ازمة كبيرة تطرح مسألة التغيير بالحاح أو انهياره. وقد تؤدي الأزمة الناجمة عن هذا الانسداد في قدرة النظام على الاستمرار بسبب تناقضاته الداخلية، الى تصدعه وتفككه الداخلي من دون حدوث التغيير المطلوب في حال عدم توافر أو اكتمال عناصر ومقومات البديل، أي عندما تكون الأزمة بتعريف غرامشي لها، يحتضر القديم ولما تكتمل قدرة ونضج الجديد ليزيح القديم، وعندئذ ستكون التداعيات والمآلات وخيمة على الصعد الاقتصادية والسياسية الاجتماعية.

فهل من الممكن اليوم ان نحدد بصورة أكثر وضوحا ودقة اتجاهات التطور القادمة ونستشرف المستقبل في ضوء المعطيات الجديدة. فليس كافيا ان نصف الماضي وواقع الحال. نعم، هذا مطلوب من الناحية الاكاديمية والعلمية، لكننا مدعوون أيضا لان نتعامل مع هذا الواقع بكل تعقيداته وان نبلور توجهات ونحدد مسارات لكيفية الارتقاء بهذا الواقع وتجاوز ما هو موجود. في هذا السياق من المهم تحديد بصورة أكثر دقة القوى والشرائح الاجتماعية التي تستند عليها المنظومة السياسية الحاكمة

وتعبر عن مصالحها، وتلك القوى والفئات والشرائح الاجتماعية ذات المصلحة والاستعداد للتصدي والمشاركة في عملية التغيير، ما يساعدنا في التوصل الى بعض الاستنتاجات التي تتيح لنا استشراف المستقبل.

فالاقتصاد الريعي هو الذي يشكل فيه الربيع المصدر الرئيس الدخل القومي ولموازنة الدولة، والربيع عائد ناجم عن الملكية لا يقابله انتاج لسلع أو خدمات، في حالة العراق، فإنه يمتلك النفط الذي تتحدد اسعاره دوليا وليس محليا، وبالتالي ينشأ فائض أو زيادة لأن السعر العالمي غير مرتبط بظروف وشروط وتكاليف استخراج وتصدير النفط في العراق، وانما بأوضاع السوق العالمي وبأعلى تكاليف لاستخراج النفط من الابار في العالم. لذا تأتي للدولة العراقية، باعتبارها المالكة والمسيطرة على الثروة النفطية، عوائد نفطية كبيرة، يشكل الربيع الجزء الأعظم منها، من دون الاعتماد على المجتمع. وطريقة التصرف بالربيع النفطي بيد من يسيطر على الدولة ويرسم سياساتها، وتعتمد آثار انفاق الربيع على توجهات السلطة الحاكمة التي تتحكم به.

ويلاحظ أن البلدان المتقدمة المنتجة للنفط، كالنرويج، استطاعت إدارة المورد النفطي بطريقة حيدت الآثار السلبية للربيع كما أنها بلدان متهيكله اقتصاديا وذات قاعدة إنتاجية متنوعة وذات بنى مؤسسية مستقرة ومتقدمة، فاستطاعت أن تتعامل مع الربيع بصورة عقلانية وبآليات معروفة ولم ينتج عنها الظواهر الربيعية والتداعيات الربيعية كما نشأت في مجتمعنا واقتصادنا.

ففي بلدنا سيطرت على السلطة قوى سياسية ذات قاعدة اجتماعية محدودة وصغيرة نسبيا، وخصوصا في أواخر الستينات وأوائل السبعينات من القرن الماضي، عندما ارتفعت العوائد النفطية، إذ لم يكن الربيع كبيرا في فترة الحكم الملكي خمسينات القرن الماضي، وازداد في الستينات وخصوصا بعد تأميم النفط عام 1972 والفقرات المتتالية في أسعار النفط في السبعينات. واستخدمت قوى السلطة الربيع لتوليد شرعية سياسية وقاعدة اجتماعية في الفئات الحاكمة وكذلك لتعزيز هيمنة النخبة، وهذه العملية في الجانب التوزيعي أدت الى ان تمتلك الدولة استقلالية كبيرة عن المجتمع، وبالتالي تستطيع أن تفرض الهيمنة عليه وتشد من اعتماده على الدولة.

ومن هنا تنشأ إمكانية انعكاس اتجاه العلاقة والتأثير بين الدولة والمجتمع. فبسبب ضعف التبلور في البنية الطبقية للمجتمع وفي تطور

القوى المنتجة، تمتلك الدولة استقلالية عن المجتمع، عززها الربيع النفطي وزاد من قدرتها في أن تلعب دورا كبيرا في تحديد البنية الاجتماعية، أي أن الدولة لا تعبر عن موازين القوى المجتمعية بقدر ما أصبحت الدولة تتحكم في هندسة المجتمع، اذا جاز التعبير. وهذا ما أدى الى ان الكثير مما اشير اليه.

فالدولة تتصرف بالربيع بواسطة عدة آليات، أهمها الاتفاق الحكومي بشقيه التشغيلي والاستثماري، فهو يلعب دورا كبيرا ايضا في تقريب أو ترجيح خدمة مصالح هذه الفئة الاجتماعية او في ابعاد أخرى. وتنامى دور الدولة الاقتصادي منذ أواسط ستينات القرن الماضي، واتسع قطاع الدولة أكثر مع ارتفاع الإيرادات النفطية أواسط سبعينات القرن الماضي ليشمل القطاعات المختلفة الصناعية والخدمية. ومع أن الملكية ذات طبيعة عامة تعود إلى الدولة، إلا أن قانون القيمة الرأسمالي يسري مفعوله في شركات قطاع الدولة ومصانعه حيث يستخدم العمل المأجور ومعيار الربح وبالتالي، إلى جانب توسع التعاقدات مع مقاولي القطاع الخاص، ما يسمح بتوصيف النظام الاقتصادي برأسمالية دولة، فعمال قطاع الدولة يخلقون فائض قيمة، ولكنه يذهب للدولة للتصرف به. وأثرت رأسمالية الدولة في بنية المجتمع، إذ نشأت علاقات متشابكة بين المسؤولين في الدولة والقطاع الخاص، خصوصا مع فئات المقاولين والتجار ما انعكس على المضامين الاجتماعية لسياسات حكم البعث، إذ تنامت فئات ما اطلق عليها البرجوازية البيروقراطية والبرجوازية الطفيلية التي تضخمت ثرواتها التي مصدرها كومشونات العقود وعوائد التهريب والسوق السوداء، وجاءت الحروب والعقوبات الاقتصادية الدولية القاسية لتخلق واقعا آخر، يتسم بتفكك النسيج المجتمعي والتشظي والتهميش.

عند تحليل المجتمع العراقي الراهن، يلاحظ استمرار وتنامي ظواهر التشظي في بنيته الاجتماعية - الاقتصادية والاجتماعية - السياسية. فتوجد أولا مسألة العلاقة بين التنوع القومي والديني والمذهبي وبناء الهوية والانتماء الوطنيين، أو عملية بناء الأمة على حد تعبير المرحوم الدكتور فالح عبد الجبار. وقد تحول هذا التنوع إلى إشكالية كبيرة ارتباطا مع تنامي اتجاهات تسييس الهوية. وقد برزت هذه الإشكالية من خلال النظر إلى الدولة العراقية كدولة مكونات بدلا من دولة المواطنة، وقد تأسست هذه النظرة المكوناتية قبل العام 2003 في فترة المعارضة ثم تعززت وتكرّست دستوريا بعد التغيير عام 2003.

إلى جانب ذلك، كان من نتائج الآثار التراكمية للدكتاتورية وقمع الحريات من جهة، والحروب المدمرة المتتالية والحصار الاقتصادي الشديد القسوة الذي فرض على العراق لقرابة عقد من السنين خلخلة وتفكيك البنى الاقتصادية والنسيج الاجتماعي، إذ أدى إلى إضعاف بنى الدولة وتقليص دورها الاقتصادي والاجتماعي وتضييق مساحة سيطرتها وقدرتها في التشغيل وتأمين الرواتب والأجور بصفقتها أكبر رب عمل في الاقتصاد العراقي، ما أدى إلى نمو اقتصاد ظل غير خاضع للتنظيم والضبط الحكوميين يشتمل على أنشطة مشروعة ذات طبيعة خدمية بسيطة، في قطاعات التجارة والنقل والأعمال الحرفية، وأخرى غير مشروعة مرتبطة بالسوق السوداء والتهريب وتبادل العملة. وتولدت نتيجة كل ذلك عملية تشظي شملت بنى الدولة والاقتصاد واستوعبت أنشطة القطاع غير المنظم المتسارع النمو أعدادا كبيرة من العاملين، شكلوا فئات واسعة من المهمشين؛ إذ بلغت نسبة الفقراء والمهمشين %57 من القوى السكان في تسعينات القرن الماضي حسب إحصائية أشار لها المرحوم فالح عبد الجبار. هذه نسبة مرتفعة جداً. وفي وقتنا الحاضر لا تتوفر احصائيات دقيقة لتحديد النسبة، لكن من المرجح أن تكون النسبة عالية أيضا.

أعتقد أن هذه الفئات أكبر وأوسع من التوصيف بالبروليتاريا الرثة التي تشكل جزءا منها. ولطبيعة ظروف عمل هذه الفئات وعدم انتظامها في اطر هيكلية منظمة تحكمها ضوابط دقيقة، ولكون عملها غالبا ما يكون فرديا أو مع عدد صغير من الشركاء، وتكون أوقات العمل اليومي طويلة، فإنها لا تخضع للاستغلال المباشر من قبل رب عمل في اطار بنية اقتصادية واضحة المعالم، ومن الصعب أن تكتسب وعيا طبقيا كما هو الحال بالنسبة للعمال في المصانع، ولكنها تشعر بظلم النظام السائد ومؤسساته لها، كما أن ظروف حياتها الصعبة، تولد لديها مشاعر تدمر ورفض وسخط قابلة لأن تتحول إلى تمرد وفعل سياسي احتجاجي. وتكشف تجارب العديد من البلدان، بما في ذلك العراق، أن هذه الفئات لا تستسيغ وغير ميّالة للتنظيم السياسي في الأطر التنظيمية ذات التراتب الهرمي كالأحزاب، وتميل إلى الالتفاف حول رمز ديني أو اجتماعي أو حول قائد سياسي كارزمي. ومثل هذه الفئات غير المتجانسة التي لا ينحصر وجودها في البلدان النامية والضعيفة التطور بل وحتى في البلدان الرأسمالية المتقدمة.

تبيين الوقائع أن الأحزاب والاطر التنظيمية المؤدلجة لم تنجح في استقطاب وتنظيم هذه الفئات والشرائح وانما تشكلت حركات اجتماعية واسعة تضمهم مع فئات وسطى متنوعة من العمال والكوادر الإدارية والفنية الذين تم تسريحهم من العمل أو المعرضين للتسريح، والباحثين عن العمل من الخريجين والطلاب ذوي الاختصاصات المختلفة، إضافة إلى المحتجين على سوء الخدمات وانصار البيئة وغيرها من الفئات والشرائح التي تحمل مطالبها الخاصة.

وقد استطاعت هذه الحركات الاجتماعية التي تضم هذا الطيف الواسع والمتنوع من القوى والتنظيمات والحركات ذات المطالب المتنوعة، أن تجمع وتوجه مشاعر الغضب والسخط ضد الأنظمة الحاكمة والقوى والشخصيات المرتبطة بها.

وتبين تجارب الربيع العربي والسترات الصفرة في فرنسا والحركات المناهضة للعولمة، أن هذه الحركات قادرة على هز النظام السياسي وإسقاطه، لكنها لم تنجح في تقديم بديل حقيقي.

وإذا ما تمعنا في تحليل الفئات والشرائح الاجتماعية الأساسية التي شكلت القاعدة الاجتماعية لانتفاضة تشرين الباسلة، نجد أن الفئات المهمشة كانت القوى المحركة الأساسية لها. نعم، شاركت في الانتفاضة فئات أخرى، لكنها كانت القوة الأكثر صدامية والأكثر استعدادا لتقديم للتضحيات، وواجهت الرصاص بصدور عارية، وإن هذه الفئات ولغاية اليوم هي الأكثر استعدادا للاحتجاج.

إلا أن التعبير السياسي المنظم لهذه الشرائح، لا يزال غير واضح المعالم، وفي طور التشكل.

أود لفت الانتباه إلى أهمية الأخذ بالاعتبار التشظيات في المجتمع العراقي عند دراسة وتحليل توزيع وتقاسم الربيع والانقسامات العمودية التي كرستها الطائفية السياسية ونظام الديمقراطية التوافقية. وإذ تقوم فلسفة الديمقراطية التوافقية في بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب والجماعات الثقافية وتتسم العلاقات في ما بينها بالتوتر وعدم الثقة - كما في العراق - على إيجاد حالة من التعايش والسلم الأهلي والاستقرار من خلال مشاركة ممثلين لجميع هذه الاطياف أو المكونات، كما درج تعريفها أو توصيفها في الدستور، في الدولة وفي مؤسساتها وأجهزتها التنفيذية والتشريعية والقضائية. واعتمدت العملية السياسية نهج المحاصصة القومية والدينية والمذهبية لترجمة وتطبيق هذه الوجهة. وهذا يعني في

الوقت نفسه التحاصص. أو بمعنى آخر تقاسم الريع النفطى بين المكونات وفق أسس ومعايير يتم التوافق عليها.

وبعد ما يزيد على العقد ونصف من تجربة بناء الدولة والحكم وفق نهج المحاصصة، نجد حصيلاتها جهاز دولة متشظ ومتضخم ينخره الفساد وسوء الأداء بسبب اعتماد الزبائنية والولاءات والمحسوبية في اشغال الدرجات العليا ومختلف المستويات القيادية في الوظيفة العامة والأجهزة العسكرية والأمنية. وأصبحت الدولة ذاتها ميدانا للصراع المستمر ما بين قوى الطائفية السياسية من أجل زيادة الحصص في مواقع السلطة ومغانمها. وفي مجرى هذه العملية استأثرت الأحزاب والقوى والشخصيات الممثلة المفترضة للمكونات بالحصص الأكبر من المغام وتراكت لديها ثروات ضخمة حصلت عليها من امتيازات السلطة وما استحوذت عليه من المال العام عن طريق الفساد السياسي والمالي والإداري. وبالمقابل ارتفعت معدلات الفقر والبطالة وتدهورت الخدمات العامة والبنى التحتية المادية والاجتماعية وتعمقت الفوارق في الدخل والثروة بين الفئات الماسكة بالسلطة التابعة للقوى السياسية الممثلة للطوائف وشريحة المقاولين والتجار والوسطاء التي ترتبط بها بوشائج المصالح والانتماءات السياسية والدينية والمذهبية والقومية والعشائرية والمناطقية والعائلية، وبينها وبين السواد الأعظم لأبناء المكون الذي جاءت هذه القوى إلى السلطة لتمثيله.

فلم تعد الديمقراطية التوافقية تضمن تمثيلا للمكونات، وإنما انحسرت إلى مشاركة الشرائح التي احتكرت تمثيل المكونات، أي الأحزاب التي استحوذت على الثروات والمنافع وقدموا مصالحهم على حساب خدمة الوطن والمكون. في ضوء ذلك نخلص إلى الاستنتاج بأن هدف الديمقراطية التوافقية في تأمين المشاركة الفعلية للمكونات في سلطات الدولة لم يتحقق. كما لم يتحقق الأمن والاستقرار المنشودان، وفسدت الدولة وغابت العدالة الاجتماعية، وتعمق الفرز الاجتماعي - الاقتصادي في المجتمع ككل، وداخل كل مكون. لذا نشهد ما نشهد من تمرد واحتجاج من ابناء هذه المكونات ضد ممثليهم. فبات لدينا اذن أزمة تمثيل اجتماعي وتمثيل سياسي.

إلى جانب العلاقة بين الدولة الريعية والمجتمع، تأتي العلاقة بين الدولة الريعية والديمقراطية في مقدمة اهتمامات تنظيرات الدولة الريعية والأبحاث والدراسات عن أنظمة الحكم في البلدان ذات الاقتصاد الريعي.

فحسب الطروحات النظرية للاقتصاد السياسي للدول الريعية، فإن امتلاك الدولة للريع كمورد رئيس مصدره خارجي غير مرتبط بالمجتمع، يمنحها الاستقلالية عنه، ويتيح للفئة السياسية الحاكمة تثبيت وتعزيز سلطتها وتوسيع قاعدتها الاجتماعية وتقوية شرعيتها من خلال التحكم بعملية توزيع الريع على الفئات والشرائح الاجتماعية والمناطق والقطاعات والنشاطات الاقتصادية، ومقايسة الحصة في الريع مقابل الولاء، وتحديد المعارضين ومنع تقوية الأجهزة الأمنية لضبط المجتمع، وقمع المعارضة إذا تطلب الأمر. وعلى هذا الأساس يعتبر الكثير من منظري الدولة الريعية أن الاستقلالية عن المجتمع التي يتيحها الريع للدولة يعتبر عائقاً أمام قدرة المجتمع على مساءلتها وعلى قيام نظام ديمقراطي.

وفي حالة العراق الذي دشّن بعد الاحتلال وسقوط النظام الدكتاتوري عملية انتقال ديمقراطي تقودها عملية سياسية تعتمد نهج المحاصصة، يكون السؤال: هل الريع والطريقة التي تم التصرف بها طيلة السنوات الماضية وحتى الآن سيساعدان في إنجاز الانتقال الديمقراطي أم يجهضانه تماماً، ليتأكد ما قاله المرحوم فالح عبد الجبار عن الديمقراطية المستحيلة في ظل الاقتصاد الريع؟ وهو تحد كبير.

وانطلاقاً من الترابط بين بناء دولة المواطنة والديمقراطية، نسأل: هل ساهمت السياسات التي اعتمدت في طريقة انفاق الريع وتداعياتها الاقتصادية وآثارها الاجتماعية في تعزيز الدمج المجتمعي وتجاوز التشتيت والتأسييس للمواطنة؟ ونقصد بذلك نوعاً من المواطنة المركبة التي تستوعب التنوع الموجود في المجتمع العراقي، وليس المقصود المواطنة التي تكون تحت هيمنة حزب واحد، يفرض على سلطته بالقوة على الجميع، ويفرض هوية وطنية أحادية، تلغي حقوق وخصوصية الاطياف القومية والدينية والمذهبية والاجتماعية التي يتشكل منها المجتمع العراقي المتنوع. كما كان الحال في ظل النظام الدكتاتوري. يجري الحديث عن مواطنة تسمح للكرد والعربي والتركماني والشيعي والسني والمسيحي ان يشعر فعلاً بأن حقوقه محفوظة ويمارسها بحرية. فهل ما نشهده منذ 18 عاماً يسير في هذا الاتجاه؟ ونتساءل هنا أين المواطن في بلدنا في ظل سياسة المحاصصة وهذا التقاسم للسلطة والمغانم والريع على اساس هوياتي، وما نجم عنه من توزيع غير عادل للدخل والثروة وتعاضم ثروات حيتان الفساد وشركائهم على حساب أغلبية المجتمع؟ هل هناك امكانية لتصوير المسار نحو هذا الهدف؟ هذه هي الاشكاليات الحقيقية التي نواجهها.

إن متابعة التغييرات في اللوحة الاجتماعية بعد 2003 تشير إلى نشوء وصعود فئات وشرائح اجتماعية جديدة إلى مواقع السلطة والنفوذ، أغلبها من منحدرات اجتماعية مقصية ومهمشة سياسيا واقتصاديا في فترة حكم البعث. وراكت ثروات طائلة نتيجة امساكها بمفاتيح السلطة وتحكمها إلى حد بعيد بطريقة التصرف بالريع النفطي واستحواذها على نسبة كبيرة منه. وقد حلت هذه الفئات الاجتماعية الجديدة في قمة الهرم السياسي والاقتصادي والمالي محل الفئات والشرائح التي انتجها نظام رأسمالية الدولة لحكم البعث الدكتاتوري المركزي، والتي جرى توصيفها طبقيا بالبرجوازية البيروقراطية والبرجوازية الطفيلية، والتي انهار بعضها بعد التغيير وابتعد عن مواقع السلطة، فيما غادر القسم الأكبر منها العراق إلى الخارج وواصل نشاطاته الاقتصادية واستثماراته في القطاعات العقارية والمالية والصناعية في دول الجوار والخليج بدرجة رئيسة.

ان الانتقال في مواقع هذه الفئات الجديدة منذ التغيير ينتج عنه بالضرورة تغير في طبيعة مصالحها التي لم تعد كما كانت قبل 2003. لذا لا يمكن الاكتفاء بتوصيف منشأها وأصول انتماء قسم غير قليل منها إلى الفئات الرثة. فقد بات لديها اليوم مصالح واضحة المعالم تتحرك وتتخذ المواقف بموجبها. ومثال على ذلك المواقف التي اتخذتها القوى المتنفذة، على اختلاف انتماءاتها المكوناتية، أثناء انتفاضة تشرين التي رفعت شعار "نريد وطن"، إذ سعت مجتمعة للبحث عن حلول مشتركة والاتفاق على تقديم تنازلات تكتيكية للحفاظ على منظومة حكم المحاصصة.

يمكن القول، إذن، إننا نلاحظ تبلور مصالح وتضامانات ترسم معالم طبقة تتحدد مصالحها بحكم موقعها في الدولة وتحكمها بالريع النفطي واستحواذها على نسبة كبيرة منه، وليس موقعها في عملية الإنتاج الاجتماعي. إن هذه الفئات المتنوعة في انتماءاتها القومية والدينية والمذهبية والفكرية، والمتنافسة والمتصارعة في ما بينها على الحصص في السلطة ومغانمها وفي الريع، إلا أنها تظهر حرصا واستعدادا متزايدا للتوصل إلى اتفاقات وتوافقات تضمن مصالحهم المشتركة في استمرار نهج المحاصصة، ويكشف ذلك عن عملية تشكل وعي طبقي لدى هذه الفئات.

وفي ظروف الأزمة الاقتصادية المتفاقمة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط وجائحة الكورونا وتقلص الريع النفطي، ليس حاليا فقط وإنما على الأمد البعيد، طرحت حكومة الكاظمي رؤيتها للإصلاح

الاقتصادي في الورقة البيضاء التي أرسلتها إلى مجلس النواب. وتضم الورقة مفردات عديدة من البرنامج الاقتصادي النيوليبرالي الذي فشل بريمر في تمريره، كما قال الدكتور مظهر محمد صالح، وهي في تقديري ترجمة لبرنامج بريمر، مستوحاة من اجماع واشنطن وتعكس وجهات نظر وبرامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وعلى الرغم من الانتقادات التي توجهها الكتل البرلمانية إلى بعض جوانب السياسة الاقتصادية للحكومة وقراراتها إلا أن أنها أجمعت على الإشادة بالورقة. اعتقد من الضروري التوقف مليا عند دلالات هذه التطورات والمواقف لنتسرف اتجاهات التطور مستقبلا، وذلك بالارتباط مع احتمالات استمرار اتجاه الربيع النفطي للانحسار وتفاقم أزمة الدولة المالية وارتفاع مديونيتها مع ضعفها البنوي من جهة، وأموال الفساد والامتيازات والأتاوات والأرباح الاحتكارية التي تقدر بمئات المليارات من الدولار من جهة، والتي تبحث عن توظيف قسم منها داخل العراق لبيس هيمنتها على الاقتصاد العراقي والاستحواذ على أصول وممتلكات الدولة، بما في ذلك في قطاعات النفط والغاز والكهرباء إلى جانب النمو المتسارع لاستثماراتها في قطاعات التعليم والصحة، ودورها المهيمن في قطاعات التجارة والمقاولات والاتصالات.

لا شك أن توجهات الورقة البيضاء في تقليص دور الدولة الاقتصادي والتوجه نحو خصخصة الشركات المملوكة للدولة وبيع عقارات الدولة وتشجيع التوجه لدخول القطاع الخاص في قطاع انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية وبعض مفاصل قطاع النفط والغاز، وفي ظل ضعف الدور الرقابي والتنظيمي للدولة، واطلاق العنان لقوى السوق سيبيح لهذه الفئات المتخمة ماليا أن تحكم سيطرتها على مفاتيح أساسية في الاقتصاد الوطني. فإصلاحات الورقة البيضاء من شأنها إزالة أية قيود أو معوقات أمام نمو وتطور العلاقات الرأسمالية واندماج الاقتصاد العراقي بالسوق العالمية، ولكن هذه الإصلاحات تجد صعوبات ومعوقات أمام تنفيذها لأنها تصطدم بمصالح العديد من القوى المرتبطة بمنظومة قوى المحاصصة وأذرعها المسلحة ومراكز نفوذها في أجهزة الدولة وشبكات الفساد.

وفي إطار التعامل مع الأزمة الاقتصادية وانخفاض الربيع النفطي، لجأت الحكومة إلى رفع سعر صرف الدينار الذي من شأنه رفع أسعار وتكلفة السلع والخدمات المستوردة، ويجري الحديث عن تنمية الانتاج

المحلي بحكم هذا الواقع الاقتصادي الجديد، ولكن نمو وتطور القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة يستلزمان تقديم مزيد من دعم الدولة وإزالة المعوقات الإدارية البيروقراطية والأمنية وحماية المستثمرين من شتى ممارسات الفساد والابتزاز، وهي شروط يتعذر توفرها.

النقطة الثانية المهمة من الناحية السياسية، ونحن نبحث في تحولات اللوحة الاجتماعية - الاقتصادية بعد التغيير عام 2003 وأثار الربيع النفطي في الدولة والمجتمع، هي الانتقال من الدولة الشديدة المركزية تحت حكم البعث إلى دولة فدرالية ذات قدر كبير من اللامركزية؛ فبعد 2003 كانت الرغبة في إضعاف الطابع المركزي للدولة وسلطاتها تتشارك فيها قوى خارجية وداخلية لأسباب مختلفة ومعروفة إلى حد كبير، فالقوى السياسية الكردستانية والقوى الإسلامية الشيعية كانت تعد وجود دولة مركزية قوية تهديدا محتملا في ضوء الحروب والقمع والتمييز الذي مارسه السلطة المركزية في زمن حكم البعث، وبدرجات متفاوتة في الأنظمة والحكومات التي توالى منذ قيام الدولة العراقية الحديثة.

وهكذا تحرك رصاص الساعة بالاتجاه المعاكس نحو اللامركزية وإضعاف الدولة المركزية، فنص الدستور على صلاحيات لإقليم كردستان ربما أوسع مما هو سائد في إطار الانظمة الفيدرالية. كما منحت المحافظات سلطات وصلاحيات إدارية ومالية تكاد تقارب تلك التي يتمتع بها الإقليم، إلا أنها لم تمارس وتطبق بصورة كاملة حتى الآن. فتضافر بذلك عاملان اشتركا في إضعاف الدولة وتشظيها الداخلي؛ نهج المحاصصة والعلاقة وسوء فهم إدارة العلاقة بين المركزية واللامركزية، حيث فهمت مصلحة الإقليم والمحافظات في إضعاف الدولة المركزية، في حين أن الفهم السليم يشير إلى ضرورة وجود مؤسسات قوية على صعيد الدولة الاتحادية من جانب، وفي الإقليم والمحافظات من جانب، وأن يضبط الدستور والقوانين والتشريعات العلاقة في ما بينهم.

ويشكل هذا الضعف البنوي للدولة المركزية أو الاتحادية وقشلها في الحفاظ على المال العام وحسن استخدامه لتأمين الخدمات العامة والبنى التحتية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عاملا أساسيا لتفاقم الأزمات على مختلف المستويات وتنامي السخط الشعبي وتفجره.

فهل هناك حاجة وضرورة لتعديل توازن السلطات لصالح قدر أكبر من المركزية؟ نجد إشارات وتلميحات على ذلك، ومن منطلقات مختلفة،

في الخطابات الداعية إلى إقامة نظام رئاسي، وحتى في الإقليم توجد أصوات من داخل بعض القوى السياسية الكردستانية، تدعو إلى علاقة أوثق مع السلطة الاتحادية، كما يصب في الاتجاه نفسه الحديث عن ضرورة وجود أغلبية وأقلية في مجلس النواب.

ويسمح ضعف الدولة ومؤسساتها، بوجود الجماعات المسلحة خارج الدولة أو المنضوية في إطارها قانونا والمستقلة عنها عمليا في عملها. وهذه التنظيمات التي تشكل الفئات الاجتماعية المهمشة والبروليتاريا الرثة قسما مهما من منتسبيها وجمهورها، تمارس بعض صلاحيات الدولة في بعض المجالات الأمنية وملاحقة المحتجين والمنتقذين، وتتجاوز على الدولة و"هيبتها"، عندما تثن الهجومات على السفارات الأجنبية وتستعرض تشكيلاتها المسلحة في الشوارع. ومع تصاعد الاحتجاجات الشعبية وتفجر الانتفاضة وإقامة الاعتصامات ارتفعت الدعوات إلى إعادة هبة الدولة وفرض القانون من ذات القوى التي تتعدى أذرعها المسلحة على هذه الهبة، وتتواصل عمليات الاغتيال والخطف والترهيب من قبل جماعات وعناصر مسلحة ليست بعيدة عنها. لا شك أن الدولة بوضعها الحالي المتشطي والمتخلل بنيويا غير قادرة على فرض هيبتها وسيطرتها كليا على الأوضاع وعلى موارد الدولة من الضرائب والرسوم والمنافذ الحدودية؛ إذ تعتبر قدرة الدولة على الجباية معيارا أساسيا لقوة الدولة ومؤسساتها.

إن جوهر ما أود قوله هو: هل نحن أمام حاجة حقيقية لنوع من المركزية التي يقتضيها تعزيز قدرة الدولة في توفير الأمن والأمان للمواطن والسيطرة على مواردها، إضافة إلى متطلبات التنمية الاقتصادية في مركزية الموارد وتوظيفها وفق أولويات التنمية الاقتصادية، لكن دون النيل من البنية الاتحادية للدولة والعودة إلى مركزية مفرطة، كما في ظل النظام الدكتاتوري السابق؟

أتوصل من كل ما تقدم إلى خلاصة مفادها: ان الربيع يتجه نحو الانحسار. وتضعف بذلك قدرة الفئات الحاكمة على استخدامه في الرشى وممارسات زبائنية لشراء الولاءات وكسب وتوسيع قاعدتها الاجتماعية. والعديد من المؤشرات والمعطيات تفيد بأن النظام الحالي الذي تقوده منظومة المحاصصة والفساد والطبيعة الريعية المفرطة للاقتصاد الوطني غير قابلة للاستدامة بنفس النهج والصيغة، والموضوع الجدير بالمناقشة والبحث المعمقين هو مدى القدرة على إيجاد الحلول والمخارج لتناقضات

وأزمات هذا النظام، والتغيير لصالح بديل يضع البلاد على سكة التعافي والتقدم. وفي حال عدم ظهور بديل تتوفر له عناصر القوة ليفرض نفسه، فقد تؤدي الأزمة البنوية المتفاقمة لدولة المكونات الريفية ووليدها نهج المحاصصة، إلى مزيد من الاضعاف والتفكك والنشطي، كالأقلمة على أسس طائفية في بنية الدولة وانحسار سيادتها داخليا وخارجيا. مع استمرار الصراع على السلطة والنفوذ داخل الدولة وخارجها وعلى حصة أكبر من الربيع بين القوى المتنازعة.

إن الدولة في تكوينها وبنيتها المتشظية في ظل نهج المحاصصة غير قادرة على ان تحقق تماسكها الداخلي المختل منذ 2003. ومن هنا ضرورة إعادة بناء العملية السياسية على المواطنة بمشاركة جميع أطراف شعبنا والسير نحو دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية.

وتؤكد تجارب الدول الريفية أن طريقة التصرف بالربيع وتوزيعه وتوظيفه تحددها طبيعة القوى المسيطرة عليها وتركيباتها والسياسات التي تعتمدها وطبيعة مصالح القوى والفئات الاجتماعية التي تخدمها.

إن الصراع حول طبيعة الدولة وتركيبية القوى التي تقوها والمضامين الاجتماعية - الاقتصادية لسياستها، يظل متأججا في هذه المرحلة، التي لا تزال ذات الطابع انتقالي. ولأجل تحييد آثار الربيع السلبية والحيلولة دون استخدامه من قبل القوى الحاكمة لإحكام قبضتها وترسيخ حكمها وتوسيع قاعدة شرعيته، توجد حلول تحول دون سيطرة السلطة السياسية على الربيع والتصرف به، وذلك عبر إيجاد الصناديق السيادية والتنموية التي توّدع فيها نسبة من العوائد النفطية، وتكون تحت إدارة مهنية مستقلة خاضعة لرقابة البرلمان.

جولة نقاشية ثانية

وبعد ان انتهت النقاشات، بدأ الاساتذة الحضور بجولة ثانية خصصت للتعقيبات. وقد بدأها الدكتور سناء عبدالقادر مصطفى قائلا:

أنا بصدد تجربة الاتحاد السوفيتي بعد ثورة 1917 بخصوص البروليتاريا الرثة، إذ كانت هناك اعداد هائلة من الاطفال ومن الناس الذين نسميهم البروليتاريا الرثة، ولكن بحكم وجود برنامج تربوي معين من قبل السلطة السوفيتية التي قامت انطلاقا من مقولة قوميسار الشعب للثقافة لونشارسكي: ”خدوهم صغارا“، بانشاء مدراس داخلية تشرف

الدولة عليها. كان التلاميذ باعمار صغيرة وقامت بتربيتهم ومن ثم تخرجوا من هذه المدارس والمعاهد واصبحوا قادة عسكريين وسياسيين في حكومة الاتحاد السوفيتي. بالامكان ان نستفيد من البروليتاريا الرثة، عندما نقوم بتربيتها تربية صحيحة ولخدمة الاقتصاد الوطني بالدرجة الاولى. لذلك كانت هناك قيادات كبيرة في المصانع والمزارع.. الخ. مثال على ذلك لو أخذنا بتربية الفئات المهمشة يمكننا الحصول على نتائج جيدة. مثال على ذلك تربية الحزب الشيوعي العراقي في مدينة الثورة ايام الجبهة الوطنية كانت هناك 5 محليات للحزب الشيوعي العراقي، وهذا دليل على انه تمت تربية هذه الفئات المهمشة داخل الحزب، ومن ثم توعيتها طبقيا، وهذه مسألة مهمة جدا، حتى نجعل منهم قادة في المستقبل.

مداخلتي الاخرى بخصوص رفع سعر صرف الدينار العراقي، نحن لدينا مصطلحان: الدخل النسبي والدخل الحقيقي. الدخل الاسمي هو مقدار ما يتسلمه الفرد سواء كان راتبا او اجرا او مساعدة اجتماعية. اما الدخل الحقيقي فهو قيمة السلع والخدمات التي يمكن شراؤها مقابل الدخل الاسمي. برفع سعر الدينار العراقي حتى هذه الفئات المهمشة الفقيرة ضربت عرض الحائط. ولم تؤخذ بنظر الاعتبار. وانما فئات البروليتاريا الرثة المسيطرة على الحكومة العراقية هي التي اغتنت. والدليل على ذلك خلال اسبوع، فإن الكثير من المصارف الخاصة التابعة للحزب السياسي والتي لديها لجان اقتصادية كسبت نتيجة لرفع سعر صرف الدينار العراقي ما لا يقل عن 50 مليار دولار. وهذه معلومة رسمية. المسألة الاخرى بخصوص اقراض الحكومة العراقية حينما كانت ازمة دفع الرواتب الشهرية والتقاعدية لشهري كانون الاول 2020 وكانون الثاني 2021، قامت البنوك الخاصة باقراض الحكومة العراقية. ونتيجة لذلك اغتنت المصارف الخاصة من البنك المركزي العراقي عن طريق نافذة العملة وقامت هي نفسها باقراض الحكومة العراقية، وهذا يعني منها واليها: سرقت من الحكومة العراقية ومن ثم قامت باقراض الحكومة العراقية. وهذا الاقراض تتحمله الاجيال القادمة ما لا يقل عن 30 سنة للامام؛ إذ يجب على الشعب العراقي ان يدفع هذه القروض، وهي بالاساس ملك للشعب العراقي من الربيع النفطي.

اما الدكتور حسن عبد الله بدر فأشر في مداخلة اضافية على عدد من النقاط قائلا:

لدي ملاحظة على مداخلة د. حيدر سعيد عن استعمال الاخ د. عصام الخفاجي، في السبعينات، لرأسمالية الدولة كمصطلح، واستعمل مصطلح الدولتية. في الحقيقة الدكتور عصام في كتابه الثاني الذي صدر في عام 2005، وهو كتاب كبير وعنوانه ”ولادات متعسرة، العبور إلى الحداثة في أوربا والمشرق“، يستعمل هذا المصطلح بهذا المعنى بذلك الوقت او بمعنى الدولة التدخلية، الدولة التنموية، الدولة التدخلية لغرض التنمية؛ ففي الكتاب الاول وهذا الكتاب باقي على نفس المعنى باستخدام كلا المصطلحين.

الملاحظة الاخرى، اذا فهمتُ الدكتور حيدر بشكل صحيح، ان الامريكان، عندما جاءوا في 2003، وفي ذهنهم فكرة الدولة الريعية والاقتصاد الريعي، كانوا يريدون حشر 6 او 7 ملايين فرد بالقطاع الحكومي حتى تغلس الدولة، وتبقى بدون انتاج وبدون قاعدة. هناك كثرة من الاقتصاديين العراقيين اللبراليين ممن كانوا يعتقدون أن الدينار، حين أخذ يتحسن سعر صرفه أمام الدولار بعد 2003، وصل إلى مستوى 2000 دينار للدولار (بعد أن كان 3000 - 4000)، فكان هذا السعر، بنظرهم هم كاقصاديين، هو المستوى الذي يمكن الاستفادة منه في تشجيع عدم الاستيراد، وتشجيع التصدير من العراق الى الخارج بشرط، هكذا يقولون: ان تقوم الدولة حينذاك باستثمارات كثيفة، وليس بالضرورة بالاعتماد على القطاع الحكومي. وبعبارة مختصرة، هناك في العراق اقتصاديون لبراليون ممن ليس لديهم هذا التصور، اذا كان فعلا لدى الامريكان هذا التصور لتمشية الاقتصاد العراقي. وانا اعتقد ان من المنطق ان يكون الامر كذلك، الامريكان تهمهم مصالحهم، وهناك سياسات أو ستراتيجيات مختلفة يمكن ان تخدم المصلحة التي يريدون، وليس بالضرورة هذا المفهوم الذي كان يقول بوضع 6 او 7 مليون فرد في القطاع الحكومي. بالنسبة للدكتور علاء، بعد حملته القوية جدا على علماء الاجتماع العراقيين، أسأل، بكل براءة وبحسن نية، هل أنه قرأ كتاب الدكتور عصام ”ولادات متعسرة“، هذا عمل كبير، ويقع في حقل الاقتصاد وفي حقل علم الاجتماع وفي التاريخ. ربما الاطلاع عليه يقوي قناعاته الحالية، او يجعله يعيد النظر، فهناك، بين علماء الاجتماع، من ربما أبلى بلاء غير سيئ، والدكتور عصام لا يعتبر نفسه اقتصادياً فقط بل عالم اجتماع.

بالنسبة للدكتور علي جواد سأل وقال ان لدينا موازنات من 90 مليار دولار. ورغم ذلك لا نملك بنية تحتية. هذه هي المشكلة، نحن لدينا تخصيصات استثمارية، وليست تكوينات رأسمالية أو إنتاجية فعلية، لأن ما يُخصص لا ينفذ. وهذه معلومات الدولة نفسها. ميزانية هذا العام، والتي من المفترض ان تكون تقشفية، بلغت 164 ترليون دينار. ما معنى الانفاق الاستثماري؟ هو طريقة لبناء طاقات للانتاج، ان تفتح معمل لانتاج القمصان فتصبح قادرا على انتاج القمصان، تفتح معملا للحديد فيكون البلد قادرا على انتاج الحديد كسلعة غير استهلاكية والقمصان كسلعة استهلاكية، ولكن هذا لا يتحقق لأن الموجود هو تخصيصات فقط. ولذلك ليست لدينا مياه صالحة للشرب، ليست لدينا كهرباء كافية، ليست لدينا قمصان واحذية، مع ان العراق لديه تاريخ في هذه الصناعات. ونستورد اكثر المنتجات الزراعية.. لماذا؟ لان الطاقات الانتاجية لم تبين.

الملاحظة الاخيرة تخص ما قاله الدكتور مظهر، ما اسماء دالة الناتج الاهلي. أيضا هو قال ان القطاع الزراعي البائس والقطاع الصناعي التحويلي الاكثر بؤسا يمثلان 2 او 3 % من الناتج المحلي الاجمالي مع النفط، ولو ازحنا النفط وحسبنا الدخل القومي باستبعاد قطاع النفط نجد ان مساهمة القطاعين معاً لا تصل الى 15 %. الشيء البارز الذي اريد ان الفت النظر اليه، ان الدخل القومي او الاقتصاد القومي يساهم فيه قطاع التجارة بنسبة تصل تقريبا الى النصف، مما يعني ان نصف انتاجنا هو في قطاع التجارة. ولذلك، في ظروف العراق الحالية، ليس ثمة ناتج أهلي ملموس وهو الذي يُراد عمل دالة له.

بعد ان انتهى د.. حسن من تعقيبه، اضاف د. علاء جواد تعليقات سريعة قائلا:

في البداية لديّ تعليق بسيط على سؤال د.حسن، في الحقيقة لم اقرأ كتاب الدكتور عصام. وفي الحقيقة ان ما طرحته في مداخلتني لم يكن هجوما بقدر ما كان ألما وحسرة على ما حدث ويحدث. كنت اريد ان اذكر في حديثي عن الدكتور فالح عبد الجبار واعماله الاخيرة وايضا الدكتور ابراهيم الحيدري وايضا اعماله الاخيرة، وايضا الدكتور هشام داود عن القبيلة والاشياء العجيبة الغريبة، الذي يريد ان يفسر مجتمع وتحويلات مجتمع عظيم بهذا الشكل اعتمادا على القبيلة، والتي هي اصلا دورها تماما مقيد وليس كما كان يتخيل د. هشام داود وغيره.

وبالدرجة الثانية كان بودي أن ننظر الى السيسولوجي او الباحث في العلوم الانسانية لا بوصفه مختصا، بل بوصفه فاعلا اجتماعيا اساسيا، طبيبيا لمجتمع مضطرب، لا يجب أن يهمل دوره لأن الباحث في العلوم الانسانية او السوسولوجي، اذا وضع تفسيرات اصيلة وحقيقية وتمكن من تشخيص الازمات الاجتماعية التي تمر بها مجتمعاتنا، سينهي الكثير من المشاكل. وكما انتقدنا الطب في العالم المتقدم عندما فشل في السيطرة على جائحة كورونا، الذي ابتلع ملايين الناس، اذن من حقنا ان ننتقد طبيعة عمل او انجاز العلوم الانسانية.

ثانيا، بتصوري ان قبول الباحث السيسولوجي او اي باحث في العلوم الانسانية بواقع اجتماعي ما كما هو والتعامل معه على انه شيء حتمي، والقبول بالمجتمع وبصورته كما هو كواقع محض، يتعالى على التفسير، اعتقد ان هذا نوع من الانتحار؛ فالباحث في هكذا حالة سيقضي على نفسه، وبالتالي سيتحول الى متفرج، مع انه هو في لب الموضوع .

الملاحظة الثالثة، يجب بتصوري أن يفكر كل سيسولوجي وكل الباحثين في العلوم الانسانية فورا بكل الاسئلة التي طرحت في هذه الجلسة، وكل الاسئلة المهمة والحقيقية والاساسية ويعيد النظر في كل المقولات التي تضمنتها اسئلتنا وحواراتنا: العلاقة بين المجتمع والدولة، العلاقة بين الانسان والمجتمع، القوة المتصارعة، الصراع الطبقي، التطور اللامتكافي، النظام والطبقة بشكل عام، نمط الانتاج الاسيوي، تأثيرات العولمة على المجتمع.. كل هذا اذا ما ناقشه السوسولوجي بشكل مهم، فسنبقى نطوف حول مشكلاتنا الى الابد.

اما الدكتور مازن مرسل فقد اشار الى بعض الملاحظات قائلا: في ما يتعلق بالبروليتاريا الرثة يمكن القول ان شراء الشهادات وموضوعة سوق ”مريدي“، كانت مُتأسسة من عهد النظام السابق، شراء الشهادات والتزوير بكل الصور كان واسعا بشكل كبير جدا. هذه الفئات اليوم ما بعد نظام حزب البعث وانهياره، تسبب البعض منها الموقف، وأصبح صاحب ميليشيات وتسليح بطريقة المراوغة للوصول الى الكثير من المواقع التي أصبح معها تسلطيا. أنا أرى اليوم مدينة الثورة فيها فئات وأسر تعيش واقعا مُزريا جدا الى يومنا هذا؛ اذ بعدما كانت مسحوقة في عهد النظام السابق، فهي اليوم أكثر انسحاقا وأكثر تَردياً على مستوى الواقع المعيشي وبالذات الاقتصادية، ويجعل منها هذا أسرا مُعنية بشكل كبير جدا، لا تستطيع ان تجاري باقي الفئات الأخرى الموجودة داخل المجتمع.

وفيما يخص بعض الاشارات من الزميل د.علاء، وكلامه عن السوسولوجيا، فعلق د.مازن قائلا: انا لا أسميها هجمة بحد ذاتها؛ اذ منذ ان عرفته وهو يتكلم عن السوسولوجيا، انا كنت أتمنى ان يتكلم عن العلوم الاجتماعية والانسانية بشكل عام. لماذا تفرّد بالسوسولوجيا، اذ ان هذا التفرّد سيجعلنا ننتقل إلى سؤالٍ يتعلّق بتخصّصاتٍ أخرى. مثلاً لماذا لم تخلق التخصصات الأخرى فاعلين اجتماعيين داخل المجتمع العراقي، مثلاً السيكولوجيا وأيضاً على مستوى السياسة والاقتصاد وحتى على مستوى الانثروبولوجيا؟ وسؤالي ضمن هذا المجال أيضاً، أقول: هل هناك انثروبولوجيا حقيقية في العراق عملت على ايجاد باحثين انثروبولوجيين حتى نتكلم عن السوسولوجيا؟ الاشكالية تكمن في ان البيئة في المجتمع العراقي ما بعد 2003، وحتى قبلها لم تولد الفرصة المناسبة التي تُمكن هذه العلوم من مساعدة ذاتها والمجتمع والسلطات العليا. هناك قطع كبير جداً بين مخرجات هذه العلوم وبين ما يستقبله المجتمع، وهذه السلطات وكيفية التناغم معها. هذه العلوم اليوم تعمل وحدها مُنفصلة، اذ لا يوجد هناك من يصغي لها بشكل كبير؛ فمن المؤكد أنه لا توجد هناك بيئة مناسبة لإنتاج فاعلين اجتماعيين ليس فقط في السوسولوجيا، وانما في الانثروبولوجيا وعلم النفس والاقتصاد وغيرها من العلوم الأخرى، وما هو العلم الذي استطاع اليوم ان يُثبت له موطنٍ قدم وأن يُعالج أو على الأقل يُلقي الضوء على الكثير من الاشكاليات التي مرّ بها المجتمع العراقي؟ أيضاً لا اتفق مع الدكتور علاء بأمرٍ آخر، وهو نحن لسنا بحاجة الى سوسولوجيا عميقة ولا أنثروبولوجيا عميقة ولا علم نفس عميق وما إلى ذلك، بقدر ما نحن بحاجة إلى مُشتغل أو باحث في هذه العلوم يكون باحثاً نوعياً غير مُفرّغ على الأقل، بالنسبة للسوسولوجيا والعلوم الموجودة والمتناثرة في عددٍ من التخصصات في الجامعات، ويستطيع أن يعكس أو يُحقق نوعاً من التراكم لهذه العلوم.

بعد انتهاء د. مازن من تعقيبه، جاء دور الدكتور حيدر سعيد ليقدم التعقيب الاضافي الاتي قائلا:

انا قصدت الامريكان بروية نيوليبرالية، فقد كان هذا هو تصورهم لعراق ما بعد صدام، ممكن هم قبلوا في النهاية بسياسات التوظيف الواسعة، او توسيع القطاع العام، لكن انا اعتقد ان النخبة السياسية التي كانت مسيطرة على الحكم هي التي قادت الامور بهذا الاتجاه. كان هناك من الاقتصاديين العراقيين، وانا اتذكر ندوات عقدناها في وقت مبكر عندما كنت رئيس

قسم الدراسات في مؤسسة المدى. نعم، كان هناك اقتصاديون عراقيون وحتى ساسة مثل أحمد الجبلي على سبيل المثال، مع التوجه النيوليبرالي لكن ما حدث منذ 2006 و 2007 هو رفض رسمي من الحكومة العراقية لبعض اشتراطات صندوق النقد الدولي بخصوص زيادة تعرفه الكهرباء وبعض الدعم، لكن انا اعتقد تحويل ذلك الى أداة سيطرة في توسيع القطاع العام، وهذه استراتيجية ممنهجة مورست على الاقل خلال حقبة رئيس الوزراء نوري المالكي.

ما أثاره الاستاذ رائد مهم جدا، أنا اعتقد انه ربما نحن بحاجة الى تفكير لكن ليس بالضرورة ان يتحول ذلك الى استراتيجية دولة. اعتقد ما بين الفكرة المبسطة التي أتى بها الامريكان حول امكانية ان تعمل دولة نيوليبرالية في العراق يعني دولة الحد الأدنى كما تسمى بالادبيات النيوليبرالية في ظل تراث كامل من دولة ريعية، نذكر ان الدولة كانت ترسل بعثات والدولة تزودك بالطعام وتزودك بكل احتياجاتك الاساسية وتعطيك قرضا لبناء بيت، لننتقل الى دولة لا تمارس كل هذا. فالسؤال يدور حول اي دولة نريد؟ انا اعتقد ان هذا السؤال جدي ومهم جدا، يجب أن يشغل بال المفكرين والباحثين المشتغلين بحقول العلوم الاجتماعية في العراق، طبعا الصورة التي تحدث عنها الدكتور مظهر، نعم الدولة غير قادرة على الانتاج، وان اردنا ان نذهب ابعد كي نرى ما هي الدولة التي صارت بعد 18 سنة، الدولة نعم تملك الكم الكبير من المال وتعيد توزيعه على المجتمع، لكن بالمقابل هي غير قادرة على حفظ مهماتها الاساسية بما ينفي كونها دولة بالتعريف الفيبري للدولة. القناعة التي تولدت لدى الحاكمين في العراق، على مستوى الامن على سبيل المثال، الدولة اصبحت مقتنعة بأنها غير قادرة على حفظ الامن الا من خلال أجهزة موازية غير رسمية، تضع عليها ليليل الدولة، مثل الحشد الشعبي والمليشيات التي تكونت والتي سميت دولة لكن قرارها غير مرتبط بقرار الدولة، ليس قرارا مركزيا. قرارها ليس قرار من يقود الدولة ولا حتى ولاءها لمن يقود الدولة. للأسف، الكثير من المشتغلين في حقول علوم الاجتماع انخرطوا بالتنظير لهذا النمط. وعدّ هذا النمط هو مثال للامن الهجين. انهم يعتقدون ليس بالضرورة ان الامن يتحقق من خلال قدرة الدولة على احتكار العنف الشرعي، بل يجب أن تكون جهات موازية الى جانب الدولة في هذا الحفظ! وبعد هذه المقاربة علينا ان نعود الى طرح السؤال السابق وهو: أي دولة نريد؟

أريد أن أشير أيضا الى قضية الربيع. اعتقد أن كل عجلة الاقتصاد في تقديري او النسبة الغالبة، من عجلة الاقتصاد يحركها الربيع النفطي بما في ذلك الصناعة، وهذا امر اعرفه من خلال عدد كبير من المشتغلين، حين صارت الازمة المالية بعد انخفاض اسعار النفط توقف لجزء مهم من المشتغلين في الصناعة. بالتالي حتى عندما نتحدث عن الصناعة كقطاع انتاجي، فحتى هذا القطاع يعمل بالربيع النفطي.

كما اريد التوقف عند النقاش الذي حصل بين الزملاء بخصوص الطبقة الوسطى، والفئات الوسطى، أنا أخشى ان نصل الى شيء انا اسميه خرافة الطبقة الوسطى، باعتبارها هي حامل لمشروع ديمقراطي او مشروع حديثي. أنا اعتقد اننا نسقط تجربة في المجتمعات وتحديد المجتمع الامريكي، والذي هو مثال لمجتمع الطبقة الوسطى. في تقديري الطبقة الوسطى في العراق هي طبقة طفيلية، هي طبقة مرتبطة بالدولة، وهي بالاساس طبقة موظفين، تقوى بقوة الدولة وتضعف بضعف الدولة. وبالتالي الدولة اشترت خيارات هذه الطبقة، هذه الطبقة لا تملك خيارات غير خيارات الدولة. كثير من الباحثين يتحدثون عن فئات تتحدد بحسب الدخل، في بعض البحوث تتحدث عن عشر فئات للطبقة الوسطى بحسب الدخل، المحدد الاساسي هو المحدد الاقتصادي. لا نستطيع في مجتمع كالمجتمع العراقي، ان نتحدث عن محددات الى الآن سوسيولوجية او ثقافية للطبقة الوسطى.

وبشأن قصة الربيعية كعائق أمام الديمقراطية، أنا اعتقد ان هناك عائقين رئيسيين امام الانتقال الديمقراطي، طبعا الاول هو العائق الربيعي، والثاني عائق التنوع الهوياتي الاثني والديني والطائفي، وهو عائق اساسي. كل المنظرين للانتقال الديمقراطي بدءا بروسو في مقالته المؤسسة، يعتبرون بشكل اساسي ان لا انتقال ديمقراطي من دون اتفاق على هوية الدولة. وفي العراق ليس هناك اتفاق على هوية الدولة، فهل هي دولة عربية ام ليست عربية، هل هي دولة بغالبية شيعية ام لا. لا نستطيع ان نتحدث عن الانتقال الديمقراطي في ظل عدم الاتفاق على هوية الدولة. هذا عامل اساسي اعاق الانتقال الديمقراطي في العراق. وانا اعتقد ان هناك مجتمعات متعددة الاثنيات استطاعت ان تنتج تجربة بها قدر معقول من الديمقراطية، التجربة الماليزية على سبيل المثال، والتي هي تجربة فيدرالية في الحقيقة. الربيعية ايضا هي تحدي اساسي، ربما صارت كتابات خاصة بالسنوات الاولى بعد 2003، حول ما السبيل، كان هناك التيار النيوليبرالي الذي حاول ان يقنع وهناك من اقترح نموذج فكرة توزيع عوائد النفط على المواطنين والتحول

الى دولة ضرائب، لكن لا اعلم ان كانت هذه افكار واقعية. بالنهاية انا اعتقد ان هذا السؤال لا يزال ماثلا. واود الاشارة الى انني الآن مهتم بتجربة الجزائر، والتي ليس بالضرورة ستنجح فيها تجربة الانتقال الديمقراطي بعد الثورة التي حصلت، ثورة 2019، لكن انا مهتم بكيفية صياغة الجزائر وهي بلد يشبهنا من ناحية نظامه الاقتصادي، ايضا بلد ريعي، وحضور الدولة حضور اساسي، ربما نختلف بقصة المؤسسة العسكرية. انا اتابع هذه التجارب كي أرى كيف ستكون في بلد يشبهنا الى حد كبير.

ربما كان هناك مرور سريع حول قصة العلاقة بين الطائفية والنظام الاقتصادي. انا اعتقد ان الاقتصاد السياسي للطائفية أمر شديد الهمية. وسأقول ان الطائفية استعملت كاطار لاعادة توزيع الريع.

واخيرا، اقول: ان عالم الاجتماع الفرنسي (بورديو) اطلق تعبير السوسيولوجيا الانعكاسية، واعتقد ان كل المشتغلين في العلوم الاجتماعية هم يتحدثون حول كيف يمكن توظيف خبرتهم لانتاج فهم للمجتمع. الانثروبولوجي عبد الله حمودي يتحدث عن هذا، وصار هناك تنظير في هذا المجال. واعتقد ليس حنا بطاطو من كتب افضل عن العراق، وهو مؤرخ وليس سيسيولوجيا. برأيي مشاكل العلوم الاجتماعية في العراق اكبر. طبيعة الجامعة وطبيعة تسييس الجامعة وتحزيبها منذ حقبة البعث، طبيعة نظرة الدولة للعلوم الاجتماعية، وطبيعة البعثات التي ترسل وطبيعة علاقتنا بالنظريات الحديثة في العالم، صلتنا بالمجتمع الاكاديمي العالمي. لذلك انا اعتقد ان كان هناك فشل فليس بسبب انه ليست لدينا مسافة فاصلة عن مجتمعنا. انا والمرحوم فالح عبد الجبار وفريق بحثي كتبنا كتابا سنة 2008، عن وضع العلوم الاجتماعية في الجامعات العراقية، والان هناك صلات مع وزارة التعليم العالي للاستمرار بدراسة العلوم الاجتماعية في العراق من جديد، وما هي مشاكلها. لكن فعلا نحن في العراق بحاجة الى إحداث نهضة حقيقية في العلوم الاجتماعية، وليست السوسيولوجية فقط، كل حقول العلوم الاجتماعية، وعلى الدولة أولا أن تغادر فكرة أن الكليات هي مراكز لانتاج موظفين، كادر بيروقراطي للدولة. علينا ان نحارب هذه النظرة وان نعمل على انتاج جامعات تتحول الى مراكز علمية بالمعنى الحقيقي. منذ تأسيس الجامعة العراقية منذ البداية والى الآن هي محكومة بهذه الرؤية. لذلك دائما كان هناك تفضيل للعلوم الصرفة على حساب كل شيء، بما في ذلك البعثات، لذلك انتهينا الى علوم اجتماعية متخلفة، للاسف الشديد.

وبعد ذلك جاء تعقيب الدكتور كاظم حبيب قائلاً:

لدي قناعة ان الفئات الاجتماعية التي سرقت ونهبت المال العراقي لم توظف هذه الاموال في قطاعات اقتصادية بارزة ومميزة في الاقتصاد الدولي، بل وظفتها في مجالات العقارات وشراء القصور ومسائل من هذا النوع. وليست كما يحصل في قطر أو في الإمارات.. إلخ، لأن طبيعة هذه الفئات الاجتماعية عندنا من حيث الذهنية متخلفة تماماً. هي ليست من الذهنيات الرأسمالية الواعية لمصالحها ودورها التي تكون قادرة على التفكير العقلاني. وبالتالي هذه المسألة بحاجة الى معرفة أكثر بالأرقام والحقائق والوقائع الفعلية التي أشار إليها الزميل الفاضل الدكتور مظهر محمد صالح بهذا الصدد.

هناك مسألة مهمة أشار لها أحد الزملاء هي أن الاخ الدكتور عصام الخفاجي كان اول من استخدم رأسمالية الدولة في العراق. انا اعتقد ان هذا ليس صحيحاً، هناك دراسة قديمة في سنة 1964 - 1965 وهي رسالة دكتوراه للفقيد الشهيد الدكتور صباح الدرة، تحدث فيها عن رأسمالية الدولة في العراق. الشيء الثاني يؤسفني ان اقول ان هناك دراسات لي نشرت في مجلة دراسات عربية أشرت فيها الى رأسمالية الدولة في 1964 وفي 1965، بعد اجراءات التأميم التي حصلت في العراق، لذلك هناك دراسات من هذا النوع، صدرت ولم يطلع عليها الزملاء. لذلك يعتقدون ان اول من استخدم مفهوم رأسمالية الدولة في العراق هو عصام الخفاجي. وليس في ذلك ضرر بطبيعة الحال، لكن اقول للواقع ولمعرفتي على الاقل.

الشيء الآخر، هناك ضرورة لتوضيح مسألة مهمة جداً، هي أن الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا كانتا على اتفاق كامل مع القوى الشيعية والقوى الكردية في أن ما سيقام في العراق بعد الحرب هو نظام سياسي طائفي. بطبيعة الحال يعتمد على الولايات المتحدة الامريكية وعلى النظام الليبرالي وبتعبير أدق هم لا يمانعون في إقامة النظام النيوليبرالي في العراق، رغم أن الشيعة كانوا يريدون شيئاً آخر، ولكن في الواقع كان هذا اتفاقاً، وانا كنت حاضراً في مؤتمر بيروت، وكنت مسؤول اللجنة السياسية في مؤتمر قوى المعارضة في بيروت عام 1991. وكنت ارى جيداً كيف كانت الامور تجري وما هي الاتفاقات التي حصلت بين الشيعة والكرد في هذا المجال، بعيداً عن السنة، وبتصال مباشر عبر القوى الشيعية مع إيران. هذا واقع حال، وبالتالي ما حصل بعد الحرب هو

عمليا اقامة النظام الذي اتفقوا عليه، حتى مجلس الحكم الانتقالي كان عليه اتفاق، من خلال تشكيلة بنية التحالف حينذاك، ولكن دخول الحزب الشيوعي والى اخره، لم يكن سوى محاولة لتعديل الصورة ورتوش لا غير، ولكن من حيث التكوين كان هناك اتفاق على هذه الامور قبل بدء الحرب تماما، ولكن الامريكان لم يستطيعوا ان يسيطروا على القوى الشيعية في علاقتهم مع ايران، وبالتالي استطاعت ايران ان تدخل بقوة في العراق من خلالهم.

اعتقد ان الزميل د.علاء شدد على السوسيولوجيين في العراق، لكن نسي نواقص الباحثين في الفروع الأخرى، كما كان يهمني جدا ان يبدي هو رأيه بما انتقده. هو انتقد الآخرين وكان نقده شيئا جميلا، وربما كثيره صحيح، لكن كان بودي ان أسمع رأيه أيضا، في الموضوع ذاته الذي كان يناقشه. ما هو موقفه من بنية المجتمع العراقي؟ ما هي دراساته في هذا الصدد؟ وكيف يرى الامور ولكن فاتته هذا الموضوع تماما.

اعتقد ان السؤال الذي طرحه الاستاذ رائد فهمي مهم جدا، ما هي الدولة التي نريد؟ ولكن ايضا سؤال قبل هذا هل هذه القوى الحاكمة حاليا قادرة على التغيير؟ قدرة على فرض شيء معين محدد بطبيعة الدولة؟ أم انها ستبقى تسير على ذات النهج، الذي نحن فيه الآن في العراق، اي انها ربما ستستطيع بدعم من إيران المناهضة للکرد، في ان يفرضوا على الكرد شيئا معينا من الناحية المركزية، ولكن هل يستطيعون تغيير الواقع وتغيير سلوك قوى النظام وذهنيته؟ في قناعاتي الشخصية أرى أن العملية السياسية كلها والنظام السياسي كله ينبغي تغييره، ولكن عملية التغيير عملية معقدة وطويلة، إنها سيرورة وصيرورة، تحتاج الى جهد كبير جدا، والى قوى اخرى نحن نفتقدها. على سبيل المثال كيف هو عملنا في الريف مع الفلاحين. هذه الفئات تقريبا لا نجد لها تأثيرا ودورا في الحياة السياسية وفي الحياة الاقتصادية الضرورية في العراق، وكذلك العمال أيضا، فدورهم ضعيف جدا بالقياس والمقارنة مع الفئات الشعبية الرثة. وأنا متأكد أن الغالبية العظمى من المنتفضين هم من هذه الفئات الاجتماعية المسحوقة المدمرة التي تعيش مأساة حقيقية كما قال الزميل الدكتور مازن وهو على حق. إن هناك انسحاقا حقيقيا لهذه الفئات الاجتماعية، وبالتالي انتفاضتها لم تكن عبثية كانت صادقة، لكنها لا تستطيع ان تحقق الكثير لأنها غير موحدة لأنها متفاوتة ومتباينة في رؤياها، لأنها ذاتية أيضا ووعيتها ليس بالعميق. وبالتالي ما هو دور القوى السياسية القادرة على ان

تلعب الدور المناسب في هذا المجال. اعتقد هناك مسائل كثيرة تحتاج الى بحث، ولدي قناعة جديّة في ان على (الثقافة الجديدة)، ان تطرح موضوعا جديدا يبحث في القوى التي من مصلحتها عملية التغيير الضرورية في المجتمع العراقي، وكيف يمكن ان تعمل هذه القوى وما هي التحالفات التي يمكن ان تنشأ في هذا الاطار.

الشكر الجزيل لـ (الثقافة الجديدة) على دعوتها الكريمة لهذا الحوار الجاد والمسؤول من جميع المشاركين في هذا اللقاء الثقافي والمعرفي.

واختتمت اعمال الندوة بكلمة قصيرة للدكتور صالح ياسر، رئيس

تحرير المجلة، جاء فيها:

ها قد شارفت اعمال الطاولة على الانتهاء.. قضينا معا ما يقارب ثلاث ساعات ممتعة، حيث كانت النقاشات مثمرة. واستمعنا الى مقاربات متعددة للقضايا المثارة، واصبحنا على دراية افضل بشأن الاشكاليات التي طرحت على جدول اعمال هذه الندوة... وفي نفس الوقت ساهمت المناقشات والمقاربات في اثارة جملة من الاسئلة الجديدة حول اقتصادنا ومجتمعنا، تستدعي تواصل الحوار والسجال حولها. و(الثقافة الجديدة) ستبقى مشرعة الابواب لاستقبال مساهماتكم ودراساتكم وجديدكم في معالجة المعضلات التي تواجه اقتصادنا ومجتمعنا في لحظة تطورهما الملموسية.

وانتهز هذه اللحظات الجميلة، وباسم هيئة تحرير المجلة، لأكرر شكرنا الخالص لحضراتكم في قبولكم لدعوتنا ولمشاركتم الجادة في اعمال هذه الطاولة.. متمنين للجميع الصحة والعافية ولشعبنا والسلامة والامان وكل ما هو جميل وطيب.



الثقافة الجديدة

تأسست عام 1953

فكر علمي
ثقافة تقديمية

الثقافة الجديدة

تأسست عام 1953



”غلاف“ للتصميم والإخراج الفني

دار الرواد
المزدهرة

دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر والإعلان